شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (163) 15/05/2016

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ

رؤية العميان ٢٠٣٠!

هذا العدد

دولة MBS	١
رؤية العميان ٢٠٣٠	٢
الرؤية تنصّب ابن سلمان ملكاً	٤
أوامر ملكية بمقاس ابن سلمان	٦
رؤية محمد بن سلمان بعيون غربية	٧
مملكة التوحش، الإلحاد، والمخدرات	١٣
الشعب المسعود بين وهم (هيئتين)	١٦
شبح ٩/١١ يلاحق آل سعود	٢٠
بين النفط واللانفط كارثة محققة!	٢٢
واشنطن والرياض: طلاق ام تعديل عقد الزواج؟	٢٤
جذور العلاقة السعودية الاسرائيلية وآفاقها	٢٦
دراسة: الغذّامي.. السلفي الحديث!	٣٢
وجوه حجازية	٣٩
يوم الحساب	٤٠

دولة MBS

منذ تسلّمه منصب ولي ولي العهد في ٢٩ إبريل ٢٠١٥ الى جانب مناصبه الأخرى التي لا تعد ولا تحصى ومنها (وزير الدفاع، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية، رئيس الديوان الملكي، رئيس المجلس الأعلى لشركة أرامكو.. الخ) والدولة قيد إرادته، يفعل بها ما يشاء، فتارة يدخلها في حرب، وتارة يخرجها من استقرار، حتى تحوّلت الدولة بكامل حمولتها الى لعبة بيده، يجرب ويخطأ ثم يعيد الكرّة، ولا حسيب ولا رقيب، بل النياشين والأوسمة تسبقه أينما حلّ..

خاض حرباً عبثية وعدوانية على اليمن منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥، وكان يرى فيها حرباً خاطفة. ومضى عام كامل وحصادها الوحيد الدمار الهائل، والمجازر الجماعية، والتشريد. وأما الأهداف العسكرية والسياسية فنصيبها الصفر المكعّب.

وفي ١٥ ديسمبر ٢٠١٥، أعلن في أول ظهور له بالصوت والصورة عن تحالف أطلق عليه التحالف الإسلامي العسكري ضد الإرهاب، قوامه ثلاثون دولة، نصفها على الأقل لم يتم إبلاغه بقرار العضوية. وراحت فرق التطبيل والتزمير تعزف ألحان النفاق طرباً لتحالف «واتساب» شرّق به بن سلمان وغرّب، وخاض به ميادين الوغى، ولكن على الورق فحسب..

وبين الحرب والتحالف صولات وجولات، يديرها النابغة البنسلماني، كما يصفه أحدهم. وفي الاقتصاد الذي يمسك بملفه، جاء بالعيد في الجيل الحالي والأجيال القادمة، بإعلان ميزانية العام ٢٠١٦ مثخنة بعجز فلكي غير مسبوق قدّره واضعو الميزانية بعد «التدليك» بـ ٨٧ مليار دولار، ثم انهالت العقوبات على المواطنين برفع الدعم عن أسعار المحروقات، وزيادة الرسوم على الماء والكهرباء والهاتف، وكرّت سبحة «شفط» الأموال من الناس، لتعويض خسارة تسبّبها بن سلمان. أراد أن يعاقب روسيا وايران بطلب من أمريكا فشمل العقاب الشعب بكل فئاته، وأصاب الشرر كل بيت في مملكة القهر..

وفجأة، داهمنا سمّوه بإعلانه رؤية السعودية ٢٠٣٠، واعتقدنا بأن الشاب المتهوّر استفاق من غفوته، وبدأ يفكّر بطريقة صحيحة. وعلى غير العادة وجدنا من يخطّط لعقد ونصف قادم، وبدأت فرق التطبيل والتزمير تقرع آذاننا بألحان لا نفهم مصدرها ولا المدرسة التي تنتمي اليها، ولكنّنا قلنا: خير اللهم إجعله خيراً..

خرج سموّه على إحدى شاشات «التطبيل»، وراح يهيم في تصوير الرؤية، بكل ثبات وصلابة..واستهبال. وفي الخلاصة: هناك رؤية طموحة، حالمة، وبكلمة: ثورية بكل ما في الكلمة من معنى.

تأملنا في محتويات الرؤية، شأن كثيرين انخرطوا في مهمة تأمل متأنية، واستوقفنا أمر جوهري: ما مدى تطابق الرؤية مع كفاءة الجهاز البيروقراطي الذي سوف يتولى تنفيذها. وللتوضيح نسأل: هل يمكن لعربة حصان أن تتحمل ماكينة سيارة سباق سرعتها ٤٠٠ كم في الساعة.

المشكلة ليست في الرؤية، بصرف النظر عن واقعيتها وعدم واقعيتها، بل المشكلة في رافعتها. ويبدأ السؤال الكبير في الرؤية الطموحة حول سبل التحرر من الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيس، وتالياً كيف يمكن التحرر منه كليّاً في العام ٢٠٢٠. هذا الهدف الثوري يتطلب انتقالاً شاملاً وانقلابياً في كل البنى والتجهيزات البيروقراطية التي تبدأ من التشريعات المسؤولة عن تنظيم عمل المؤسسات والسياسات مروراً بكفاءة أداء المؤسسات البيروقراطية، الى الكفاءات العلمية والمعرفية المناسبة، الى العلاقات الخارجية المطلوبة لتسهيل حركة الاستثمار في أبعادها الكونية..الأهم من ذلك كله، لا يمكن الاقلاع برؤية ثورية وشاملة بجسد معلول، ومثخن بالأزمات: البطالة، الفقر، أزمة السكن، أزمة الخدمات، الفساد الإداري والمالي، انعدام الحريات العامة، تزايد الانتهاكات لحقوق الانسان، اضطهاد المرأة والاقليات الدينية، تغوّل دور المؤسسة الدينية المحافظة، ترهّل الطبقة الحاكمة، اختلال مستوى الشراكة الشعبية والتمثيل السياسي للمكونات السكانية كافة..

ليست تلك قائمة تمنيّات، ولا نوافل في الحياة العامة، ولن تتمكّن الدولة، أي دولة، أن تنهض باقتصادها اعتماداً على مكوّن سكاني محدّد دون بقية المكوّنات. إن الرؤية التي أعلن عنها بن سلمان تستند على ذات الحسابات والمعايير السابقة المسؤولة عن أزمة الدولة، وقد جاءت الهيكلة الحكومية الجديدة لتؤكّد ذلك. فقد بقي الاختلال الفاضح في التمثيل السكّاني، وبرز التفوّق النجدي في الجهاز البيروقراطي وربما أكثر من التشكيلات الحكومية السابقة. لم تتجدّد الدماء في جسد الحكومة وإنما جرى نقل أجزاء منها الى أماكن أخرى، فيما تمّت عملية إدماج لأمراء جدّد، وتضخّم القسم الاستشاري في الديوان الملكي الذي يرأسه بن سلمان..

طيب، لنفترض أن المعجزة حصلت وتعالجت الدولة من «الإدمان» على النفط، حسب قوله، ماهي مصادر الدخل البديلة. هل تحويل الدولة الى شركة قابضة هو الحل؟ وكيف؟ وهل الاستثمار في نيويورك ولندن وهونك كونج بالبساطة التي يتخيّلها بن سلمان، وهل يعقل أن يتم ذلك في غضون أربعة عشر سنة؟

هل يمكن أن اقتصاد دولة بني على مدى نصف قرن على الصناعة النفطية انتاجاً وبيعاً واستهلاكاً وتشغيلاً لديه القدرة في غضون أربع سنوات أن يتحرر منه، ثم في غضون أربع عشرة سنة أن يحدث انقلاباً كليّاً بما ينقل الدولة الى اقتصاد غير نفطي..

لاشك أن الخطط الخمسية التسع في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ٢٠١٥ لم تحقق كامل أهدافها، وقد تكون أقرب الى الفشل منها الى النجاح ولكن ما يميزّها عن الرؤية أنها اعتمدّت التدرّج، ولم تسلك سبيل مغامرة من النوع الذي قد يؤول الى انهيار الدولة..

فصل الاقتصادي عن التشريعي والسياسي والتنظيمي والاداري يجعل من الفشل رفيقاً دائماً لهذه الرؤية لأن من غير الممكن الكلام عن ثورة اقتصادية مع بقاء تنظيم إداري متخلّف، وأجهزة بيروقراطية متكلّسة، ومؤسسات دولتية وتشريعية غير مواكبة لتطوّر الزمن وشروطه..بكلمة أخرى، لا يمكن الفصل بين الثورة الاقتصادية والثورة السياسية والادارية والتشريعية. إن الاحتجاج بالصين كدولة أنجزت ثورتها الاقتصادية من دون إصلاحات سياسية يملي مراعاة الحقيقة التالية: أن هذا العملاق الاقتصادي حقّق استقلاله الاقتصادي أولاً، ونجح في تعويض السياسي بالاقتصادي، ولكن ليس على حساب إصلاحات أخرى تشريعية وإدارية وتنظيمية. وحين تصبح الصين قوة دولية عابرة للقارات ونافذة سوف تجد نفسها أمام استحقاق الاصلاح السياسي طوعاً أو كرهاً، تماماً كما حصل مع نمور آسيا التي تبنّت الاصلاح السياسي جنباً الى جنب الاصلاح الاقتصادي وإلا لكن الفشل حليف تجاربها الناشئة.

السؤال: هل بن سلمان الذي يمسك بمفاصل الدولة قادر على تطبيق رؤية لن يتسنى له تطبيقها الا بزلزال بنيوي في مملكة الآباء والأجداد؟

(الجهل والنصب).. رؤية العميان ٢٠٣٠!

محمد قستي

هل كانت السعودية تسير في اقتصادها على غير هدى، بلا خطط وبلا استراتيجية، وبلا خطط خمسية او عشرية، حتى أصبحت على شفا الإفلاس خلال عامين، كما قال محمد بن سلمان لبلومبيرغ؟

نعم.. كانت ولازالت كذلك. حتى مع وجود خطط خمسية على الورق لفترة طويلة.

الامير الذكي الذي يسيطر على مفاصل الدولة في معظمها، ونقصد وزير الدفاع وابن الملك، محمد بن سلمان، حوّل فضيحة الإفلاس الى شعار (اصلاح اقتصادي) عبر رفع الدعم وزيادة الضرائب على كاهل المواطنين، ثم ما لبث أن أشعل الوهم بمشروع جديد وخطة للإقتصاد تبدأ من الآن الى العام ٢٠٣٠، سمّاها (تحولاً اقتصادياً)، واعتبرها (رؤية جديدة) للسعودية، التي تعيش حالة من العمى، والتخبّط في الظلام منذ سنوات طويلة، وفي شتى المجالات، الى أن دهمتها الإنهيارات السياسية والإقتصادية والأمنية دفعةً واحدة، فجاء اليها أميرٌ حالم، لم يبلغ بعد من العمر الحادية والثلاثين عاماً، زاعماً أنه ينقذها، في حين يقول الباحثون أنه سيأخذها الى حتفها النهائي.

من سخرية القدر، أن وزير الدفاع الفاشل في الحرب على اليمن، هو رأس الخطة الاقتصادية، والعقل المدبّر لها، إن كان هناك بالفعل عقل وراء ما سُمي بـ (رؤية ٢٠٣٠). محمد بن سلمان، ٣١ عاماً، قفز بوصول أبيه لكرسي العرش، من مجرد خرّيج جامعي على المرتبة السادسة في حال توظيفه، الى مسيطر على اقتصاد البلاد ونفطها ووزارات خدماتها، وجيشها، وقرارات والده أيضاً. هو مسؤول عن استثمارات الدولة، وعن مراقبة تنفيذ مشاريعها، وعن ارامكو، والمعادن، والتعليم، والطاقة، والحاضر والمستقبل. هو كل شيء، وزير كل شيء، كما كان يلقب الوزير عبدالله السليمان الحمدان، في عهد جدّه الملك عبدالعزيز.

سلطة هائلة بيد شاب بلا خبرة إدارية أو تجربة. رأسماله اسم إبيه، وتخصصه الجرأة حدّ البجاحة؛ وميدان مغامرته: كل الوطن، شعباً ومقدرات!

كانت حرب اليمن مفتاحه ليبدع في القتل والعدوان والتدمير، وليتسلّق على جثث الضحايا وعذاباتهم، ليصبح الملك القادم. قتل ودمّر ولكنه لم يحقق نصراً!

خرج من عالم العسكر والسلاح والحروب التي لا يفقه فيها إلا عمولات السلاح، وطلب من أبيه أن يمنحه كل الصلاحيات ليعبث بثروة البلاد، البشرية والمالية، والنفطية، والمعدنية، وحتى العاطفية والذهنية، ليجرّب حظّه، فهذا الوطن المُسعوَد، مجرد (حقل تجارب) لشاب أقرب ما يكون الى الطفولة، يمتلك سلطات ما حلم بها أيّ من أعمامه الملوك السابقين، الذين وجد من يشاركهم في السلطة ويعترض على قراراتهم.

الملك غير المتوج، الصاعد عبر الهزيمة والفشل لمقام العرش، جمع له عدداً من خبراء الشركات الأميركية، في اكتوبر الماضي (خاصة من شركة ماكنزي للإستشارات) وأجلسهم في أحد الفنادق، وجاء لهم بالخطط الخمسية القديمة الفاشلة، ثم أملى عليهم ما يريده، وطلب منهم أن يعدّوا له رؤية حالمة للإقتصاد، أملى عليهم عدداً من بنودها، فأعطوه ما أراد، وهم يعلمون أن تنفيذ معشار الخطة في الفترة الزمنية التي حددها سيكون بمثابة تحقيق (معجزة)!

قال لهم الأمير أنه يريد بعد اربع سنوات من الخطة اي في ٢٠٢٠، ان يتم الإستغناء عن النفط كليّة، كمصدر دخل للدولة، في حين أنه ـ مع المنتجات البتروكيمياوية ـ يشكل ما يزيد على الثمانين بالمائة!

أيّ أحمق، هذا الذي يرى النجوم في منتصف النهار؟!

الغريب أن رؤية الأمير الحالم، للإسكان، ولنفس الفترة (٤ سنوات، اي عام ٢٠٢٠) تقضي بزيادة عدد المتملكين لسكنهم ٥٪ فقط. فكم هو سهل أن تستغني عن النفط وإيراداته في اربع سنوات؟ وكم هو صعب أن تزيد عدد متملكي المساكن ٥٪ فقط؟!

وقال الأمير الواهم لجماعة (ماكنزي) وخبرائه المحليين، أنه يريد بنهاية الخطة عام ٢٠٣٠، أن تصنّف ثلاث مدن سعودية بين أفضل مدن العالم المائة؛ وأن يصبح معدل أعمار المواطنين ثمانين عاماً بدل ان يكون ٧٤ عاماً الآن. وقرر ابن سلمان أن تكون هناك خمس جامعات على الأقل من بين أفضل مائتي جامعة في العالم؛ وأن تنتقل البلاد في عهد خطته وأحلامه من المرتبة الثمانين الى المرتبة العشرين في مؤشر فاعلية الحكومة، وأن تنتقل ايضاً من المركز ٣٦ الى احد المراكز الخمسة الأولى في مؤشر الحكومة الإلكترونية.

والأكثر وربما الأهم، طلب محمد بن سلمان من الوزراء وكافة اجهزة الدولة ان تحقق له بنهاية ٢٠٣٠، تخفيض مستوى البطالة الى ٧٪، والتي قال كذباً انها الآن ١١.٦ بالمائة، في حين يقول كل خبراء الدنيا انها فوق العشرين بالمائة، بل يصل بها بعضهم الى فوق الثلاثين بالمائة.

ومن أحلام محمد بن سلمان، التي تنم عن جهل وصفاقة وتضليل، أن يتم في أربع سنوات فقط (اي في ٢٠٢٠) نقل الاقتصاد السعودي الى المرتبة الخامسة عشرة على مستوى العالم، من حيث الحجم والقوة. وخلال مدة رؤيته، أوجب محمد بن سلمان على الوزراء أن يحققوا له رفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦ بالمائة الى خمسين بالمئة، أي من ١٦٣ مليار دولار سنوياً، الى تريليون دولار سنوياً، هكذا بجرّة قلم.

والأدهى أن خطّته تحوي انتاج أسلحة بما يزيد على نصف ما تنفقه البلاد على السلاح، كما تحوي انتاج طائرات عسكرية، وبيع منتجات عسكرية الى دول المنطقة!

أحلام محمد بن سلمان كثيرة، وهي هنا ليست رؤية بقدر ما هي وهم؛ والطريف أن هذه الرؤية الحلم، وهي على الورق، وقبل ان تنفذ، شديدة العَوَار، تفيض تضليلاً وجهالة، وتعكس شخصية صاحبها، الممتلئ غروراً، كما ظهر في مقابلته مع العربية وهو يتحدث عن رؤيته في يوم اعلان مجلس الوزراء الموافقة عليها. وهو يتحدث عن أحلامه، سُئل الأمير، وماذا عن البطالة، وأزمة السكن، وغيرها من الأزمات المزمنة؟ أجاب معتبراً هذه المشاكل لا شيء، وأن خطته ستبتلعها كلها!

اذا كانت (رؤية الملك عبدالله) أهدرت نحو مائة مليار دولار سنوياً، حسب الأرقام الرسمية، فما عسى أن تفعل رؤية هذا الأمير الصغير؟

(اللهم أنت الصاحب في الوطن)؛ قالها أحدهم قبل ان تُعلن الرؤية، فرغم التطبيل، كان هناك خوفاً من أن الرؤية مصممة لتحقيق أهداف أخرى غير تلك التي أُعلن عنها. ومطلع على أوضاع العائلة المالكة، عبر عن خشيته وهو يرى تجميل منتج عبقرية وزير الدفاع، والمواطنون ينتظرون أياما قبل ان تُعلن، عبر بالآية الكريمة: (فلما رأوه عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قالوا هذا عَارِضٌ مُمْطِرُنا؛ بل هو ما اسْتَعْجَلْتُمْ به، رِيحٌ فيها عذابٌ أَلِيمٌ).

وفعلاً.. جاءت مقابلة محمد بن سلمان مع العربية، واعلنت تفاصيل الرؤية في إحدى واربعين صفحة، وكانت الصدمة التي عقدت لسان اكثر الخبراء المحليين، الذين خافوا على أنفسهم من مجرد التعليق عليها بكلمة سلبية، ما اضطر محمد بن سلمان وفي نفس اليوم ٢٥ ابريل الماضي الى مقابلة المشايخ وبعض الكتاب للترويج لرؤيته العظيمة.

بيع الأوهام

خطط ابن سلمان الاقتصادية التي يراد منها عدم الاعتماد على النفط، تعتمد على ايجاد صندوق استثمار بمبلغ تريليوني دولار، يتم توفير رأسماله عن طريقين: الأول ـ زيادة الضرائب على المواطنين، في مجالات الوقود والماء والكهرباء وغيرها، بما في ذلك رفع الدعم عن بعض السلع، وزيادة الخصخصة للقطاعات الخدمية بما فيها التعليم والصحة، ووضع ضريبة القيمة المضافة وغيرها. والثاني ـ تحويل ملكية ارامكو الى صندوق الاستثمار، وخصخصتها او جزء منها، بما في ذلك بيع بعض موجوداتها من أراضٍ وغيره. بعدها يتم استثمار المبلغ في الأسواق العالمية، وتحديداً في شركات الطاقة على مستوى العالم. بهذه الطريقة سيهزّ الصندوق الكرة الأرضية، كما كرر ذلك محمد بن سلمان (الكرة الأرضية) مرتين في لقائه مع تلفزيون العربية.

ويبني محمد بن سلمان أوهامه على أمور أخرى، منها ان الجسر الذي لم يقم بعد بين جزر صنافير وتيران وسيناء، سيكون دخله السنوي مائتي مليار ريال!

لا نعلم كيف حسبها، وكيف توقع ان الضرائب التي تشكل اكثر ايرادات الجسر، سيتم تحقيقها.

أيضاً فإن الأمير محمد بن سلمان يعتقد ـ حسب رؤيته ـ أنه يمكن تقريباً مضاعفة أعداد المعتمرين (السياحة الدينية) من ثمانية ملايين حالياً الى ١٥ مليون بعد اربعة اعوام، اي في ٢٠٢٠، ليصل الى ثلاثين مليون معتمر وحاج في ٢٠٣٠. أرقام كبيرة، يقول انه سيهيء الارضية لاستقبالها من جهة المطارات، والسكن، ومترو مكة، وغيرها. كل هذا سيكون في غضون أربعة اعوام!، بما في ذلك أكبر متحف، ولكنه سيكون في الرياض، العاصمة النجدية، وليس في جدة او مكة او المدينة المنورة، حيث الزائرون المعتمرون!

ليس محمد بن سلمان اول من قال ان لديه مشروعاً ورؤية؛ فكل ملك يأتي يجرب هو وأبناؤه الحلاقة في رؤوس المواطنين! وكل رؤية او خطة تبدأ بالمديح والتطبيل وتمر بالنهب، وتنتهي بالنسيان!

الملك عبدالله كان يُزعم ان لديه رؤية، سياسية واقتصادية، وقال طبّالوه بأنه سيقوم بمشاريع عظيمة كتلك التي قالها ابن سلمان، وبقي معظمها على الورق. ايضاً قال ان لديه (صندوق)، وقال ان لديه تطوير تعليم (جامعة كاوست)؛ وقال ان لديه اصلاح، وشكّل مؤسسة (نزاهة).. ثم تبيّن ان هناك عشرات الألوف من المشاريع الوهمية، وعشرات المليارات من الدولارات تُنهب سنوياً، ولم توجد إلا على الورق. حتى ان وزير الدولة محمد آل الشيخ، امتدح من جهة محمد بن سلمان، وذمّ الملك عبدالله، حين قال بأن الأول (وفّر على الدولة تريليون ريال حين أوقف صرف مستحقات سبعة آلاف مشروع متعثّر). ونُشر في الصحافة أن هناك (هدراً) مالياً يقدّر بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ مليار ريال (اي بين ٣٢٠ و ٤٠٠ مليار دولار فقط!).

الآن جاء دور تغيير (الطبقة الناهبة)، او (الحاشية الناهبة) أكثر من غيرها. يجري هذا تحت مسميات (رؤية)، (خطة)، (مشروع)؛ واذا ما تحقق الفشل تصبح (السرقة): هدراً؛ ويصبح تشبيك الأراضي (تعدياً)؛ واختفاء المشاريع ومخصصاتها: (تعثّراً).

الرؤية ٢٠٣٠ تنصّب محمد بن سلمان ملكاً!

سعدالدين منصوري

اصبح محمد بن سلمان الرجل الأول في الدولة، متخطياً من الناحية العملية أباه وابن عمه ولي العهد محمد بن نايف. وفي وقت انتظر كثيرون انهيار مكانة محمد بن سلمان لفشله الفاقع في اليمن، فهو وزير الدفاع، إلا أنه ظهر لهم بوجه اقتصادي، وبوعود غير قابلة للتنفيذ. فهل كان هدف رؤية محمد بن سلمان تحويل الأنظار اليه، وتهيئته ليكون الملك القادم، او ليعلن أبوه ان ابنه محمد سيكون الملك القادم؟

هذا ما يعتقده الكثيرون. بل ويرون ان شهية محمد بن سلمان ستتمدّد الى الحرس الوطني، بغية ضمّه لوزارة الدفاع التي يتولاها، فضلاً عن نجاحه في إضعاف ولي العهد محمد بن نايف، الذي أشفق عليه الكثيرون، وبات منسيّاً.

محمد بن نايف، وحين رأى ان انظار المواطنين والعالم تتجه للرجل القوي، كتب تغريدة تستبطن وجود صراع على الحكم، وتؤكد على أنه لازال ولياً للعهد، اي في المرتبة الثانية في الدولة. قال محمد بن نايف على حسابه في تويتر: (اهنئ الوطن بإطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠، وأدعم عضيدي وأخي ويدي اليمنى محمد بن سلمان، على هذه الرؤية الطموحه، حفظ الله ملكنا، وحفظ وطننا). كان تعليقاً يدعو للشفقة، فهو يريد ان يقول بأن محمد بن سلمان يده اليمنى، وليس العكس، أي أنه لازال في مرتبة أعلى من ابن الملك.

لم تنجح تغريدة محمد بن نايف، وزير الداخلية، في لفت نظر المواطنين اليه؛ وإذا به يعلن عن سلسلة عمليات ارهابية داعشية متتالية تمّ إفشالها والقبض على منفذيها، بدأت في بيشة ثم الطائف ثم مكة وهكذا، وذلك للفت نظر العائلة المالكة والمواطنين بأنه هو (حامي العرش).

سايمون هندرسون، الباحث في الشأن السعودي، في معهد واشنطن، المقرب من وزارة الخارجية الأميركية، كتب مقالاً في التاسع من مايو الجاري تحت عنوان (نجل العاهل السعودي يُعيد تشكيل الحكومة بصورة جذرية) شكّك فيه بنجاح الرؤية اقتصادياً، وخلص في مقالته الى الأهداف السياسية، فقال بأن (تأثير الأمير محمد في صنع القرار السعودي كبير جداً حالياً، الأمر الذي يطرح السؤال عما إذا كان الملك سلمان سيعيّنه رئيساً للوزراء، وهو المنصب الذي يحتفظ به العاهل السعودي حالياً. ومثل هذه الترقية ستؤدي لا محالة تقريباً، إلى أن يصبح الأمير محمد بن سلمان الملك القادم، كما ستزيد من تهميش ولي العهد الحالي، الأمير محمد بن نايف، المفضل لدى واشنطن والأكبر سناً من الأمير محمد بن سلمان بستة وعشرين عاماً والأكثر خبرة بكثير في شؤون الحكومة).

واستقرأ هندرسون خطوة محمد بن سلمان القادمة، وهو أن (يستهدف الأمير محمد بن سلمان في المستقبل القريب الأمير متعب، وزير الحرس الوطني السعودي، الذي

محمد بن سلمان متحدثا عن رؤيته في (العربية)

هو حليف وثيق للأمير محمد بن نايف الذي يواجه مرحلة صعبة. وفي دوره المزدوج كوزير للدفاع، يريد محمد بن سلمان على ما يبدو استيعاب الحرس الوطني في وزارته، على الرغم من أن الدور التقليدي لهذا الحرس، هو حماية أسرة آل سعود من انقلاب عسكري. إن أي تحرك ضد الحرس الوطني قد يثير أزمة في صفوف العائلة المالكة).

محمد بن نايف: ضاع في زحمة (الرؤية)!

ثم إن رؤية محمد بن سلمان الإقتصادية مقطوعة عن سياقاتها السياسية والإجتماعية والقانونية. هو يعتقد بتحويل ثروة البلاد وتراثها الى مجرد شركة قابضة يرأس هو ادارة شركتها. ويعتقد ـ كما أسلافه ـ انه بالإمكان ان ينجح في التنمية الاقتصادية بدون تنمية سياسية، وبدون منظومة تشريعات، وبدون محاسبة، وبدون رقابة شعبية. وهذا كله أضغاث أحلام!

وفي المجال السياسي نفسه، فقبل ان يعلن محمد بن سلمان عن رؤيته، كتب كثيرون في الصحافة وفي مواقع التواصل الاجتماعي، آمالهم بما يمكن أن يفعله الأمير سواء ما يتعلق بإيلاء المرأة دوراً في رؤيته، وإمعان النظر في حقيقة أن المشاريع الاقتصادية لا يمكن أن تنجح بدون منظومة تشريعية حديثة، وبدون إصلاح سياسي يؤدي الى مراقبة شعبية على مشاريع الحكومة، ومشاركة في صناعة القرار السياسي، حتى أن البعض أخرج من (أرشيف غوغل) نصوص العرائض السابقة التي قدّمها الإصلاحيون للملك عبدالله واخوته، بما في ذلك (وثيقة الرؤية) التي تختزل حاجات البلاد في نقاط محددة تغطي كافة مساحات التغيير المطلوبة.

لكن هذا لم يحدث. فتركي الدخيل، مدير العربية، لم يطرح سؤالاً واحداً يتعلق بالحريات السياسية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية؛ ما دفع بالمعارضة الدكتورة مضاوي الرشيد للقول أنه من الغريب أن رؤية جمعية حسم للإصلاح وللمستقبل السياسي والاقتصادي والأمني كان عقابها السجن له ولزملائه سنين طويلة، أما رؤية ابن سلمان

فخيالية حالمة بامتياز.

الاعلامي تركي الشلهوب قدّم اراءً جريئة. قال: (لا يمكن تحقيق الإصلاح بأدوات فاسدة. التحول الإقتصادي يحتاج برلماناً منتخباً

هندرسون: سطو مرتقب على الحرس الوطني

بصلاحيات واسعة يكون سيفاً مسلطاً على الفاسدين)؛ وأضاف: (الاصلاح السياسي قبل أي شيء، ومتى اصبح الشعب شريكا بالوطن، فسنثق حينها برؤية السعودية للعام ٢٠٣٠).

ايضاً لخص الاعلامي عبدالله المالكي رأيه في جملة واحدة، وكأنه يقول في فمي ماء كثير: (كل الشعارات والأيديولوجيات إذا لم تجعل كرامة الإنسان أولا، فمحلها تحت القدم).

ووصف الدكتور والحقوقي حسن العمري رؤية ابن سلمان بأنها قنابل دخان وغاز وفرقعات اعلامية للتغطية على الإخفاقات وعلى أزمة السلطة. واكد ان التحول الوطني يحتاج بيئة سليمة مضمونها الإصلاح السياسي والشفافية.

الدكتور حمزة الحسن قال ان (من يزعم ان لديه رؤية اقتصادية ستنجح بدون ان تكون لديه رؤية سياسية واجتماعية وقانونية وأمنية، فهذا لا رؤية لديه بالمرّة. هذا أعمى، بس مفتِّحْ). وشرح: (التحول من دولة ريعية احادية الاقتصاد لا يكون بدون تحول سياسي. النجاح الاقتصادي في بلد كالسعودية بلا اصلاح سياسي وتشريعي مجرد وهم، وليس رؤيـة). وتمنى الكاتب عبدالرحمن الكنهل تحولا وطنياً في حقوق الإنسان والإفراج عن معتقلي الرأي، في الطريق الى دولة الحقوق والقانون.

وحذر الصحفي والكاتب خالد الوابل بأن خطة التحول الوطني قد تنقلنا الى وضع كسنغافورة، أو تبقى حبرا على الورق مثل الخطط الخمسية العشر الماضية، وطالب بالمساءلة والمحاسبة عبر مجلس منتخب. وحين علق الامير خالد آل سعود على رؤية ابن سلمان بأن البلاد على اعتاب دولة عصرية، رد عليه مرزوق العتيبي بأن الدولة العصرية تحتاج الى دستور وقضاء مستقل ونقابات مهنية وجهاز تشريعي ومنظومة قانونية مكتملة (وليس شويّة استثمارات).

والكاتب طراد العمري تمنى ان تحوي الرؤيـة حـلاً لمجلس الشورى واستبدالاً له ببرلمان منتخب، ولكن هيهات. وبعد استماعه لمقابلة الأمير في قناة العربية، قال ان نسبة نجـاح المقـابلـة كانت ٦٥٪. فيما وصـف آخـر ما سُمي برؤية محمد بن سلمان بأنه مجـرد (نسـخـة مـن هـرطـقـات القذافي في الكتاب الأخـضـر، ولكن بنكهة سعودية). أما الدكتور تركي الحمد فـرأى انه بدون منظومة قانونية واضحة، لا يمكن ان ينجح مشروع ابن سلمان الاقتصادي. وأخيراً علق الناشط الدكتور متروك الفالح، الذي دخل السجن ورفاقه حين قدموا عريضة في ٢٠٠٣ بعنوان: (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) فتم سجنه هو مع عبدالله الحامد ومحمد سعيد طيب وغيرهم.. الفالح علّق بحذر: (عندما يكثر قرع الطبول، فخيارك هو إما أن تضرب الدفّ وترقص، أو تسدّ أُذنيك وتولول لاعناً إبليس!).

الشلهوب: الاصلاح السياسي أولاً

الرؤى في المنام!
والتطبيل في الإعلام!

التطبيل الاعلامي كان كبيراً لرؤية الحالم ابن سلمان، مثلما كان التطبيل لمشاريع أبيه يوم كان اميرا للرياض. قال طبّال: (نظرتُ الى محمد بن سلمان، وخُيِّل اليّ أنه عمر بن الخطاب في ثوب سعودي). وقال الصحفي وحيد الغامدي: (محمد بن سلمان مذهل ومثقف وواثق ويحمل ما نحمله من احلام. هذا هو مهاتير المنتظر، الذي عطشت الأرض وهي تناديه منذ زمن). ولم يكن التطبيل شغل الإعلام فحسب، بل حتى مسؤولي الدول، فملك المغرب وملك الأردن وامراء ابوظبي ودبي والبحرين كلهم اتصلوا بالملك سلمان يهنئونه على الرؤية العظيمة، التي ستفاجئ العالم!

ولم يكتف عباقرة التطبيل بالرؤية، بل أضافوا اليها، مثل مشروع القرن السعودي القائم على تحويل الربع الخالي من صحراء الى جنة خضراء! المغردة وداد منصور تقول بأنها تتشاءم من كلمات مثل: أكبر، أطول، أسرع، وتضيف: (أحس ان وراءها: أسْرَق) اي اكثر سرقةً. واضافت: (التطبيل اللي أشوفه يذكّرني بالتطبيل يوم حكومتنا بدأت عاصفة الحزم. قارنوا بين تعليقات العاصفة في بدايتها وتعليقات اليوم).

المحامي ابراهيم المديميغ يرى عذراً للمتفائل برؤية ابن سلمان وكذلك للمتشائم منها، لكنه لا يرى عذراً للمادح المطبّل الذي يحتفل بها وكأنه في عام ٢٠٣٠ تاريخ انتهاء تطبيقها. وهنا ينصح فؤاد ابراهيم الطبّالين بأن يرحموا الشعب، لأنه أول من سيأكل ثمار رؤية ابن سلمان المُرّة، فالرجل عينه على العرش، ويبيع الوهم.

الاعلامي المعارض غانم الدوسري يسخر من المطبّلين: (حمّودي في عام ٢٠٢٠ بيستغني عن النفط، وبيشرب حليب نيدو)؛ ومغردة أخرى علقت على الاستغناء عن النفط بالقول: (ما يحتاج نفط، تقدروا تعيشوا بدونه مثل آبائنا!! يعني يرجعوا للمهَفّاتْ ورعاية الإبل. هذه رؤية ما قبل عام الفيل طال عمرك). ويعلق المعارض في المنفى سعود السبعاني على كلام (الورع حمندي): (وشّو أرامكو؟ عملتوا منها قضية وأصبح لها قدسية).. يعلق على هذا فيقول: (لولا أرامكو كان انت تستجدي الراتب من بريطانيا كما فعل جدّك).

أوامر ملكية على مقاس محمد بن سلمان!

محمد الأنصاري

في السابع من مايو الجاري، ولأكثر من ساعتين كان التلفزيون السعودي ينقل أخباراً طازجة بشأن التغييرات الوزارية وغيرها. عشرات القرارات والتغييرات، حيث دُمجت وزارات مع بعضها، وألغيت وزارات، وأعيدت تسمية غيرها، وحوّلت مؤسسات الى مسميات أخرى، وأقيل وزراء، وعُيّن آخرون، او تم تعيين وزراء حاليين في وزارات مختلفة، هذا اضافة الى تغييرات في المرتبة الممتازة او برتبة وزير او تعيينات قضائية أو مستشارين في الديوان وغيره.

قال طبّالو السلطة عن هذه التغييرات بأنها تستهدف تشكيل فريق متجانس سيستخدمه محمد بن سلمان ولي ولي العهد لتطبيق رؤيته الإقتصادية ٢٠٣٠.

لكن كما الرؤية حالمة وضبابية وطفولية في آن، فإن الأدوات البشرية المستخدمة وما يستتبعها من تغييرات وزارية كانت ساذجة أيضاً الى حدّ كبير.

فالتغييرات بأوامر ملكية ستحدث إرباكاً إدارياً كبيراً كونها تتعدى مسألة تغيير وزراء الى تغيير مرجعية وزارات ومؤسسات وتخبيصها دمجاً أو فصلا أو الغاءً كليّاً.

والتغييرات الأخيرة يلاحظ فيها أنها لم تبحث عن الرجل المناسب للوزارة المناسبة او المنصب المناسب لكفاءته، بل العكس تماماً، حيث تم تفصيل الوزارات والمؤسسات حسب طاقة وإمكانية وخبرة الوزير او المسؤول، وهذا أمرٌ غير مسبوق في التاريخ!

والتغييرات الكثيرة والكبيرة أكّدت سيطرة الفئوية المناطقية على الدولة مرّة أخرى بأعظم مما جرى في عهد الملك فهد من (وَهْبَنَةْ الدولة ونجدنَتها). فمع أن نجد تمثل نحو خمس سكان المملكة إلا انها تستحوذ على أكثر من ٩٥٪ من المناصب العليا في الدولة في كل المجالات السياسية والإقتصادية والتعليمية والقضائية والدينية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية. والتغييرات الجديدة زادت الجرعة لصالح نجد مرة اخرى، ما جعل البعض يلمح بامتعاض عن هذه الظاهرة.

والمرأة التي انتظرت الرؤية فجاءت غَبَشاً بل عمىً، كذلك التغييرات الوزارية وغيرها الكثيرة، لم تشر الى أيّ دور للمرأة لا في الوزارة ولا ما هو أدنى منها. وكما أحبط المواطنون بالرؤية، كذلك أحبطوا بأن أيّ من آمالهم في التغيير والإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لن تتحقق بفريق العمل الذي اختاره محمد بن سلمان ـ ابن الملك.

التغييرات المستمرة والكبيرة والمتقلّبة في الوزارة وفي أجهزة الدولة منذ ان جاء سلمان الى العرش قبل عام ونيّف تدلّ على تخبّط وليس على وضوح رؤية. فالتغييرات الكبيرة الأولى (تغييرات الفجر المتكررة) قيل أنها تمثل اطاحة برجال الملك عبدالله وتعيين رجال الملك سلمان. وهذه التغييرات الجديدة جاءت برجال الملك غير الرسمي محمد بن سلمان ليحتلوا معظم المقاعد، حتى أن الدكتور فؤاد ابراهيم سمّاها (حَمَنْدَنَةْ الوزارة)!

الأديب والكاتب أحمد أبو دهمان وهو من المنطقة الجنوبية، وصاحب مقولة: (ليس أعظم من أن تصحو على وطن شُجاع) عشية عدوان آل سعود على اليمن. ابو دهمان الذي كرر مقولته آنفة الذكر بعد حكاية جزيرتي صنافير وتيران وقال: (أيقظنا سلمان على جزيرتين).. امتعض من ان الأوامر الملكية الكثيرة أكدت نجدية الدولة وسيطرة الأقلية على كل السلطة فقال: (أهل المنطقة الوسطى يتبادلون التهاني بالمناصب؛ أما نحن في الشمال والجنوب والشرق والغرب، فلم ينجح أحد)!

قامت قيامة العنصريين، والطائفيين، والمناطقيين في نجد، وقالوا: انها عنصرية، كلنا ابناء وطن واحد، اتركوها فإنها منتنة.. الخ.

احدهم قال لأبي دهمان: لا تنس البدو، فهم ايضاً مهمشون مستعبدون. فرد: (كلنا ذلك البدوي). وسأل احدهم: متى تتوقع ان نتبادل التهاني ونفرح بتعيينات من المناطق الأخرى التي تشكل الأكثرية؟ فرد: (اذا شابَ الغراب)، يعني اذا ابيضّ ريشُه. يعني ان ذلك لن يحدث، فالإثرة باقية. ثالث نصح بقراءة رسالة الدكتوراة لمحمد بن صنيتان، حول النخب السعودية، وكيف انها مناطقية وان المناصب محتكرة لمنطقة نجد. ورابع ذكّر بوزير الصحة آل هيازع الذي عُزل من منصبه بعد شهر ونصف في تشكيلة وزارية جديدة، فقال ابو دهمان (ما أمداني أبارك له).

المعارض الدكتور حمزة الحسن قال ان اغلبة الأسماء التي وردت في الأوامر الملكية هي من نجد، المملكة هي نجد، والحكام من نجد، والدين من نجد؛ واضاف: حقاً هي مملكة نجدية. وان ازمة السعودية تكمن في خشية الأكثرية من الحديث عن هذه الحقيقة الناصعة من ان أقلية تحكمها وتسيطر على السلاح والقضاء والمال والإعلام والدين. وزاد بأن منبع مشكلات السعودية يأتي من نجد: (من مذهب نجد، وعنف نجد، وحكام نجد، ومشايخ نجد، وهيمنة نجد، وإثرة نجد)، وختم: (بعدها قولوا ما شئتم عني). فهي الحقيقة.

اما التغييرات الوزارية فكان فيها تدوير، وزير يأخذ مقعد زميله في وزارة أخرى، يعني (زيد أخو عبيد) كما يقول المثل.

ليست الرؤية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحكومة عمياء، بل حتى الرؤية الإدارية فيها تخبط شديد، يكاد يعصف بجهاز الدولة عامة، كما اوضحت ذلك التغييرات الكثيرة الأخيرة.

إقالة الوزير علي النعيمي من وزارة النفط كان متوقعاً، فالرجل أوضح انه ضد أمور كثيرة يتبناها محمد بن سلمان، بما في ذلك بيع حصة من ارامكو، بل كان ضد رفع اسعار الوقود، وغير ذلك. النفط كان مجرد ادارة في وزارة المالية، ثم تحول الى وزارة باسم وزارة البترول والثروة المعدنية. في الأوامر الملكية الأخيرة أصبحت وزارة الطاقة (اكثر من بترول) والصناعة والثروة المعدنية والكهرباء اضافة الى هيئات عديدة وصناديق ومدن اقتصادية وغيرها! هذه كلها اعطيت لوزير واحد نجدي من (الزلفي).

في عام ١٩٧٥ تم تأسيس وزارة الصناعة والكهرباء، وكانت الصناعة والتجارة مجتمعتين في وزارة، ثم فصلوا المياه عن وزارة الزراعة، وصارت وزارة الكهرباء والمياه، ثم فصلتا وصارت كل واحدة وزارة مستقلة، ثم ألحقت المياه بوزارة الزراعة مجدداً، والكهرباء الحقت بوزارة الطاقة (البترول سابقاً)، وهكذا هي اللخبطة الإدارية.

عام ١٩٧٥ اسست وزارة للحج والأوقاف، وفي التسعينيات اسست وزارة جديدة للشؤون الاسلامية والأوقاف، الآن فصلت الأوقاف والحقت كهيئة بوزير العمل!

أما وزارة العمل نفسها، فكانت مجرد مكتب في وزارة المالية قبل ان تتحول الى وزارة باسم: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ثم اصبحت الوزارة اثنتان: واحدة للعمل، واخرى للشؤون الاجتماعية، واخيراً أعيد جمعهما مع تغيير طفيف في الإسم: (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية)!

بقي ان نقول ان احلام النساء بتعيين وزيرة لم يحصل، ولا حتى وكيلة وزارة!

وبالرغم من وفرة الأوامر الملكية وتلاحقها كل بضعة أشهر، بقي اثنان هامان منتظران:

الأول: أمر بحل وزارة الحرس، وإلحاقها بوزارة الدفاع.

الثاني: أمر بإبعاد محمد بن نايف عن ولاية العهد وإبقائه وزيراً للداخلية، وتولي محمد بن سلمان ولاية العهد.

غير واقعية، ستؤدي الى الإفلاس، مغامرة

(رؤيـة) محمد بن سلمان بـعـيـون غـربـيـة

عبدالحميد قدس

سوف نحاول في هذا التحقيق الصحافي أن نقرأ رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي فاجأ فيها الأمير محمد بن سلمان السعوديين، ووسائل الاعلام، في ٢٥ ابريل الماضي. ولن نتوقف عند ردود العل المحلية والعربية، لأنها بمعظمها، تصلح لتصنيفها في باب المجاملات، والترويج السياسي والدعائي، ولا تقدم شيئا جديا لفهم الخطة الاستراتيجية، كما أرادها صاحبها.

بل سنسعى الى استعراض جملة من المواقف الغربية، كما عبرت عنها قراءات من ذوي الاختصاص، لم تستهدف المديح والتطبيل، ولا التهجم والتبخيس، بل هي كما يفترض مواقف أقرب للموضوعية، تستهدف وضع القارئ والمستثمر ورجل الاعمال الغربي في صورة هذه الرؤية، التي تفترض نقل السعودية من واقع الى واقع آخر مغاير تماما، بحيث تتحول المملكة كما يقول النظام السعودي واعلامه، الى مجال رحب للاستثمار، واعادة الهيكلة، واطلاق برنامج صناعي واسع، وصولاً الى الصناعات العسكرية.

والاهمية الاخرى لاستطلاع المواقف الغربية من هذه الرؤية، تكمن في انها موجهة أصلا للغرب، سواء على الصعيد السياسي، حيث يسعى الأمير محمد بن سلمان لخطب ود الغرب وتقديم نفسه اليه، باعتباره ممسكا بزمام المملكة، أو على الصعيد الاقتصادي حيث ان ولي ولي العهد السعودي يتطلع لاستقطاب رساميل غربية، لشراء ما يريد بيعه من ارامكو، وتوظيف اموال في البنية الصناعية المنشودة.

فماذا قال الغربيون عن رؤية السعودية ٢٠٣٠؟

أهم محاور الرؤية

يمكننا تلخيص أهم النقاط التي دارت حولها الخطة في المحاور التالية:

■ تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي، إلى صندوق سيادي، بأصول تقدر قيمتها بتريليوني دولار.

■ حجم الصندوق يعادل أكثر من ١٠٪ من القدرة الاستثمارية في الكرة الأرضية، وحجم ممتلكاته أكثر من ٣٪ من الأصول العالمية.

■ تمويل هذا الصندوق يكون أساسا من بيع ما نسبته ٥٪ من شركة ارامكو.

■ نقل المملكة من دولة تعيش على مواردها النفطية، الى السعودية بدون نفط في ٢٠٢٠.

■ عدم ربط الموازنة العامة والدخل الوطني بالنفط، بحيث يمكن للمملكة السعودية ان تتعايش مع اي سعر منخفض لبرميل النفط.

■ ومع ذلك فإن الخطة تستهدف زيادة الإيرادات النفطية ستة أضعاف، من ٤٣,٥ مليار دولار سنوياً، إلى ٢٦٧ ملياراً. الا ان هذه الزيادة لن تكون من خلال رفع الانتاج، ولا رفع سعر البرميل، بل من خلال الضرائب غير المباشرة على السعوديين، واجبارهم على دفع ثمن فاتورة الغاز والكهرباء والبنزين والمشتقات النفطية كاملة، من خلال اقتطاعات ضخمة من الدعم الحكومي على منتجات الطاقة.

■ زيادة حصة الصادرات غير النفطية من ١٦٪ من الناتج المحلي حاليا إلى ٥٠٪ من الناتج.

■ لتشجيع الاستثمار الخارجي وعد المشروع بتطبيق نظام البطاقة الخضراء للاقامة في السعودية خلال خمس سنوات.

■ زيادة عدد المعتمرين الى ثلاثين مليونا ٢٠٣٠.. وهذا جزء اساسي من مشروعات سياحية يفترض ان تتبناها الجهات السعودية، لاستقطاب السياح الداخليين والخارجيين، اضافة الى استغلال المراكز

ماكنزي.. استشارات لصوصية!

الدينية.

■ إطلاق صناعة عسكرية سعودية، بحيث تخفض نصف المشتريات العسكرية على الأقل، بل وبيع المنتجات العسكرية الى دول المنطقة.

■ كما تهدف الخطة إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪، وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من ١١,٦٪ إلى ٧٪.

■ وتهدف السعودية، تبعا للرؤية الجديدة، إلى رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي إلى ٦٥٪، إضافة إلى زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي من ٣,٨٪ حاليا إلى ٥,٧٪. كذلك تسعى المملكة إلى زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من ١٦٣ مليار ريال حاليا إلى تريليون ريال.

مصادر الرؤية

من المهم الاشارة هنا الى أن ما ورد في رؤية الأمير محمد بن سلمان، جاء على عجل، ودون أي دراسات متأنية، لذا فهو اعتمد على مصدرين أساسيين:

الاول، تجميع عدد من البرامج والمشاريع من أدراج الوزارات والمؤسسات الحكومية، وهي مشاريع سبق ان ادرجت في الخطط الخمسية الفاشلة التي جرى اعتمادها في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، والتي لم تطبق، او انها طبقت بشكل مشوه، ولم تسفر عن اي اصلاح او تنمية حقيقية، باعتراف اركان النظام السعودي أنفسهم.

زاك شرايبر: بيع آل سعود الأوزة الذهبية.. جنون!

الثاني، اعتماد ما قدمته الشركات الاستشارية التي يوظفها الأمير محمد بن سلمان من قراءات ومشاريع اصلاحية لتطوير اقتصاد المملكة، مضافا اليها الجهد الترويجي الذي تضطلع به هذه الشركات، لتقديم المملكة بصورة جديدة، واستعراض قدرات وكفاءات الأمير محمد بن سلمان ـ الذي استقبلته الصحافة الغربية باستخفاف ونقد بالغين منذ ان تم تعيينه في مناصبه الحالية.

وقد أنفقت السعودية مليارات الريالات على الاستشارات الأجنبية الخاصة ببلورة الرؤية الجديدة. وقال مركز أبحاث «سورس غلوبال ريسيرش» ومقره لندن، إن حجم الأنفاق السعودي من قبل الحكومة والهيئات المرتبطة بها على الاستشارات الأجنبية وصل عام ٢٠١٤ إلى نحو ١,٠٦ مليار دولار، وأضاف المركز ذاته أن حجم الانفاق ارتفع بنسبة ١٠ في المئة خلال عام ٢٠١٥. اما موقع بلومبيرغ للأعمال فقال ان قيمة الاستشارات للسعودية بلغت في عام ٢٠١٢ وحده بثلاثة مليارات ريال. وزاد المبلغ في العام التالي ٢٠١٣ الى ٣ مليارات و٢٠٠ مليون ريال؛ وفي ٢٠١٤ كانت قيمة الإستشارات ٤ مليارات ريال، وفي العام الماضي ٢٠١٥ كانت الفاتورة اربعة مليارات و٣٠٠ مليون ريال! بمعنى ان الاستشارات التي صرفتها الحكومة السعودية على شركات مثل ماكنزي وبوسطن كونسلتنغ وغيرها، وصلت الى عشرين مليار ريال في غضون خمس سنوات فقط، اي بمعدل ٣٣٣ مليون ريال شهرياً لستين شهراً، حسب الكاتب الاقتصادي السعودي برجس البرجس، الذي يقارن كل هذا الصرف، بحقيقة أن مجموع رواتب ٣٧ ألف استاذ واستاذة جامعية في السعودية يبلغ عشرة مليارات ريال سنويا فقط، ولم يُستشر أي من هؤلاء في خطط الحكومة ومشاريعها.

من بين الشركات التي تعمل في السعودية شركة الاستشارات الإدارية العالمية BCG، وشركة أوليفر وايمان وشركاه Oliver Wyman، وشركة Deloitte LLP ، وتقوم هذه الشركات، حسب ما ذكره موظفون فيها، بالمساعدة في الاصلاح الاقتصادي بتوجيه من الأمير محمد ووالده، والذي تولى السلطة في يناير ٢٠١٥.

الا ان ابرز هذه الجهات شركة ماكنزي للاستشارات، التي اصدرت تقريرا في ديسمبر الماضي، رسمت فيه معالم خطة لإجراء تحول جذري في الاقتصاد السعودي، بغض النظر عن أسعار النفط.

وشددت McKinsey على أن التغيرات ستشمل الحكومة التي ستكون المحرك الرئيسي للتغيير، من خلال ثلاث طرق أساسية.

أولها: من خلال اعتماد نموذج جديد للدخل، تتحول فيه الحكومة من مولد مباشر للإيرادات، إلى جهة تهدف إلى تسهيل استثمارات القطاع الخاص.

وثانياً: عبر تطبيق نموذج إنفاق اجتماعي، تديره شركات تنافسية، ويتضاءل فيه اعتماد المواطن على الدولة.

وثالثاً: تحويل السوق الداخلية الى سوق استثمارات مفتوح للمتمولين الخارجيين.

ولعله ليس من باب الصدفة ان تعتمد رؤية السعودية فترة زمنية طولها خمسة عشر عاما لتطبيق برنامجها، وهي نفس المدة التي اقترحتها ماكنزي في تقريرها، الذي عنونته ايضا: (وضع الإقتصاد السعودي ما بعد النفط)، وحددت فيه المحاور ذاتها تقريبا التي اعتمدتها رؤية الأمير محمد بن سلمان، وهي التالية كما يقول تقرير ماكينزي: (ينبغي على السعودية استثمار مبلغ ٤ ترليون دولار في القطاعات الثمانية التالية: (١/ التعدين والمعادن؛ ٢/ البتروكيماويات؛ ٣/ تجارة الجملة والتجزئة؛ ٤/ التصنيع؛ ٥/ السياحة؛ ٦/ التمويل؛ ٧/ البناء والتعمير؛ ٨/ الصحة).

فكيف استقبلت الاوساط الغربية خطة الأمير محمد بن سلمان؟

غامضة ومحفوفة بالمخاطر

المئات من المسؤولين السعوديين والمديرين التنفيذيين، إضافة إلى استشاريين أجانب اجتمعوا، نهاية فبراير الماضي، بأحد فنادق العاصمة الرياض، لبحث مستقبل الاقتصاد السعودي في ظل تراجع أسعار النفط. ونقلت وكالة «رويترز» عن بعض ممن حضروا المناقشات، أن برنامج الإصلاح يبدو غامضا ومحفوفا بالمخاطر. وأضافوا أنه يشتمل على بيع أصول، وزيادة في الضرائب، وخفض الإنفاق، إضافة إلى تغيير في أسلوب إدارة الدولة لاحتياطاتها المالية،

ودور أكبر للقطاع الخاص.

وتضيف رويترز، انها ليست المرة الأولى التي يتم التحدث فيها داخل المملكة عن مشاريع وخطط للتطوير دون أن تترجم إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع. ويرى مراقبون ان تلك الإصلاحات وجذب الاستثمارات الأجنبية يحتاج إلى قطاع خدمات مدني قوي غير متوفر حاليا في المملكة، كما يحتاج إلى إجراء تعديلات على القوانين الحالية. ويضيف هؤلاء أن التغيير المقترح قد يصطدم بمعارضة شريحة من فئات المجتمع السعودي.

إنه الجنون: الإفلاس ينتظر السعودية

قبل عامين، توقع الرئيس التنفيذي لصناديق التحوط «بوينت ستيت كابيتول»، زاك شرايبر، انحدار أسعار النفط، وكانت توقعاته في محلها، والآن يُحذر شرايبر من كارثة مالية وشيكة في المملكة السعودية. يقول شرايبر ان السعودية خفضت بالفعل الانفاق وسارعت لجمع النقد، كما أقالت وزير البترول والثروة المعدنية السعودي السابق، علي النعيمي، الا انه يعتقد أن الأوضاع على وشك أن تزداد سوءاً.

وقال شرايبر في مؤتمر الاستثمار «سون» السنوي الـ٢١، مطلع الشهر الجاري ان أمام السعودية عامين أو ثلاثة قبل أن ترتطم بالجدار، متوقعا أن تواجه «إفلاساً هيكلياً» لأنها تواجه تهديدات مزدوجة من التزامات الإنفاق الضخمة والنفط الرخيص.. مشيرا الى ان الأمراء بدأوا يستدينون بمبالغ ضخمة.

والمشكلة التي تواجهها السعودية هي أنها بحاجة لارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل، لتصل نقطة التعادل في ميزانيتها، وتبدأ بعدها بتكوين فوائض، وقال شرايبر إن «برنامج السعودية للإنفاق الاجتماعي الضخم يتجه نحو مسار تصادمي» مع النفط الرخيص. وشكك بمشاركة بنوك عربية بطرح أرامكو للبيع، ورأى ان لدى المملكة أيضا الميزانية العسكرية الضخمة التي تعكس الأزمات في الشرق الأوسط، والتنافس المستمر مع إيران، والحاجة لضمان استقرار داخلي.

هذه المخاوف قد تساعد في تفسير سبب تخطيط السعوديين لبيع حصة تبلغ خمسة في المائة من جوهرة التاج الاقتصادي في البلاد، شركة النفط العملاقة المملوكة للدولة «أرامكو.» وعلق شرايبر: «إذا باعوا الأوزة الذهبية، كيف سيمولون أي شيء؟ إنه جنون. السعودية ترهن مستقبلها لكسب الوقت».

شكوك كبيرة في فرص النجاح

صحيفة نيويورك تايمز الاميركية قالت ان صافي الاصول بالعملة الاجنبية في مؤسسة النقد السعودي، والتي هي بمثابة البنك المركزي، تراجع بمقدار ستة مليارات دولار في مارس الماضي.. وربما كان هذا الخبر هو الرد العملي من الصحيفة على خطة الرؤية السعودية، والمآزق التي تواجه المملكة، التي لا تمتلك رفاهية الحديث عن قدرات استثمارية لتمويل مشاريع بترليونات الدولارات. وتضيف بأن مؤسسة النقد وهو بمثابة صندوق الثروة السيادية للمملكة، بدأت تفقد مدخراتها نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار النفط، والانفاق غير المدروس وغير المدرج في الميزانية للحكومة السعودية.

واشارت المعلومات الرسمية السعودية الى انخفاض الموجودات المالية بالعملة الاجنبية ١٦,٢٪ عن العام السابق وهو أدنى مستوى لها منذ أبريل ٢٠١٢. وكان البنك المركزي قد عمد الى السحب من مدخراته لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة.

وفي تعليقها على رؤية الأمير محمد بن سلمان الاقتصادية قالت الصحيفة الاميركية في مقال تحليلي، انه إذا كانت المملكة السعودية

INDEPENDENT

News Voices Culture Lifestyle Tech Sport

Voices

Saudi Arabia is about to attempt its own version of Mao's Great Leap Forward by trying to end its dependence on oil - and it's not going to work

Prince Mohammed bin Salman is naively opting for the sort of radical economic reform that will be impossible to implement and will de-stabilise his country

Patrick Cockburn | @indyworld | Friday 29 April 2016 | 129 comments

Saudi Defense Minister and Deputy Crown Prince Mohammed bin Salman announced his "Vision 2030" economic reform plan AFP

Prince Mohammed bin Salman, the son of the ailing King Salman and de facto ruler of Saudi Arabia, has launched a highly ambitious plan under which he says his country will speedily "end its addiction to oil." In terms of its revolutionary ambition, lack of realism and potential for disruption, the plan has parallels with Mao Zedong's Great Leap Forward in 1958 which aimed to change China rapidly from an agricultural to an industrial economy, but produced only disaster.

باتريك كوكبرن: رؤية ابن سلمان قفزة في الفراغ

الحديثة قد تأسست عن طريق الغزو وحنكة الملك عبد العزيز، فإنها حافظت على وجودها بسبب عائدات النفط، أكثر من الاستناد الى علماء الدين المحافظين (الوهابية).

لذا فإن تحويل هذا العقد بحيث لا يجري التركيز على النفط، هو مشروع طموح ومحفوف بالمخاطر الكبيرة، وسط شكوك كبيرة في فرص النجاح. جاء ذلك ردا على ما قاله الأمير محمد بن سلمان ان (الملك عبد العزيز والرجال الذين عملوا معه في كل أنحاء المملكة، عندما أسسوا الدولة لم يكن هنالك نفط، وتم تأسيسها وإدارتها دون نفط).

واستعرض المقال المراحل التي مر بها النمو في مداخيل النفط السعودي التي ارتفعت من ٣٤٠ ألف دولار في ١٩٣٨ حتى عشرة ملايين في عام ١٩٤٦، و٥٧ مليون دولار في عام ١٩٥٠، و٣٣٤ مليونا في عام ١٩٦٠، فمليار ومئتي مليون في ١٩٧٠، وصولا الى ٨٤ مليار دولار في عام ١٩٨٠.

وفي كل هذه السنوات حتى الوقت الحالي، حدثت ازمات دورية متعددة في الايرادات، لاسباب سياسية واقتصادية عالمية متغيرة، ليؤكد التقرير الترابط العضوي بين انخفاض العائدات النفطية، وما يتسبب به من عجز الدولة عن ضخ الاموال، وبين المطالبات بتغيير صيغة العقد السياسي (العلاقة) بين المجتمع والعائلة المالكة.

وهذه ليست المرة الاولى التي يجري فيها الحديث عن فك العلاقة بين الدولة والبترول لا في السعودية ولا في بقية دول الخليج العربية.. ففي العام ١٩٩٨ اعلن ولي العهد السعودي حينها عبد الله بن عبد العزيز، ان على دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها ان تدرك ان الطفرة النفطية انتهت.. وبات علينا جميعا أن نعتاد على نوع معين من نمط الحياة التي لا تعتمد كليا على الدولة.

الا ان شيئا من التغيير الموعود لم يحصل، وذلك أنه عندما تكون أسعار النفط منخفضة فإن الموارد اللازمة لإنجاز التحول تكون شحيحة، والصعوبات التي يمكن أن تظهر تبدو شاقة.. وعندما ترتفع أسعار النفط، يكون من الأسهل تأجيل القرارات الصعبة!

وقد ركز المعلقون على الايراد المرجح أن يتحقق من خصخصة جزء من الشركة العامة للنفط أرامكو السعودية، ولكن هذا الامر هو أهون المشاكل المرتقبة. ذلك ان التنويع الحقيقي في مصادر الدخل يتطلب صناعات متطورة وتنافسية، ليس لها علاقة باستخراج النفط والإنفاق من الإيرادات النفطية.

واذا كان الحج والعمرة الخيار الطبيعي للاستثمار، فإن بيئة الأعمال لقطاعات أخرى مثل المركز المالي والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية لا تزال صعبة جدا.

يجب على حكام السعودية ان يقدموا مكانا جذابا للقيام بأعمال تجارية لاقناع الشركات التي لديها حاليا بدائل أبسط من ذلك بكثير مثلما تفعل دولة الإمارات العربية المتحدة.

مصالح العائلة ورجال الدين

بحسب تقرير لشركة كابيتال ايكونوميكس البحثية، فإنه «نظرا إلى أن السلطات السعودية ستواجه شبكة مصالح مهمة ضمن العائلة المالكة والنخبة الاقتصادية في البلاد والسلطة الدينية، نعتقد أن الهواجس السياسية، وليس أسعار النفط، هي التي ستحدد على الأرجح ما إذا كانت الخطط الحكومية ستثمر». ويقول كبير اقتصاديي الشرق الأوسط في اوكسفورد ايكونوميكس، باتريك دينيس: «من غير المعروف إلى أي حد سيتمكن محمد بن سلمان من كسب تأييد العائلة المالكة في مشاريعه».

ولا يخفي المحللون شكوكهم في قدرة السعودية على الابتعاد عن اعتمادها على النفط، على رغم أن بن سلمان قال إن بلاده ستكون قادرة على «العيش بدونه» في سنة ٢٠٢٠. وبنفس القدرمن الشك والحذر، قاربت الايكونوميست خطة الأمير محمد بن سلمان، ووقفت المجلة عند حالة الاستعجال التي تبدو عليها خطابات الأمير ومشاريعه الاصلاحية، ومسحة التفاؤل والاستسهال التي يتعامل بها مع هذه الرؤية.

احتمال خيبة الأمل كبيرة

علقت الايكونوميست على وعد الأمير محمد، الذي وصفته بالمتواضع، برفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪ فقط في ١٥ عاما، وقالت ان ان النجاح في هذا يعتمد على مدى مقاومة المؤسسة الدينية الوهابية، التي تعيق كل إصلاح في السعودية. وقد اضطر الأمير الى التصريح بأنه لن يسمح للمرأة بقيادة السيارة، وهو امر ضروري إذا كانت ستدخل سوق العمل بالكامل، وهو ما كان مأمولا لدى البعض، لكنه فشل في تجسيده. كما انه لم ينطق بأي كلمة حول الإصلاح الديمقراطي والحريات الأخرى، التي من الطبيعي انها تلبي طموحات الشباب.

ورأت الايكونوميست انه لتحقيق أهداف الرؤية، فإن السعودية في حاجة إلى فتح اسواقها أمام التجارة والاستثمار والزوار الأجانب، واعتماد القوانين الدولية للسلوك، والمزيد من الشفافية، ووضع المزيد من القوانين العلمانية. وتضيف: لكن الكثير من هذا يحرمه رجال الدين الوهابيون. كما ان تصعيد التوتر مع إيران، والحرب التي يديرها الأمير نفسه في اليمن المجاورة، وتفاقم عدم الاستقرار، يؤدي الى ارتفاع نسبة المخاطر التي ستواجه المستثمرين.

ثمن ان الكسل المزمن في مجتمع تعود على تأمين حاجاته من الثروة النفطية عقبة كبيرة أخرى. فلسنوات، واجهت الجهود لإنهاء الإدمان على النفط جدارا من اللامبالاة. وكما يقول أحد المعلقين السعوديين: «لقد كان بمثابة أب يقول لابنه البالغ من العمر ٤٠ عاما أن الوقت قد حان للخروج والحصول على وظيفة». ومع عائدات نفط ضعيفة ومعدل بطالة يتجاوز ١١,٦٪، فإن فرص خيبة الأمل قوية.

لهذا السبب سوف يضطر ولي ولي العهد السعودي لمواجهة بعض الأسئلة المعلقة بشأن الإصلاحات.

«التغيير الكبير هنا هو في الاعتراف بأن المؤسسات السعودية غير فعالة، وفاسدة، وبحاجة إلى تغيير»، يقول بادي بادماناثان، الرئيس التنفيذي لشركة أكوا باور، التي تزود السعودية بالكهرباء، والذي يأمل في الاستفادة من عقد لإنتاج ٩٥٠٠ ميغاواط من الطاقة. وقد اشاد بقطع الدعم عن الخدمات العامة مثل الكهرباء. واضاف أنه لجذب الاستثمار، سوف تحتاج الحكومة السعودية إلى توضيح خطط خصخصة المرافق العامة، لأن المستثمرين «لا يريدون أن يعتمدوا على قول الحكومة ثقوا بي، وأنا سوف أدفع».

ويقول رجل أعمال آخر: إن البلاد بحاجة إلى إصلاح سوق العمل، بحيث يصبح من الممكن سياسيا طرد الموظفين السعوديين الذين يفشلون في القيام بعملهم.

قفزة في الفراغ

وجزمت صحيفة الاندبندنت البريطانية بفشل رؤية محمد بن

سلمان في مقالة كتبها باتريك كوكبيرن: (المملكة السعودية على وشك تجريب نسختها الخاصة من القفزة الكبرى إلى الأمام التي اطلقها ماو تسي تونغ في الصين في العام ١٩٥٨ وذلك من خلال انهاء اعتمادها على النفط.. ولكنها لن تنجح.. وستبقى قفزة في الفراغ).

فالملوك والحكام المستبدون معروف انهم يعيشون حياة منفصلة عن العالم الحقيقي من خلال طبيعة أنظمتهم، ولكن الامر صحيح على نحو مضاعف في ما يخص قادة الدول النفطية، الذين يثبتون قدرتهم على نثر الأموال بشكل غير محدود، بما لا يتناسب مع قدرتهم الحقيقية على التعامل مع العالم من حولهم، تقول الصحيفة.

ويضيف كوكبيرن ان الوثيقة المسماة رؤية ٢٠٣٠ يفترض ان يتم تجاهلها ورفضها باعتبارها مكلفة وبعيدة المنال، اعدها نظام مستبد بمساعدة مستشارين يبحثون عن مصالحهم الخاصة. اذ ان قلة من الخبراء اخذوا بجدية حديث الأمير محمد بن سلمان عن مملكة بدون نفط.. حيث اثبتت التجارب ان التنمية لاقتصادية المفروضة بالاوامر من فوق، تشجع على تفشي الفساد، في حين أن الخصخصة في الأنظمة الاستبدادية غير خاضعة للمساءلة، وهي في الغالب تعود بالفوائد، على زمرة من السياسيين الاقوياء المتحلقين على مقربة من العائلة الحاكمة.

وفي تفسيره للسبب الذي دعا الأمير محمد الى اتخاذ هذه الخطوة، يقول الكاتب، ان عائدات النفط لم تعد كافية لتلبية حاجات الزيادة السكانية السريعة من الشباب السعوديين لمواصلة سياسة الرشاوى لهم من غير وظائف ودعم الحاجات الضرورية.. بينما يرى البعض الاخر تفسيرا أكثر سخرية لهذه القفزة الكبرى إلى الأمام، اذ ان حث المواطنين للعكوف على العمل، والبدء بإنشاء مشاريعهم الخاصة هو مجرد تكتيك لصرف أنظار السعوديين بعيدا عن الخصخصة التدريجية لشركة أرامكو، مصدر الثروة الوحيد في المملكة، وبيعها لازلام النظام والامراء المحظوظين.

لكن المشككين يقولون ان تسييل الأصول الرئيسية في السعودية يسهل على العائلة المالكة السعودية، ان تحوز على اموالها تحسبا لانقلاب سياسي يقلب الاوضاع ضدهم. فإذا كان على ابناء العائلة المالكة السعودية ان يلجأوا للفرار مثل شاه ايران، فمن مصلحتهم أن تكون ثرواتهم في شكل يمكن وضعه في الخارج أو نقله بسرعة إلى بر الأمان.

الصفقة التاريخية

صحيفة «التايمز» البريطانية أطرت ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الا انها أكدت أن خطته بشأن رؤية المملكة ٢٠٣٠، لم تشمل مسألتين مهمتين، وهما: القوة المفرطة لرجال الدين المتشددين ـ أو الشرطة الدينية، ومسألة الديمقراطية في البلاد.

وربطت «التايمز» بين النجاح في احداث النقلة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، بإنجاز النقلة السياسية المطلوبة باتجاه الديمقراطية، وقالت إنه «كلما احتاج الأمير محمد إلى تفويض شعبي ليستطيع تحقيق خطته، فإنه سيحتاج إلى القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية». وأكدت الصحيفة في افتتاحيتها التي حملت عنوان «أمير غير محدود»، «أن الإصلاحي الجديد في السعودية يستحق الكثير من الدعم الغربي».

اما الكاتب السياسي ديفيد غاردنر فرأى في مقال له بعنوان: الصفقة الدينية تعيق الإصلاح الاقتصادي السعودي، في صحيفة فاينانشيال تايمز، ان مشروع الأمير محمد بن سلمان، سيعيد صياغة العلاقة بين العائلة المالكة والمجتمع السعودي. وبرأيه فإن العقد الاجتماعي الراهن يقوم على اساس تخلي السعوديين عن حقوقهم السياسية وتقديم الولاء لآل سعود، في مقابل وظائف القطاع العام، وتأمين مستلزمات العيش من المهد إلى اللحد، بتمويل من مداخيل النفط. الا ان الأهداف التي تتضمنها رؤية الأمير محمد تعني تغييرا اجتماعيا جذريا، وفي شكل الحكم، بينما لا يوجد الكثير من المؤشرات حول نية الملكية المطلقة في تحويل رعاياها ليصبحوا مواطنين لهم حق المشاركة الكاملة. ان هذا البرنامج يتوخى تجاوز العقبات السياسية الكبيرة بالادوات التكنوقراطية.

ويلفت غاردنر الى ان حجر الزاوية في الدولة السعودية هو الاتفاق التاريخي بين آل سعود واسرة محمد بن عبد الوهاب، الذي

ليس برؤى المنام تتحقق المعجزات على يد أطفال حالمين!

اسس النسخة الأكثر تطرفا من المذاهب السنية، وتحولت الى شكل من أشكال الحكم. وليس خافيا ان الأسرة السعودية الحاكمة تعتمد الآن على المؤسسة الوهابية – الرجعية والمتعصبة أكثر من أي وقت مضى – لتبرير شرعيتها، في مقابل السيطرة الدينية على مجالات التعليم والقضاء، والتحكم بمصير النساء.

وهذه رافعة واحدة للسلطة لا يمسك ولي ولي العهد بها، حيث من الصعب أن نرى خططه الاصلاحية تزدهر إذا كان سيبقي العلاقة بين السلطة والمؤسسة الوهابية مدمجة وتكافلية كما هي الان. اذ من الصعب ان يتمكن من التوفيق بين دعوته للتنمية والتبشير الوهابي الذي يغذي الظواهر الارهابية الخبيثة، مثل تنظيم القاعدة وداعش التي تقوض صورة المملكة كمغناطيس جاذب للاستثمار.

هذه الشكوك تبقى جوهرية على الرغم من صدور قوانين جديدة هذا الشهر تكبح هذه القوة الجامحة للشرطة الدينية، سيئة السمعة. الا ان تصريحات الأمير محمد في لقائه مع بلومبرغ والتي قال فيها: نحن نعتقد ان المرأة لديها حقوق في الإسلام لم تتمكن من الحصول عليها بعد.. وانه ينوي زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، عزز التفاؤل بمنح المرأة حق قيادة السيارة.. قبل ان يتراجع الأمير سريعا

عن ذلك بضغوط غير خافية من المؤسسة الدينية.

ففي اليوم التالي اكد محمد بن سلمان أن مجتمع بلاده لا يزال غير متقبل لأن تقود المرأة السيارة، مؤكدا أن هذه مسألة لها علاقة بشكل كامل برغبة المجتمع السعودي وأنه لا يمكنه فرض ذلك على المجتمع.

ولعل مشكلة ابن سلمان مع الجناح الديني المتشدد ستكون اكبر في مجال التعليم والقضاء الخاضعين لهيمنة حماة العقيدة الوهابية.. ومن هنا يجب النظر بكثير من الحذر والشك في رؤيته تجاه الإصلاح في التعليم، وخصوصا في ما يتعلق باصلاح المناهج الدراسية، واعداد خمس جامعات سعودية لتكون ضمن افضل مئتي جامعة في العالم.

غير واقعية

رجل الاعمال والمستثمر الاميركي جيم روجرز، رئيس شركة روجرز القابضة، ومقرها سنغافورة، رأى ان الرؤية السعودية ليست واقعية في أي شيء. وعاد روجرز بالذاكرة الى تجارب سعودية سابقة منذ العام ١٩٧٠، وقال ان السعودية اعدت برنامجا لزراعة القمح فاستصلحت الاراضي وبدأت بالانتاج، الا ان السلطات اوقفت العملية بعد ان رأت ان كلفة المحاصيل أكبر من الثمن الذي يمكن شراؤها به في السوق، لذلك تخلت عن الفكرة.

وبرأيه ان ما يرغب به المخطط السعودي مجرد أماني غير مدروسة، وستصطدم بالواقع الفعلي عند بدء التنفيذ. وقدم روجرز مثلا لذلك بالحديث عن السياحة في بلد لا يسمح فيه بالحركة بحرية، ولا يمكن أن تذهب إلى الشاطئ، والمرأة لا يمكن أن تجلس في مطعم مع الرجال.

وقال فيليكس مورينو، مدير محفظة مالية والخبير الاقتصادي، ان تحول المملكة السعودية ليكون لديها اقتصاد لا يعتمد على النفط يعترضه الكثير من الصعوبات. لقد حاولت جاهدا ان اعثر على بلد في التاريخ كان يعتمد على سلعة واحدة، ثم استطاع القيام بالتحول دون الكثير من الاضطرابات، فلم اجد.

التوازن بين رجال الأعمال والمشايخ

سايمون هندرسون مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، قال انه في عام ١٩٨٤، وعشية مغادرة السفير البريطاني في الرياض آنئذ بعد انتهاء مهمته الدبلوماسية، كتب «برقية وداعية»، وصف فيها المملكة بثلاث كلمات تبدأ بالحرف «آي» باللغة الانكليزية: (إسلام، انعزال، وعدم كفاءة). وليس من المستغرب، أن تم تسريب البرقية على الفور. فالإسلام لا يزال بالتأكيد السمة السائدة في البلاد، ولكن الشبكة العنكبوتية ووسائل الإعلام الاجتماعية تعني أن جيل الشباب على الأقل، يعي جيداً بما يجري في العالم الأوسع، حتى لو بقي اغلب السكان محافظين وانعزاليين بصورة عامة. أما بالنسبة لعدم الكفاءة، فأقرب مثل عليها إقالة وزير المياه والكهرباء في ٢٣ ابريل، بسبب أدائه الضعيف.

ويمكن القول إن التحديات الرئيسية لـ «رؤية السعودية ٢٠٣٠» ستكون قانونية. اذ ان نجاح الدول المجاورة، مثل الامارات وقطر، في عالم الأعمال، يرتكز على تزويد المستثمرين الأجانب بنظام لتسوية النزاعات التجارية، على أساس القانون العام والتحكيم الأجنبي، بدلاً من الشريعة الإسلامية التي تهيمن على الحياة في السعودية.

وهناك تحدّيان سياسيان يلوحان في الأفق أيضاً. أولاً، سوف تكون طبقة رجال الأعمال السعوديين والتكنوقراطيين المستفيدة الرئيسية من «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، وهي طبقة متعطشة للفرص التجارية. ولكن يتعيّن على العائلة المالكة تحقيق التوازن بين تأثير نخبة الأعمال وبين سلطة «العلماء/ مشايخ الوهابية» – الهيئة الدينية التي تمنح الشرعية الدينية الضرورية لبيت آل سعود. ثانياً، يُعتقد أن الأمير محمد بن سلمان لا يتمتع بدعم كلي تام داخل العائلة

الرؤية العمياء لا ترى للمرأة دوراً

المالكة، التي عادة ما تتخذ قراراتها بتوافق الآراء. فبعض الأمراء يعتبرونه متهوراً وعديم الخبرة، وتراود العديد منهم مخاوف، كما يرجح بأنهم سوف يفقدون امتيازاتهم في تأمين شروط مواتية للصفقات التجارية – وهي الطريقة التقليدية لجمع الثروة للعائلة المالكة، ولكنها تشكل أيضاً مصدر استياء بين صفوف أولئك من غير العائلة المالكة.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن الخطة نفسها تبدو متناقضة في اعتمادها على الخصخصة الجزئية لشركة «أرامكو السعودية» لتمويل التحوّل في منأى عن الاعتماد على النفط.

ولجذب المستثمرين الأجانب، ستحتاج المملكة إلى التحلي أيضاً بقدر أكبر من الشفافية حول المعلومات التي تنشرها. فغالباً ما تكون الإحصاءات الرسمية محدودة، كما لا تصدق في بعض الأحيان.

وفي الأساس، تمثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ انفتاح المملكة السعودية، ليس فقط أمام الاستثمار الأجنبي، بل أيضاً أمام الرأي العام العالمي، الذي يَعتبر معظمه أن الحظر الذي تفرضه المملكة – على قيادة النساء للسيارات، وقطع الرؤوس بصورة علنية، والجلد وفقاً لتوجيهات الدولة، وغيرها من الممارسات – جديراً بالشجب أو الاستنكار. وقد يخشى بعض المستثمرين المحتملين (الانخراط في الخطة المقترحة) بسبب سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان المثير للجدل.

كماأن «رؤية السعودية ٢٠٣٠» تمثل محاولة سعودية تسعى لزعامة اقتصادية في عالم لم يعد فيه النفط المورد المهيمن. وإذا نجحت هذه الخطة، فسوف تجلب أيضاً تغييرات أوسع نطاقاً داخل المملكة، وان كانت على الأرجح لن تحقق نجاحاً ذا اهمية.

مملكة التوحّش، الإلحاد، والمخدرات

محمدالسباعي

لا مكان مثل (تويتر) يمكن من خلاله قراءة الرأي العام الشعبي في مملكة آل سعود. فقد أصبح تويتر الوسيلة الشعبية الأولى في التعبير عن الهموم والآراء، وفي البحث عن التحولات في الإتجاهات السياسية والفكرية والنفسية للمواطنين. لا عجب أن تجد مثقفي البلاد وناشطيها وحتى مسؤوليها لهم مواقعهم على خارطة هذا الوافد الجديد في صحراء الاستبداد. المملكة من الخارج شيء مختلف، تصنعه الدعاية الرسمية الحكومية، أما في الداخل فهناك عالم متلاطم من الأفكار والنشاطات والإبداعات ترسم صورة أخرى لها ولشعبها ولنظام الحكم فيها.

#إغلاق ام بي سي مطلب الشعب

صار متعارفاً أن تكون هناك حملة اعلامية ضدّ الإم بي سي قبيل شهر رمضان، يقودها التيار الوهابي، الذي يتوقع ـ كما هي العادة ـ أن تكون هناك برامج تسخر من رجال الهيئة ومشايخ السلطة وألاعيبهم (مثال ذلك طاش، وسيلفي). وهذا الفعل السنوي يتحمله ال سعود المبدعين في جمع المتناقضات: التحالف مع مشايخ التطرف ومن يناقضهم؛ ولديهم محطات للقرآن والسنة، ومحطات للفحش والمنكر؛ وأفعالهم تجد فيها طباعة القرآن وذكر الرحمن، كما تجد ارتكاب الفواحش وتعاطي المخدرات وقتل الابرياء وسرقة الناس وبيع الأوطان.

الشديدي، رجل هيئة، يرى الام بي سي ضد الدين وضد الوطن وضد المجتمع المحافظ وضد الشرف والعفاف والحشمة، وهي تنشر الرذيلة والفواحش، وبالتالي لا خير في بيت هي فيه. وخالد المطرفي يرى ان اغلاق أم بي سي ليس وحده المصيبة، بل المصيبة الأكبر ان القلوب (ألِفَتْ منكراتها). اما الداعشية عائشة العتيبي فقالت أن القناة يديرها دروز وشيعة ونصارى وملاحدة وعلمانيين،

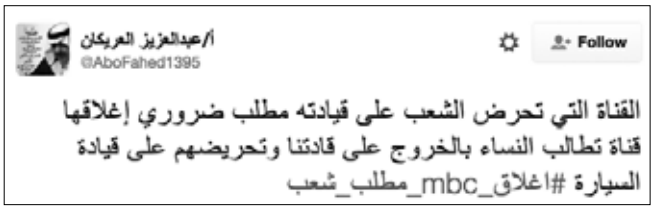

وهي شديدة العداء للشعب وتسمم أخلاقه. ويبكي المتطرف الداعشي أبو مريم احمد القحطاني من أن ام بي سي (آذتنا في ديننا ودنيانا، وشككت المجتمع في عقيدته ونشرت الفساد، واغلاقها مطلب الشعب). ومثله قول العتيبية ماسة: (رمضان على الأبواب؛ وهذه القنوات الخبيثة تعدّ العدّة للنيل من عقيدتنا، والتهجم على علمائنا والاستخفاف بهم). لكن لا أمل في اغلاقها، فملاكها وراسمو سياساتها هم الأمراء، حسبما يُفهم من سامي الروقي: (فإذا كان خصمك القاضي، فمن تُقاضي؟).

ورأى العريكان بأن أم بي سي تحرض على آل سعود، فوجب اغلاقها، والدليل انها تطالب النساء بعصيان آل سعود بشأن قيادة السيارة. هذا وقد استخدم التيار السلفي تغريدات سابقة للشيخ الطريفي ـ الذي اعتقل مؤخراً ـ وكانت ضد ام بي سي والعربية، قال عن الأولى انها تشيع الفاحشة، وعن العربية قال: (لو كانت قناة العربية في زمن النبوة ما اجتمع المنافقون إلاّ فيها، ولا أنفقت أموال بني قريظة إلاّ عليها).

في المقابل ردّ التيار المتضرر من الاختناق الوهابي. الطبيب المنفي ماجد علق على المطالبين باغلاق قناة ام بي سي: (يمكنكم مسح القناة من جهاز الاستقبال وانتهينا). وآل منصور دعا الى اغلاق قنوات التطرف والإرهاب المعروفة (وصال وصفا). ومساعد الكبيري علّق على قولهم ان اغلاق ام بي سي مطلب الشعب فقال: (تخسون! أنتم لستم الشعب) واضاف: (أجزم ان سبب انتفاضتكم هو اقتراب موعد ظهور جلاّدكم)، ويقصد الممثل ناصر القصبي الذي اضطره المتطرفون للعيش في دبي. وعبدالله يقول: (لم أرَ شخصاً تابع ام بي سي ثم فجّر نفسه. لكني رأيت قنوات تدعي المحافظة اخرجت لنا دواعش ومتطرفين).

#صادق خان عمدة لندن

فاز صادق خان كعمدة للندن، فصار الموضوع سعودياً، كالعادة. والأهم حوّله المسعودون والوهابيون الى جزء من معركتهم الطائفية، حين زعم أحدهم بأن صادق خان شيعي، وهو ليس كذلك. (هؤلاء مو متحملين عمدة شيعي للندن، فكيف يتحملون وجودنا في مناصب في السعودية؟)، يسأل أحدهم. يرد آخر: (يساري ورافضي، وينه ووين الإسلام؟!). وخريج السوربون فهد العرابي الحارثي، الطبال المعروف للنظام، زاد الطائفية عنصرية فقال: (اللهم لا تجعل باكستانيا مهما علا شأنه، عمدة لباريس، نريد فرنسيا لأننا أحببنا باريس الفرنسية وليس الباكستانية)؛ وزاد: (مبروك يا سياح عاصمة الامبراطورية العظمى. ابشروا بالكاري، وزيادة محلات الشيشة).

البروفيسورة مضاوي الرشيد استاءت فقالت: (العالم مشغول بإسلام صادق خان، وبعضنا مشغول بطائفة صادق خان، سنّي أم شيعي). وآخر قرأ لمغرد سعودي مشهور مباركته للمسلمين انتخاب صادق خان، ولكن (دخلت حسابه الآن وإذا به يقول: لا بارك الله فيه طلع رافضي). وأبدعت رغد حين نصحت: (لا تفرح بفوز صادق خان وكأنه انتصار لك ولدينك، بل هو انتصار للديمقراطية التي تحاربها انت، وللتسامح الذي ترفضه مع المختلف في بلدك). واعترافاً

بالعنصرية في المهلكة قال سعيد الناجي: ان صادق خان لو كان عند كان الحين يلاحق كفيله يجدّد له الإقامة.

#حماية الضابط تركي حمزة

لم ننس بعد قضية أمير الكبتاغون؛ ولا قضية امير باريس الذي وجد لديه طنان من المخدرات، حتى تفجرت قضية رأي عام، بطلها الرائد تركي حمزة، الموظف السابق في جهاز مكافحة المخدرات السعودية.

في اطلالة له على اليوتيوب، امتدت لخمس وأربعين دقيقة، تحدّث مستغيثاً بأن يتم إنقاذه من عصابة مخدرات كشفها قبل نحو تسع سنوات، أبطالها كبار القوم من ضباط في قسم مكافحة المخدرات، وأمراء مروجون لها، في شبكة تتمدد لتشمل البنوك والقضاء وغيرهما.

حين كشف العصابة، تمّ نقله، ثم أُحيل على التقاعد المبكّر، وظنّ أنه قد تمّ نسيانه، لكن أبطال العصابة لم ينسوه. العصابة اخذت بعض اوراق القضية القديمة، وتقدمت بها لقاض بعينه، ورفعت دعوى بدون اسم، بغرض ادخال الضابط السجن ومن ثم قتله فيه.

القضية هذه أكدت ولأول مرة بأن الأمراء وعلية القوم هم من يروج المخدرات، ولهذا انطلق المواطنون للدفاع عن الرائد تركي حمزة، في هاشتاقات سبعة، حاربها رجال المباحث انفسهم، وصحيفة سبق التابعة لوزارة الداخلية.

الداعية علي المالكي، الذي كان مدمن مخدرات، ولديه إبن مدمن أيضاً، قال ان هناك رموزاً معروفة تدخل المخدرات وتبيعها ولا أحد يستطيع ان يقربها. والاعلامي تركي الشلهوب طلب منا ان نقف ونتأمل كلام ضابط مكافحة المخدرات المُهدد بالقتل حين قال: (شخصية كبيرة في الداخلية تلاحقني). واضاف بأن جرم الضابط انه كشف أسماء هوامير، والهوامير لدينا محميّون. ولاحظ ابو مراد ان الضابط ناشد الملك مباشرة، ولم يناشد محمد بن نايف وزير

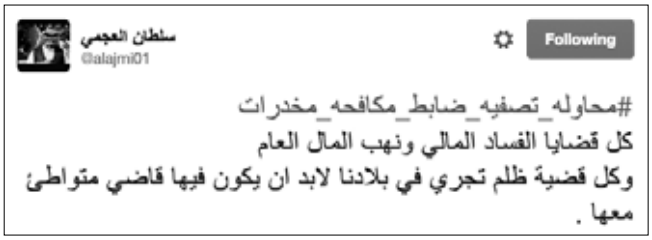

الداخلية. واستغرب المحامي في المنفى اسحاق الجيزاني من اعلان وفاة المتحدث الرسمي باسم مكافحة المخدرات بنوبة قلبية في نفس وقت انفضاح المستور من قبل الضابط تركي، وزاد: (الأمراء لم تكفهم مخصصاتهم، فلجأوا للمخدرات والشبوك والنصب على المواطنين ببيع المخططات). ومغرد غاضب وصف آل سعود بالعصابة الاجرامية التي تتحكم بالبلد، وقال انها تنشر المخدرات وتبطش بالمصلحين (يعني هذي عصابة في شكل دولة).

ويقول احمد القرني: (شعرت أنني أشاهد فيلم أمريكي عن عصابة المخدرات)؛ ووجه المحامي سلطان العجمي نقده اللاذع للقضاء والقضاة. قال: (كل قضايا الفساد المالي ونهب المال العام، وكل قضية ظلم تجري في بلادنا، لا بدّ ان يكون فيها قاضي متواطئ فيها). وتساءلت عبير: (شلونْ يحسّ الواحد بأمان، وتجّار المخدرات يتحكّمون بالقُضاةْ؟).

المعارض عمر بن عبدالعزيز يتوقع التالي: (هذا الرجل اما سيُقتل او يسجن أو يدخلوه مستشفى الأمراض النفسية ليقولوا هو مجنون أو مدمن. انها خصومة كبار). أما اسماء الراجح فقالت: (ما فَشّتْ تجارة المخدرات في بلد، الاّ وكانت قوانين العصابات هي النافذة). (٤٥) وتقول ادارة المخدرات السعودية ان كمية المخدرات المضبوطة داخل السعودية تمثل الثلثين عالمياً، ويستنتج من هذا ان هناك فساداً في رأس الهرم.

وأخيراً.. اعتقل رجال محمد بن نايف وزير الداخلية الضابط تركي حمزة! شكراً لنزاهتكم!

#اليوم العالمي لحرية الصحافة

وزارة الاعلام السعودية، وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، احتفت باليوم بطريقتها على قناة الثقافية بأن وضعت الوَسْمْ على شاشتها؛ وكأن المهلكة المُسعودة تعيش ربيعاً في حرية التعبير، وكأن معتقلي الرأي قد خَلَت منهم معتقلات خمس نجوم السعودية.

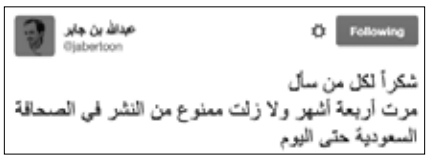

أتحفنا أشهر رسام كاريكاتير وهو عبدالله جابر بتعليق يذكرنا فيه بأنه قد مضت أربعة أشهر (ولازلتُ ممنوعاً من النشر في الصحافة السعودية). كما ذكّرنا بتضليل وزارة الإعلام، وهي التي لا تعرف ما هي حرية التعبير أصلاً.

غادة تقول بأن القلم المسجون لن يرسمَ سوى المفتاح. والصحافة في يومها العالمي، تريدها الشعوب مهنة (المتاعب)؛ يقول الصحفي فائق منيف؛ ولكن الحكومات تريدها مهنة (التلاعب). تجدر الاشارة الى أن تقرير (مراسلون بلا حدود) يقول ان السعودية جاءت في المركز ١٦٥ بين ١٧٧ دولة، (يعني حنّا أحسن من ١٢ دولة في العالم فقط). واحتلت السعودية المرتبة ١٧ عربيا بين ٢٢ دولة؛ وهي الأخيرة خليجياً.

وسخر بسام من وزير الإعلام عادل الطريفي فقال: (لو تسأل وزير الإعلام: ما معنى حرية الصحافة؟ بيقولّك: مدح الملك. بتحتفل باليوم العالمي لحرية الصحافة ليه؟). والصحفي مدلول الشمري قال بأن التفاعل مع اليوم العالمي للصحافة لا يكون وسماً على شاشة تلفزيون، وتكميم أفواه الصحفيين، واعتبر ما فعلته الوزارة مجرد نكتة للتسويق. وهناك مغردة ذكرتنا بالصحفي علاء برنجي الذي حكم عليه خمس سنوات سجناً، وثمان سنوات منعا من السفر.

وغرامة خمسين الف ريال. كما ذكرتنا بالكاتب زكريا آل صفوان المحكوم بعشر سنوات سجن، لكتابته مقالة بعنوان: (دفاعاً عن حق التظاهر السلمي). واخيرا فإن المغردة وداد تقول: (الحمد لله على الأمن والأمان، واللي يبي حرية صحافة يروح تويتر ويكتب بإسم مستعار)!

لماذا يختطف الإرهاب مراهقينا؟

لماذا يختطف الإرهاب مراهقينا؟ سؤال يتكرر عن أسباب الإرهاب والدعشنة في مملكة الدواعش السعودية.. لكنه يتكرر في هاشتاقات بعناوين مختلفة، فأحياناً يكون الحديث عن المناهج والدعشنة، وأحياناً أخرى عن بيئة التطرف والعنف التي يصنعها الخطباء والمدرسون، وأحيانا ثالثة يكون الحديث عن هيئة المنكر ودور الدولة في ترويج العنف وغير ذلك. كل الأسئلة تبحث عن اجابة: لماذا تتوفر بيئة خصبة لنمو العنف والقتل في السعودية؟ لماذا يقاتل آلاف السعوديين في الخارج الى جنب النصرة وقاعدة اليمن وداعش؟ لماذا فكر الإرهاب ينطلق من المملكة بالذات، ويعتمد خطاب مشايخها وأيديولوجيتها؟

ابو عبدالله يعتقد ان سبب اختطاف الإرهاب للمراهقين في السعودية هم (المشايخ اللي يصرخون بالجهاد وهم جالسين يتفرجون وأبناؤهم في الغرب يدرسون. أيضاً بسبب ان مفهوم الدين غلط عندنا). الكاتبة هيلة المشوح تقول ان السبب هو لهاث المراهقين وراء صوت التطرف الأقوى والأعلى، اما الاعتدال فلا صوت له ولأنه لا يجيد الصراخ. ويعتقد عمرو ان المراهقين خامة ممتازة بجودة عالية، مشحونة بالكامل، ومعها بطاريات احتياطية! لكن السؤال من هو الشاحن؟

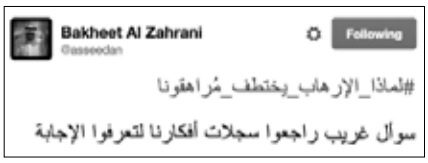

حسين باني يجيب، بأن الشاحن هم أنصاف الدواعش الذين يُستعان بهم ليصلحوا فكر مكتملي الدعشنة. والظاهر انه يطعن في مراكز المناصحة ومن يتولاها. ومصعب الحمد يعتقد ان المشكلة في التنشئة الدينية والاجتماعية البعيدة عن التعايش واحترام الاختلاف، وحين يكبر الشاب يتلقفه من يوجهه للعنف.

واعتبر بخيت الزهراني السؤال غريباً: لماذا الارهاب يختطف مراهقينا؟، ويجيب: راجعوا سجلات أفكارنا لتعرفوا الإجابة. ذلك أن البيئة والتعاليم

الإرهابية انتزعت مراهقينا من انسانيتهم (شوي شوي حتى يصير قطع الرقبة عين العقل)، يقول مشاري الغامدي. لكن الشلهوب اهتم بمسائل الفقر والبطالة وسلب الحقوق وتكميم الأفواه وعدم المساواة وتغييب المواطن سياسيا، فهذه عوامل جذب الإرهاب. والمحامي صالح الصقعبي يسخر فيقول: (ألم نستنشق رائحة المسك تفوح من جبال تورا بورا ونحن في نجد؟ ألم يشاهد أحدهم الملائكة تقاتل بالشام؟ أليست هذه تعبئة؟) يقصد تعبئة الوعاظ والمشايخ للشباب على القتل والذبح والإرهاب.

مبتعثة سعودية ترتد عن الإسلام

بسبب الأزمة المالية، الناتجة عن الفساد والحروب، قطعت الحكومة السعودية بعثات الكثيرين، ودمّرت مستقبل الآلاف من المواطنين والمواطنات، فضاعت سنوات تحصيلهم، والأموال التي أنفقوها ولمّا يكملوا دراستهم، أو لم يتبق بالنسبة للبعض الا أشهراً قليلة على التخرج.

بعض الضحايا بلعوا المصيبة بصمت. بعضٌ آخر احتجّ وشتم وقرر طلب اللجوء في البلد الذي هو فيه. بعض ثالث واصل الدراسة معتمداً على (سلفات) مالية كدَيْنْ؛ وراح بعض رابع يعمل في أي مطعم او بقالة ليواصل ما تبقى من دراسته.

هنا حالة أخرى.

فالمبتعثة هيفاء الشمراني، جاءت لغلاسكو ببريطانيا لدراسة الطب، ومعها زوجها وطفلاها كمرافقين. وحين قُطعت عنها البعثة، لم تجد حيلة ـ على الأرجح ـ إلا أن تطلب اللجوء وهو امر صعب، ولتسهّل الأمر، قالت أنها وزوجها لا يستطيعان العودة الى بلادهما، لأنها ملحدة لا تؤمن بدين، وانها اذا ما عادت فسيتم قتلهما.

الخبر نشرته صحف بريطانية، وقالت ان السفارة السعودية هددت الطالبة وزوجها عبدالله بالمحاكمة والقتل.

بهذه المناسبة ظهر هاشتاق يعلق على الموضوع. وبدأ الاخواسلفي أحمد القرني باستغلال الخبر ليشتم منافسيه على الساحة فقال: (افرحْ أيُها البغل الليبرالي. افرح يا مَنْ يقول: لَكُمْ دينُكُمْ وَلِيَ دِيْنْ. افرح يا أحمقَ الخلقْ. افرحْ لا فَرّحَ الله قلبَكَ). الناشطة سعاد الشمري قالت معلقة على القرني بأنه يهين القرآن في الآية الكريمة: لكم دينكم ولي دين. ووصفته بالسافل المجهول. وتساءلت: (أليس هذا ارتداد عن الدين حسب رؤياكم يا دُعاة. أتحدّى مَنْ يُجيبْ).

ابو شهاب يقول ان حالات اعلان الالحاد كثيرة داخل وخارج السعودية وهي غير مستغربة، واضاف بأن (الوهابية هي السبب). والعلويط يقول ان من يرتد قد تشوّه الدين لديه، فمن الذي شوّهه؟ يجيب ان من شوّهه اصحاب الفتاوى التي تبعث على النفور، وان المشايخ هم من يتحمّل مسؤولية انتشار الإلحاد. وكان الدكتور صلاح الراشد قد تنبّأ في عام ٢٠٠٩ بموجة الحاد في السعودية بسبب التشدد (الوهابي).

لكن الإخواني مالك الأحمد، يرى المشكلة في (الإبتعاث) للدراسة. وطالب الإخواسلفي سعيد الزهراني بسحب جنسية المواطنة، واضاف: (يمكنها الحصول على جنسية البلد الذي ألحَدَتْ فيه). فردّ عليه أحدهم: (لو سُحبَت جنسية الملحدين، خاصة في نجد، والمشركين والكفار شرقاً وغرباً، ما بقيَ مُسعوَد في المهلكة إلا هيئة كبار العلماء).

من جانبها انحت بشاير باللائمة على الحكومة السعودية التي جمّدت رصيد حساب المبتعثة المالي، وألغت المكافآت. وآخر يرى ان الهجرة من السعودية تتطلب القدرة المالية. ولولا ذاك (ما جلس الكثير منا وسط هؤلاء الوحوش).

قراران فاجعان!

الشعب المُسَعْوَدْ بين وهم (هيئتين)!

فريد أيهم

أُلغيَتْ صلاحيات كبيرة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فطار كثيرون فرحاً!

وأُسست هيئة (للترفيه) فزاد غضب التيار الوهابي الأقلّوي!

السؤال: هل تتجه البلاد نحو الإنفتاح وتخفيف الخناق الاجتماعي الذي تمارسه السلطة ومشايخها؟

أم كل هذا مجرد تكتيك لا يغيّر من واقع السلطة السياسي، ولا يفيد في تحسين أدائها، وأنها مجرد قرارات ملهاة، تعبث بالقوى المحلية وتستثمرها العائلة المالكة حسب أغراضها وظروفها، وقريباً ما تتكشف بوضوح دوافعها؟

لا هيئة الأمر بالمعروف ستزول وتُلغى او يضعف دورها لفترة طويلة، ولا هيئة الترفيه الجديدة ستؤسس قدماً في بلدٍ منكوب بديكتاتورية آل سعود ومشايخهم!

كان قراراً مستغرباً أن يصدر من مجلس الوزراء، الذي يرأسه الملك سلمان، بأن تُسحب أهم صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث منعهم من (ايقاف الأشخاص أو مطاردتهم أو طلب وثائقهم أو متابعتهم)، وأن تكون جهة الضبط هي الشرطة وادارة مكافحة المخدرات، وان شغل عضو الهيئة أن يبلغ (الشرطة) بعد ان كانت الأخيرة تعمل ملحقة به. وجاء في القرار إلزام عضو الهيئة أن يبرز بطاقة تعريف رسمية ظاهرة تتضمن اسمه ووظيفته وغيرها.

جذر القضية بدأت بقيام الدولة على الشرع الوهابي، وكان للدولة رأسان (او هو تحالف بينهما) يمثلهما آل سعود من جهة، ومطاوعة الوهابية ومشايخها من جهة ثانية، والجميع من منطقة أقلوية هي نجد، التي أسست الدولة وسيطرت عليها بحمولتها الى اليوم.

في الخمسينيات، كبُر نواة الطبقة الوسطى في نجد، فأراد رجالها أن يشكلوا رأساً ثالثاً يشارك في مغانم السلطة، الى جانب المشايخ وآل سعود. أطلقوا على أنفسهم جمعية (نجد الفتاة)، وذلك بعد أن صار لهم وجود قوي في أجهزة الدولة، ولكن على حساب المشايخ النجديين، وليس على حساب أمراء آل سعود الذين استطاعوا ان يكونوا الرأس الحقيقي للدولة.

وهكذا أصبح للعائلة المالكة عضدان، أو حزبان: حزب المشايخ والمؤسسة الدينية؛ وحزب من سمّوا بالليبراليين او العلمانيين او التكنوقراط او المثقفين او الحداثيين، مع انهم في معظمهم من نجد ايضاً، وهم المسيطرون على جهاز الدولة البيروقراطي بمجمله.

استطاع ال سعود ان يجيدوا لعبة تغليب احدهما على الآخر، مستغلين التنافر بينهما، فوظفوهما لخدمتهم، واصبحا حزبا السلطة بحق. فكان النظام يعطي صلاحيات أكبر لجناح حسب الوضع السياسي والغرض الأمني، ثم يقلصها ويعطي صلاحيات أخرى للطرف الآخر، وهكذا. اللعبة مضى عليها عقود طويلة، وهي لا تعني بالضرورة احداً خارج إطار منطقة نجد، فالاكثرية مجرد متفرجة، وقد تميل لأحدهما باعتباره أقلّ سوءً من صاحبه.

في بداية عهد الملك عبدالله، جرى تقليص صلاحيات المؤسسة الدينية، خاصة ميليشيا هيئة الأمر بالمنكر، وهي إحدى أجنحة المؤسسة الدينية، وتقع في مجملها ضمن سيطرة الأمير نايف وزير الداخلية السابق، وابنه اليوم، وكان لأمير الرياض، الملك سلمان حالياً، سطوة على الجهاز، وسيطرة، وكان يغذيها بالدعم، وكان رجال الجهاز يمثلون يده في كثير من الأحيان.

الهيئة في قلوبنا: ما بعد تقليص مهماتها

في اواخر عهد عبدالله، وحين ظهر الربيع العربي، غيّر الملك عبدالله سياسته، ودعم الهيئة والمؤسسة الدينية لتحميه من ذلك الربيع، الذي حوله ال سعود الى صقيع في اكثر من بلد عربي. وإن كانت المؤسسة الدينية عامة لم تنظر الى عبدالله نظرة تقدير، وهي لا تحبّه في الجملة.

ولما جاء سلمان، الى العرش في ٢٠١٥، جاء معه الفرج، فقفزت صلاحيات كل أجهزة المؤسسة الدينية، وزادت مخصصاتها، وأطلق سراح سجناء التيار السلفي النجدي من القاعدة وغيرهم، وأعاد جوازات السفر.

كان الملك سلمان بحاجة اليهم لتغطية مشاريعه السياسية المحلية في قلع المنافسين من العائلة، وضرب المعارضين بالشدة والقسوة التي لم تعرف حتى في عهد فيصل. وكان بحاجة الى تغطية في الحرب المذهبية داخلياً

وخارجيا، وإخماد اصوات المعارضين. وقد نجح في كل هذا بتحالفه الوثيق مع المؤسسة الدينية، رغم اخطائها وتجاوزاتها التي لم تشهدها البلاد قط من قبل من حيث العدد، ما جعل عدداً من المثقفين يتحدثون علناً عن أخطاء استراتيجية مثل تركي الحمد، وانه أصبح في كل بيت داعشي كما يقول قينان الغامدي، أو ان داعش نبتة سلفية وعلينا الاعتراف بذلك، كما يقول الشيخ عادل الكلباني.

الآن، حقّق سلمان ما يريد من المؤسسة الدينية في السيطرة على الوضع الداخلي، ولكن ظهرت الأعراض الجانبية الخطيرة، مثل كراهية النظام بسبب الاستبداد السياسي والأمني المدعوم دينيا، وبسبب الفشل الاقتصادي

الترفيه على طريقة هيئة المنكر!

والتنموي، وبسبب هجرة مئات الألوف من المواطنين الى كل بقاع الكرة الأرضية، فراراً من القمع المزدوج الديني والسياسي.

إذن، فليضحّي بهم. ومادام سلمان رجل حزم وعزم وظفرات، فليعصف بالهيئة المكروهة شعبياً جداً جداً. وليجردها من معظم صلاحياتها الضخمة، ويبقيها مسمّى. فهل هذا عملٌ مؤقت لإرضاء الشعب والنخب الليبرالية كما يقال؟ أم انه حلٌ لوضع غير طبيعي مضت عليه الدولة لعقود؟ الأرجح انه تكتيك وليس استراتيجيا، رغم ان القرار ثقيل جداً. ولكن يمكن ان يتراجع النظام، او يعطيهم بدائل عما اخذه منهم، كما فعل سابقاً.

كانت هناك بكائيات سلفية بسبب قرار ما عرف بـ (تنظيم عمل الهيئة)؛ وسمي القرار ـ سلفياً ـ بالقرار الفاجعة! وظهرت مطالبات عديدة من التيار الوهابي النجدي بإعادة النظر في قرار مجلس الوزراء ورئيسه (الملك)؛ وضغط المشايخ والدعاة الوهابيون عبر التلفزيونات ومواقع التواصل الاجتماعي، وغيره من اجل التراجع عن القرار.

لكن ما آلمهم أكثر، هو الإنتشاء الذي ظهر لدى خصومهم، او الكارهين لهيمنتهم، وهم أكثرية الشعب، الذين رحبوا بالقرار. فقد اعتبر المفكر محمد علي المحمود قرار مجلس الوزراء بتجريد هيئة المنكر من أهم صلاحياتها (صورة من صور النهي عن منكر الفوضى)، والكاتب الطبيب أيمن كريّم قال بأنه امر جيد تحجيم أن تكون هناك محاولة للعودة بالمجتمع للحياة الطبيعية عبر ضبط سلوك افراد الهيئة ومنعهم من التدخل في الخصوصيات الفردية وفي المهام الأمنية البحتة، وسخرت البروفيسورة مضاوي الرشيد: (لا يعلم الا الله الى أين سيهاجر أعضاء الهيئة بعد القرار الفاجعة). الى الرقّة طبعاً!

ووصفت الكاتبة والناشطة خلود الفهد القرار بأنه تاريخي، لأنه يغلق صفحة سوداء من محاكم التفتيش وإهانة الشعب باسم شعيرة تمّ توظيفها للتسلط. والمحامي نايف آل منسي الذي سُجن لأنه بحث في عقائد الوهابية، قال بأن تنظيم عمل الهيئة انتصار للشرع الصحيح وحقوق الإنسان. أيضاً فإن المحامي إبراهيم المديميغ رأى في تقليص صلاحيات الهيئة مجرد خطوة في الإتجاه الصحيح، وقال انه يتطلع لمزيد من تقليم أظافر هذا الجهاز.

ولأن تجريد الهيئة من صلاحيات القبض والملاحقة والسجن وغيرها تجعل من موظفيها مجرد مبلّغين للشرطة عن التجاوزات، تصوّر البعض ـ خطأً فيما نظن ـ أن الخطوة التالية ستكون الغاء جهاز هيئة المنكر كاملاً؛ او أن صلاحياتها لن تعود أبداً، وهذا لا يمكن التيقّن منه.

غضب التيار الوهابي

قرار سحب صلاحيات الهيئة ولّد بكائيات كثيرة. فحسب أحدهم ان صلاحيات المواطن العادي صارت أكثر من صلاحيات رجل الهيئة نفسه؛ والشيخ احمد الصويان يقول ان اخطاء الهيئة مجرد ذريعة لتحجيمها، والغرض (تغيير بنية المجتمع)؛ ورجل الاعمال المقرب من التيار الوهابي عبدالمحسن المقرن، امتدح الهيئة ورجالها إذ لا يكرههم الا المفسد، ولا يحبهم إلا المصلح.

الشيخ سعد البريك تألم فقال: (عندما يفرح العلمانيون والصفويون والروافض والمنافقون ومؤسسات نصرانية بقرار تنظيم الهيئة، تُدرك ان الأمر يحتاج الى مراجعة تصلح الخلل). فهو يريد من الملك ان يتراجع عن القرار. والمتطرف محمد القرني يقول بأن الغاء صلاحيات الهيئة هو (إلغاء لديننا وإسلامنا ووجودنا)؛ والشيخ البراك (علامة الوهابية بزعمهم) يقول انه لا يفرح بالقرار الا خبيث؛ اما المتطرف الشيخ محمد البراك فيأتينا بشعر يعبّر عن مأساته:

تلك المصيبةُ أنْسَتْ ما تقدّمَها
وما لها مع طولِ الدهرِ نسيانُ

الإخواني مالك الأحمد، اتهم الإعلام السعودي بأنه قاد حملة مخططة ضد الهيئة النائمة، والداعية علي بن معدّي البارقي يقول بأسى: (ما كنتُ أظن أن تؤتى يا وطني في شعائرك؛ ولم نعهد سماع تراتيل المآذن والناس في أسواقهم يتسكّعون)؛ ويضيف: (مع كوني عضو هيئة، فما ضرّني سخرية السفهاء وكيد الأعداء). وزاد أحدهم في بكائياته جرعة عنصرية عالية حين أقحم اسم الأديب والكاتب الصحفي الجازاني عبده خال، حيث تم تقصده دون بقية الكتاب والأدباء، خاصة النجديين منهم، فقال: (كنا نفتخر على الدول الثانية ان عندنا هيئة. بالله الحين وشْ نقول لهم؟ نقول لهم عندنا عبده خال؟ الله المستعان). والشيخ حسن الحميد، يقول بأن رجال الهيئة أكفاء، وسحبت صلاحيتهم لأنهم اقضوا مضاجع الفاسدين، والدليل هو فرحهم بالقرار. وزاد داعية آخر: (فرح الليبراليين بهذا القرار، كفرح المشركين يوم أُحُد. ارجو ان يعقبه يوم يسوؤهم كفتح مكة)!

ويسأل الطائفي واستاذ العقيدة ابراهيم الفارس، الذي له ثلاثة أبناء دواعش معتقلين، يسأل باستعطاف: (هل من تراجع عن القرار الفاجعة؟ فالوضع يدمي القلب، حينما ترى شرذمة الفسّاق وبغال الليبرالية ينتشون فرحاً بتحجيم عمل الهيئات). وحذر الداعية الاخواني احمد بن سعد القرني بأن تكبيل الهيئة (يجعلنا في مصاف اليهود). ويبالغ علي المطيري بالقول ان القرار الفاجعة كما يسميه، اصاب الناس بخيبة امل وخوف، وطالب ليس فقط باعادة النظر في القرار، بل تحويل الهيئة الى وزارة أيضاً!

الهيئة دواعش

رجال الهيئة نالوا حصة كبيرة من النقد والتهزيء والسخرية والشماتة، تليق بأفعالهم بالناس طيلة عقود. انفجر مخزون المواطنين بوجههم بعد أن صدر القرار، وكما يقول المثل الشعبي: (اذا طاح الجَمَلْ. كثُرَتْ سكاكينهْ). فمن يطالب ببقاء هيئة المنكر بوضعها الحالي، وبطريقة عملها العنفية كمن يريد بقاء داعش. وقد أثبتت الأجهزة الأمنية أن عناصر كثيرة التحقت بداعش كانت تعمل سابقاً ضمن جهاز هيئة المنكر، بل أن السلطات الأمنية سرّبت فيديو يفيد بتعاون رجال الهيئة مع دواعش الداخل وأنهم قاموا بتهريب زعيم تنظيم القاعدة في السعودية في سيارة رسمية للهيئة.

من هنا توقع محللون، بأنه اذا تم تقليص سلطة الوهابيين خاصة في

رجال الحسبة في إحدى غزواتهم بمجمع تجاري

الهيئة، فالمتوقع بالنسبة للكثيرين منهم ان يلتحق بصفوف النصرة والقاعدة وداعش. وان الطلاق او نصف الطلاق بين آل سعود والمؤسسة الدينية سيؤدي الى اصلاحات سياسية، حسب البعض، او الى عنف داخلي داعشي وهابي، حسب البعض الآخر.

الشيء الثابت هو أن الشعب كره الهيئة لتجاوزاتها وعنفها وغلوها، كما كره من استخدمها ضده، وهم امراء العائلة المالكة. المفكر المحمود أكد هذه الحقيقة، ووصف رجال الهيئة بأنهم غلاة عبثيون؛ والناشطة سعاد الشمري ميّزت بين شعيرة الأمر بالمعروف، وبين عمل عصابات الهيئة المتدعشنة، المريضة بتعبيرها، والتي تتجسس وتبتزّ وتنتهك الخصوصية والأعراض. وأضافت بأن الهيئة ليس لديها هيبة، والناس تفرّ منها، لأن رجالها يعتبرون ميليشيا مسلّحة بالسلطة، تماماً كداعش. ووصفت الكاتبة همسة السنوسي رجال الهيئة بأن سلوكهم سلوك عصابات ضد المواطنين. لكن الكاتب الصحفي الإخواني عبدالله الملحم يدافع عن الهيئة ويقول بأنها ليست ميليشيا، لانها احدى مؤسسات الدولة، ولا يجوز الغاؤها.

ضغوط لاستعادة صلاحيات الهيئة

كيف يواجه التيار الوهابي ـ الشريك في السلطة ـ قرار مجلس الوزراء بتحجيم هيئة المنكر؟

الجواب: بالحملات الاعلامية المضادة. بالرسائل والبرقيات الى الملك تطالبه بتغيير رأيه. بالضغط على مشايخ السلطة الكبار في هيئة كبار العلماء، ليتخذوا موقفا ضد الحكم ومواجهته، او على الأقل بالحديث مع الملك لتغيير رأيه. وأيضاً بالتهويل من ان البلد ستفلت امنياً واخلاقيا ان تم تنفيذ القرار، وإنضاب هيئة المنكر من صلاحياتها. وزيادة على ذلك، فقد قام رجال الهيئة، على الأقل في الرياض، بالإضراب عن العمل كما فعلوا، وهددوا بحمل السلاح حماية للأعراض بزعمهم.

الشيخ عادل الحوالي، حذر من ان هناك ضرورة لحمل السلاح لحماية الذات والأعراض اذا ما غابت الهيئة؛ فيما قال محمد الشنار ان كل العلماء استنكروا قرار مجلس الوزراء، وطلب من صاحب القرار ـ أي الملك ـ ان يسمع لهم. وتحمّس البعض فأوضحوا على شبكات التواصل الاجتماعي، كيف يمكن للمواطن أن يرسل برقية الى الملك احتجاجاً على قراره. وطالب الداعية يوسف القاسم اهل العلم (ويقصد هيئة كبار العلماء) ان يقنعوا الملك بالتراجع. وسعد مدوس الدوسري يقول ان الورقة الأخيرة الرابحة هي مناشدة الملك. فقط نحتاج اصطفاف العلماء والمشايخ. وهنا سخر أحدهم من هذا فقال: (يعني نناشد الذي ألغى الهيئة بأن ينقذ الهيئة. فيه سذاجةٌ أكثر من كذا؟).

لكن داعشياً صغيراً طالبهم بالإستقالة من مؤسسات الحكومة التي لا تحترمهم، وقال ان المواطن يستطيع ان يحمي نفسه بالسلاح: (يا علماءنا ومشايخنا وأساتذتنا. اذا سُحبت منكم صلاحياتكم فأرجو منكم الاستقالة. ارجو منكم الاستقالة، حفاظاً على الدين وهيبة العلماء. المواطن ليس عاجزاً اذا ما ذهب الى السوق ان ينزل وسلاحه معه، ويحمي محارمه بإذن الله. يكفي ما مرّ بكم من إهانات، ومن عدم دعم المسؤولين).

هذا النزوع الى العنف احتجاجاً، بررّه محمد البراك المتطرف بالقول أن سبب معارضة تنظيم عمل الهيئة هو (اننا نريد الأمن لبلدنا)!، واعتبر الشيخ سليمان الطريفي، هذه التعليقات وامثالها، إثارة للرأي العام ضد الولاة (اي الملك وعائلته) وانه فيه إفسادٌ للرعية وتأليبهم على الملك. الشيخ عبدالله المطلق، عضو هيئة كبار العلماء، قال بأنه تفاجأ بالقرار، وانه لم يمرّ عبر مجلس الشورى، فعلق الاعلامي تركي الشلهوب: (تحسّ ان الحديث عن الكونغرس، وليس عن مجلسنا الذي نعرفه).

أيضاً، نُقل عن هيئة كبار العلماء، انهم قالوا بمواقف مضادة لآل سعود، بشأن هيئة المنكر، فأصدروا بياناً يكذبون من يتحدث على لسانهم، واعتبروهم دعاة فتنة، يمتهنون الكذب ويثيرون الشائعات، وقالوا ان منهجهم: التواصل مع ولاة الأمر.

الهيئة هراوة بيد آل سعود

لهذا علق أحد المتحمسين للصدام: (البعض يقول أين المشايخ؟ ولا يدري ان ابن سعود لو أخرج لنا هُبَلْ ونصبهُ عند الكعبة، لوجد له مشايخ السوء تبريراً).

ومن جانبه، فإن الداعية سلمان العودة لم يكن راضياً ايضاً عن تقليص صلاحيات هيئة المنكر، التي اعتبر وجودها مهماً، وطالب بتمكينها بضبط المخالفات ودعمها. والشيخ محمد الخضيري استغرب ان يأتي القرار من الملك سلمان الذي كان اميراً للرياض، ويعرف الهيئة لخمسين سنة، وسبق أن دعمها بعد أزمة الخليج بمائة سيارة، وستين مليون ريال!.

والشيخ عبدالعزيز الطريفي حذّر ـ قبل ان يُعتَقل ـ ان من يُضيّع دين الله، يستبدّل الله بغيره، يعني يزول مُلك آل سعود. اما الشيخ عبدالله الصبيح فيضرب تحت الحزام محرّضاً: (هل نشهد مع تنظيم الهيئة الجديد ظهور معابد لأصحاب الديانات الأخرى في بلاد الحرمين؟). ويدعو الشيخ المتطرف عبدالله الفيفي الملك الى التراجع (فالتراجع عن الخطأ ليس عيباً. هي منقبة يشكرها الناصحون) وهم أمثاله طبعاً. وفي نفس الاتجاه يكتب المتطرف محمد البراك استاذ العقيدة في جامعة ام القرى، مطالباً الملك بالتراجع عن قراره (فذلك

خير من التمادي في الباطل).

وحثّ الشيخ عبدالله الكثيري على بذل الجهد في إنكار القرار (الجائر)، وترك التواكل، فهذا هو ما يعيد للهيئة صلاحياتها. أي انه لا يؤمن بمناشدات الملك. لكن الأخطر ما قاله محمد عبدالله الجفن، الذي خاطب الملك سلمان: (وقفنا معكم في حرب اليمن، وعاصفة الحزم، ومدحناكم في محافلنا. فردّوا الجميل).

(وقفنا معكم)، جملة استفزّت الكثيرين. وبدأ البعض يفسرها على لسان التيار الوهابي المتطرف، فهي تعني مثلاً: (خذْ الدعم، وأعطنا التسلّط) على الناس. او: (يا حكومة وقفنا معكم نحن رجال الهيئة ولم نقف مع داعش او الحوثي. اعقلوا ولاّ بنروح مع داعش). وآخر قال انها تعني التالي: (وقفنا معكم، وبررنا لكم، وقدمنا الفتوى التي تساعدكم في حكمكم، وبعدها تنقلبون علينا؟ ما هكذا الظنّ بكم؟).

واعتبر الدكتور تركي الحمد تصريح الداعية محمد الجفن (فلتة لسان تعبر عن حقيقة ما في الوجدان: هؤلاء يعتبرون انفسهم دولة فوق الدولة وليس مجرد جهاز في الدولة). وخلص الاعلامي والصحفي محمد العمر مما قيل، أن رجال الهيئة لا يعترفون بوطن ولا وطنية ولا انتماء. لغتهم هي: (انتم ونحن).

الداعية الجفن نفسه تحدث عن اضرابات مراكز هيئة المنكر في الرياض وعددها اربعون مركزاً، فتمنى المواطنون أن يمتدّ الاضراب لأطول فترة ممكنة، فقطاع هيئة المنكر هو القطاع الوحيد الذي حينما يُضرب عن العمل، يتحسّن حال البلد). وتساءلت الناشطة عزيزة اليوسف، وهي تخاطب المضربين بلغتهم: (الا يعتبر هذا العمل تأليباً للرأي العام ومخالفة لولي الأمر؟).

هيئة الترفيه

حين تسمع كلمة (هيئة)، فالمقصود دائماً هي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المكروهة والتي تمثل سوطاً لآل سعود ضد الناس، كما تمثّل الوسيلة المثلى لخنق المواطنين اجتماعياً، مثلما هناك المباحث لخنقهم سياسياً.

هذه الهيئة، جرى تحجيم صلاحياتها الى حين، والآن ظهر لنا في الأوامر الملكية الأخيرة في مايو الجاري، أمرٌ بتشكيل هيئة الترفيه، التي تشبه في اسمها الأولي هيئة المنكر، ولكنها تقوم بنقيض ما تفعله، أي ترفّه عن الناس، وليس ان تحوّل حياتهم الى جحيم اكثر مما هو جحيم مباحث آل سعود، حتى صارت المملكة مهلكة، وهجّ منها اهلها، على الأقل مليون مواطن سعودي مهاجر حتى الآن، أعياهم التغيير، ففرّوا بأنفسهم وعوائلهم من جحيم الحكم السعودي.

هيئة الترفيه على الأرجح ستفشل، فلا يمكن ان تتعايش هيئة كهذه مع سطوة الساسة آل سعود والوهابية معاً. لا يمكن ان تنجح وهي تدمر الآثار بما فيها آثار النبوة والصحابة فضلاً عن آثار الأمم الغابرة. لا يمكن ان تنجح في وقت لا يستطيع المرء ان يرفّه عن نفسه في مقهى او مطعم بدون تدخّل الحكومة ومضايقتها. الترفيه والسياحة صناعة لا تستقيم مع حكم آل سعود، ولا مع مشايخهم.

لكن الأمل بالترفيه، وليس الرفاه، طبع المتقاعسين عن طلب الحق والدفاع عن الحقوق الخاصة والعامة. وقد وجد المواطنون فرصة تشكيل هيئة الترفيه ليستخدموا مفردات مشايخ الوهابية واتباعهم في مديح هيئتهم، هيئة المنكر، ليستخدموها ضدهم.

الاعلامي مالك نَجَر، وعلى وزن ان رجال هيئة المنكر، يصفون انفسهم بأنهم (حُماة الفضيلة)؛ فإن رجال هيئة الترفيه هم (حُماةُ الوَنَاسَةْ). والاعلامي الممثل فهد البتيري استخدم نفس الفاظ حماة الفضيلة في مديح هيئة منكرهم، فأصبحت هيئة الترفيه هي الوريث للنص: (الهيئة تاج راسك إنت ويّاهْ). وقال أحدهم: (أول مرّة أحبّ اسم الهيئة)، واستخدم آخر تعبير: (الهيئة في قلوبنا)، الذي يستخدمه داعمو هيئة المنكر. ومثل ذلك تعبيرات: (حفظ الله هيئتنا وحفظ أسود الترفيه. من يبغضهم كاره للحياة. أدامها الله تاجاً على رؤوسنا).

وبالرغم من أنه هيئة الترفيه لم تعمل بعد، والأرجح انها لن تنجح، إلا أن الدكتور عبدالله الحيدري من جامعة الملك سعود، يعتبرها (أهم هيئة في التاريخ)، ربما في التاريخ السعودي الجاهلي؛ وتوقع الكاتب عبدالله الكويليت حالماً أن الكآبة التي غطت المجتمع ستكون من مخرجات الماضي؛ في حين اقترح البعض على رئيس هيئة الترفيه ان يبدأ بمناشطها في القصيم ـ معقل الوهابية والتشدد ـ فإذا ما أصبح فعلها هناك مباحاً، سَهُلَ تمدده في باقي المناطق.

المسرح لنشر الفضيلة

مؤيدو هيئة المنكر، استاؤوا من هيئة الترفيه المنافسة، وقال الداعية احمد القرني مخاطباً من أسماهم (بغال الليبرالية) بأن هيئة الترفيه تُعنى بالأنشطة والفعاليات الصيفية والمسرحيات الهادفة، وكأنه يريد أن يحدد عملها وفق عقلية رجال هيئة المنكر. وهذا يختلف عن رأي عبدالرحمن البسام الذي قال: (أهلاً بالحفلات الغنائية، وبصالات السينما، وقاعة المسرحيات. أهلاً برفع ضغط الصحونجيّةْ). لكن رجل هيئة يكتب على لسان ماسوني طاعناً في المجتمع وهيئة الترفيه: (كأسٌ وغانيةٌ تفعلان بأمة محمد ما لا يفعله ألف مدفع ودبابة).

حقاً، فأهم ما شغل المواطنين من الأوامر الملكية هو تشكيل هيئة الترفيه، وهذا يثبت عطشهم للحياة الطبيعية التي حُرموا منها لعقود. الغريب ان رئيس الهيئة هو أحمد الخطيب الذي كان العام الماضي وزير صحة وأُقيل بعد بضعة اشهر من تعيينه لأنه قال أن وزارته ما هي (شمس شارتزةْ).

وكان وزير التخطيط الجاسر قد قال قبل عامين أن (المواطنين ينعمون بمستوى عالٍ من الرفاهية)؛ وملكه سلمان قال في ٢٠١٢ في مقابلة مع أحمد الجار الله في جريدة السياسة بأن الشعب يعيش في (بحبوحة) واسترخاء! ثم تنصّل مما قاله بعد ان ضجّ المواطنون ساخرين، وقال أن الجار الله ألّف قصة البحبوحة على لسان سلمان، بل ان سلمان لم يجر مقابلة اصلاً مع احمد الجار الله!

أوباما في الرياض مجدداً

شبح ١١/٩ يلاحق آل سعود

سياسي أميركي يطالب باعطاء السعودية مهلة نهائية كإنذار لوقف دعم الارهاب

محمد شمس

لعنة تفجيرات نيويورك وواشنطن لازالت تلاحق آل سعود.

لم ينجح اللوبي السعودي في واشنطن في إبعاد فكرة فك قيد النشر عن ٢٨ صفحة من نتائج التحقيق في تلك الأحداث، والتي أخفيت فقط إرضاءً لآل سعود.

ولم يفلح وزير الخارجية عادل الجبير في تهديداته لواشنطن بسحب الودائع السعودية من الولايات المتحدة، إن تمّ محاكمة السعودية على تمويلها للخاطفين المفجرين أبطال غزوة نيويورك وواشنطن! ما دعاه لاحقاً الى نفي تصريحاته، بعد أن أتت تلك التصريحات عكس ما أريد منها.

بعد أسابيع من الضجة التي ثارت حول الصفحات المخفية من تقرير الكونغرس الاميركي المتعلق بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، عاد الحديث اليها مجددا في الصحافة الاميركية خصوصا، وبعض الصحف البريطانية.

اوباما في الرياض.. ابتزاز صفحات التقرير

وكانت تلك الضجة قد اندلعت في اواسط الشهر الماضي، اثر مطالبة عدد من اعضاء الكونغرس الاميركي بالكشف عن تلك الصفحات، استجابة لرغبة اهالي الضحايا، وبما يمهد لسلسلة من الملاحقات القضائية، لكل من يثبت انه كان طرفا ساعد او سهل للارهابيين القيام بجريمتهم.

وطيلة السنوات الماضية كانت اصابع الاتهام تتجه الى حكام المملكة السعودية وبعض امراء العائلة الحاكمة، بالتورط في تلك الهجمات. وبينما نظر الكثيرون الى زيارة الرئيس الاميركي باراك اوباما في العشرين من ابريل نيسان الماضي، باعتبارها مناسبة لتهدئة القلق السعودي، اكدت مختلف المصادر التي تابعت تلك الزيارة، ان المباحثات فيها جرت في اجواء من التوتر والخلافات، وان الرئيس الاميركي كرر على مسامع مضيفيه السعوديين المواقف ذاتها التي سبقت زيارته، والتي تؤكد مسؤولية السعودية عن الشحن المذهبي المتطرف الذي يفرخ هذا الارهاب، في كل العالم، وليس في المنطقة وحسب، كما قال الرئيس اوباما لمجلة ذي اتلانتيك، من قبل.

الا ان الرئيس الاميركي على الرغم من ذلك، حافظ على موقف الادارة الاميركية الرافض الكشف عن مضمون تقرير الكونغرس فيما يتعلق بمسؤولية النظام السعودي عن احداث سبتمبر. وهذا الرفض يؤكد للطرف الاخر جدية ما يتوقعونه في ذلك التقرير، وهو ما تخشى ادارة الرئيس اوباما، وكل الرؤساء السابقين، من ان يؤدي الى تدمير العلاقات السعودية الاميركية، ويجبر واشنطن على اتخاذ خطوات قاسية بحق امراء آل سعود المتورطين في تلك الجريمة الارهابية.

مدير وكالة الاستخبارات الاميركية (سي آي ايه) جون برينان، والصديق الحميم لمحمد بن نايف، انضم الى مسؤولي الادارة الاميركية في رفض الكشف عن محتوى الصفحات الثماني والعشرين من تقرير الكونغرس الاميركي. هذه الصفحات التي يعتقد على نطاق واسع انها تحتوي معلومات عن دعم رسمي سعودي، وتمويل من مستويات عليا في الاسرة الحاكمة لارهابيي القاعدة الذين هاجموا برج التجارة العالمية ووزارة الدفاع (البنتاغون) بالطائرات المتفجرة. وقال برينان ان تلك الصفحات «تحتوي على معلومات غير مؤكدة»، حسب تعبيره.

بينما يعتقد بعض الناشطين وعائلات ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر انه ينبغي الإفراج عن تلك الصفحات لايضاح الصورة للرأي العام. ومن بين هؤلاء السيناتور بوب غراهام، من فلوريدا، الذي

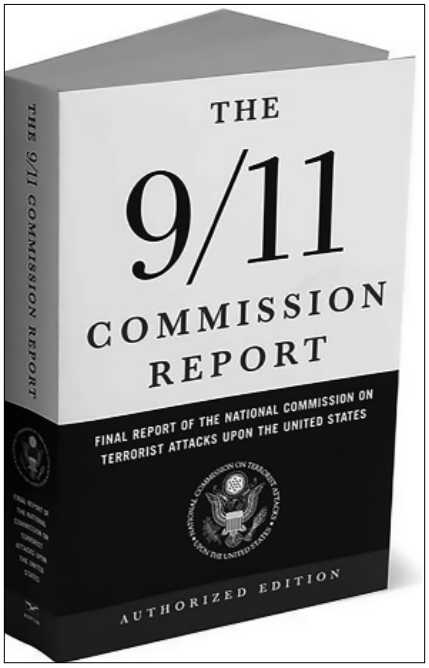

التقرير الناقص: ٢٨ صفحة
تخفي تمويل آل سعود للإرهاب

كان احد العاملين في اعداد التقرير، والتحقيقات التي رافقته، حيث شدد على ضرورة كشف محتوياته، واشتكى من اعاقة السلطات الاميركية ذلك. وقال السيناتور غراهام ان تلك الصفحات تتعلق في المقام الأول بأولئك الذين مولوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وفيها تأكيدات على الدور القوي جدا للمملكة السعودية باعتبارها الممول الرئيسي للإرهابيين.

وفي مناسبة أخرى قال غراهام لوسائل الاعلام: ان الشيء الوحيد الذي يزعجه هو أن مكتب التحقيقات الفدرالي قد ذهب إلى أبعد من مجرد التستر، في محاولة لتجنب الكشف، اذ عمد الى ما أسماه الخداع العدواني، لمنع نشر هذه الصفحات. وفي رده على هذه التصريحات اكتفى برينان، بحسب ما نقلت عنه

صحيفة الاندبندنت، بالقول انه محتار جدا.

وفي هذه الاثناء خطت المملكة السعودية خطوة اخرى الى الوراء، للتخفيف من حدة الاحتقان في العلاقات بينها وبين واشنطن. اذ نفى وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن تكون بلاده هددت بسحب استثماراتها من الولايات المتحدة في حال وافق الكونغرس على مشروع قرار يسمح بمقاضاتها في هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقال الجبير، في الثاني من هذا الشهر مايو، إن الرياض «حذرت» واشنطن من أن مشروع قانون أمريكي محتملا من شأنه تحميل السعودية المسؤولية عن أي دور في هجمات ١١ سبتمبر أيلول ٢٠٠١، قد ينال من ثقة المستثمرين من مختلف أنحاء العالم في الولايات المتحدة.

تركي وأخته هيفاء وزوجها بندر، متورطون في هجمات ١١/٩

وكانت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قد نشرت في السادس عشر من أبريل الماضي أن السلطات السعودية هددت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ببيع أصول المملكة في الولايات المتحدة والتي تبلغ حوالي ٧٥٠ مليار دولار، اذا ما اقدم الكونغرس على ذلك. وأشارت الصحيفة إلى أن التهديد نقله الوزير الجبير نفسه أثناء زيارته لواشنطن في مارس الماضي. ولم ينف الجبير ولا أي مصدر سعودي حينها تلك المعلومات، بل ردت الصحف السعودية بتأكيد هذه التهديدات، مهللة لقوة الردع السعودية في وجه الولايات المتحدة.

الخطوة التراجعية السعودية تأتي في سياق اعادة التموضع السعودي تحت المظلة الامريكية، والتي عززتها المعركة الخفية بين الاميرين محمد بن نايف ومحمد بن سلمان، للفوز بالدعم الاميركي في سباق الوصول الى عرش المملكة العجوز، خلفا لملكها المريض.

وعلى الرغم من اتفاق المحللين الاميركيين على ان التهديدات السعودية لا قيمة لها، ويستحيل على الرياض القيام بذلك، فقد اثارت هذه التهديدات غضب الاميركيين. وبينما يتمنى امراء العائلة السعودية اسدال الستار كليا على هذا الملف المقلق، والذي قد يهدد مُلكهم، كما يقول مصدر اميركي، فإن حسابات الحقل السعودي لا تتوافق مع حسابات البيدر الاعلامي.

اذا لا تزال الصحافة الاميركية تلاحق هذه المسألة، التي لم تغب عن تصريحات المرشحين لانتخابات الرئاسة الاميركية، في هذه المرحلة المتأخرة من الصراع المحموم للفوز ببطاقتي الترشح عن المعسكرين الديمقراطي والجمهوري، لانتخابات الرئاسة في نوفمبر المقبل.

ففي عددها الاخير عادت مجلة المونيتور الاميركية لطرح المسألة باعتبارها شبحا يلاحق العائلة السعودية، ويزلزل امنها واستقرارها. ونشرت المجلة مقالا لبروس ريدل وهو سياسي أمريكي ومستشار لأربعة رؤساء أمريكيين منذ جورج بوش الأب وحتى اوباما، ويشغل منصب مستشار لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في مجلس الامن القومي.. تحت عنوان بعد خمس سنوات من وفاة بن لادن، لا يزال الغموض يلفّ دور السعوديّة في أحداث ١١ سبتمبر. ويقول ريدل:

في ١١ سبتمبر ٢٠١١، كنتُ في البيت الأبيض عندما نفّذ أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة هجوماً على الولايات المتّحدة. وبصفتي مساعد الرئيس الخاصّ لشؤون الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، كنتُ مسؤولاً عن التعامل مع حكومة المملكة السعوديّة، مسقط رأس بن لادن وموطن ١٥ شخصاً من الخاطفين التسعة عشر الذين نفّذوا الجريمة الجماعيّة في ذلك اليوم.

ومنذ ١١ سبتمبر، أثير جدل كبير حول الدور المحتمل الذي اضطلعت به الحكومة السعوديّة أو المسؤولين الحكوميّين السعوديّين في التخطيط للهجوم أو تمويله أو تنفيذه. وقد أبقيت ٢٨ صفحة من تقرير أعدّه مجلس الشيوخ حول دور السعوديّة بعيد الاعتداءات، سريّة لأكثر من عشر سنوات. ولم يحظَ تقرير حديث تطرّق إلى هذه المواضيع السنة الماضية بالاهتمام الكافي.

ويضيف المسؤول الاميركي ان العلاقات السعوديّة الأميركيّة كانت في العام ٢٠٠١ متوتّرة.. وفي تلك السنة، سافرتُ مرّتين برفقة وزير الخارجيّة كولين باول لمقابلة الأمير عبدالله، مرّة في الرياض ومرّة في باريس، بغية شرح موقف الرئيس وحثّ وليّ العهد على المجيء إلى واشنطن.

في علاقتي مع السعوديّين، كان محاوري الرئيسيّ الأمير بندر بن سلطان، السفير السعوديّ إلى واشنطن وعميد السلك الدبلوماسيّ في العاصمة الاميركية. تعرّفتُ إلى بندر وعملتُ معه منذ العام ١٩٩٠. وكنتُ قد رأيته قبل الاعتداءات بأقلّ من ٧٢ ساعة، وتحدّثتُ إليه مرّات متعدّدة بشأن أحداث ١١ سبتمبر، بعد أن أصبحت الأخبار حول مسؤولية تنظيم القاعدة واضحة بالنسبة إلى الحكومة الأميركيّة.

وسرعان ما طالت الاتّهامات السعوديّين بشأن دورهم في التخطيط للاعتداءات وتمويلها. واتُّهمت زوجة بندر، الأميرة هيفاء الفيصل، بإرسال الأموال لاثنين من الخاطفين السعوديّين، أقاما في سان دييغو أثناء التحضير للاعتداءات. واعترف زكريا موسوي، الذي أدين بتهمة الضلوع في الإرهاب وسُمّي الخاطف العشرين، أنّ الأمير بندر شارك في تمويل القاعدة إلى جانب الأمير تركي الفيصل، الرئيس السابق للاستخبارات السعوديّة، وشقيق الأميرة هيفاء. وأطلق موسوي ادّعاءات كثيرة أخرى، بما فيها أنّ السفارة السعوديّة شاركت في مؤامرة لإسقاط طائرة الرئيس الأميركيّ في عهد إدارة كلينتون. ودأب الإعلام على مهاجمة السعوديّين الذين نفوا كلّ تلك الاتّهامات وغيرها.

وكالة سبوتنيك الاخبارية الروسية اكدت ان روابط السعودية مع الإرهاب تسمم المجتمع الدولي. ونقلت عن اليكس بيرنشتاين، المرشح الجمهوري للحصول على مقعد في الكونغرس الأمريكي المقبل، ان السعودية بدلا من كونها حليفا رئيسيا للولايات المتحدة، ينبغي أن توضع على قائمة واشنطن للدول الراعية للإرهاب. وكشف ان النفوذ الذي تتمتع به السعودية في الاقتصاد الأمريكي ووسائل الإعلام يساعد الرياض على التهرب من تهمة دعمها الإرهاب.

وذكر بيرنشتاين، بما أكده الكاتب الاميركي سيمور هيرش، ان الحكومة السعودية نفسها كانت حتى عام ٢٠١١، تمول مباشرة أسامة بن لادن في باكستان، وهناك أيضا أدلة على وجود خطة لاسقاط طائرة الرئاسة الاميركية بصاروخ ستينغر من سفارتها في واشنطن، وشدد على انه إذا كنا نريد حل مشكلة الارهاب بصورة حاسمة فإن علينا أن نركز على المملكة السعودية. واوصى بيرنشتاين بوضع السعودية في القائمة الامريكية للدول الراعية للإرهاب، كما ينبغي تجميد ممتلكات المسؤولين السعوديين في الولايات المتحدة إذا وجد أن لهم أي علاقات مع الإرهابيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الولايات المتحدة خفض العلاقات التجارية مع السعودية، التي تمنع الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام من التحقيق على نحو فعال في دور الرياض في الإرهاب. وختم بيرنشتاين بالقول انه يتعين على الحكومة الامريكية القادمة إعطاء الحكومة السعودية مهلة لمدة ستة أشهر إلى سنة للتوقف عن دعم الإرهاب والتطرف، وإذا لم تتغير الأمور بعد ذلك يجب على واشنطن اتخاذ إجراءات حاسمة.

بروس ريدل: التهمة تلاحق ال سعود

رؤية محمد بن سلمان

بين النفط واللانفط.. كارثة محقّقة!

هيثم الخياط

الشهر الماضي، إتصل بن ردودس، أحد كبار المستشارين للرئيس الأميركي باراك أوباما، بولي ولي العهد محمد بن سلمان وأمره بالتراجع عن (اتفاق الدوحة) الرباعي بين قطر والسعودية وروسيا وفنزويلا بخصوص تجميد الانتاج، وهذا ما حصل.

في سبتمبر ٢٠١٤ اشتعلت الحرب النفطية، بعد أن أغرقت الرياض الأسواق العالمية بكميات ضخمة من النفط من أجل تسديد ضربة مؤلمة للاقتصادين الروسي والايراني. كان القرار أميركياً، بهدف إرغام ايران على التنازل في مفاوضات النووي، والضغط على روسيا في الملفين السوري والاوكراني، ومعاقبة فنزويلا.. مع أن القرار له ارتدادات على النفط الصخري في الولايات المتحدة، وعلى الاقتصاد السعودي الذي كانت خسارته الكميّة، تعد الأكبر كما ظهر ذلك في موازنة عام ٢٠١٦، وآيتها الأولى عجز بقيمة ٨٧ مليار دولار على الأقل.

عادت واشنطن وتدخّلت ومنعت أي اتفاق مع روسيا، مع بقاء الهدف ذاته في الملفين السوري والاوكراني، حيث يجري العمل على الهبوط بالسعر الى ما بين ٢٠ ـ ١٥ دولاراً.

في مقالة بيبي اسكوبار في (سبوتنيك) في ٢٣ إبريل الماضي بعنوان: (الخوف والبغض في ليالي العرب) حديث عن أن أوباما جاء للمملكة للمشاركة في قمة مجلس التعاون الخليجي، بهدف طمأنة الحلفاء وسط عواصف نفطية.

قمة الدوحة سبقت زيارة أوباما، وكان يفترض أن تكرس لخفض انتاج النفط من جانب أوبك، جنباً إلى جنب مع روسيا، ولكن من الناحية العملية تبدّدت كغبار متطاير.

وفيما كان الوفد السعودي في الدوحة، اتصل محمد بن سلمان بالوفد وقال لهم: (الصفقة انتهت)، وطالبهم بالعودة، ما تسبّب بصدمة كل الأفرقاء في سوق الطاقة. وبخلاف ما قيل عن أن القرار كان سعودياً مستقلاً، فإن حقيقة الأمر استناداً الى مصدر مالي وثيق الصلة بالعائلة المالكة، أن «الولايات المتحدة هدّدت الأمير في تلك الليلة بعواقب وخيمة للغاية إذا لم يتراجع عن تجميد أسعار النفط.“ وعليه، فإن المسألة أبعد من كونها سعودية داخلية، أو أنه يتصل بالسلوك المتهوّر وغير المستقر للأمير محمد بن سلمان.

ويوضح المصدر بأن من شأن خفض إنتاج النفط، إعاقة «هدف الولايات المتحدة من إفلاس روسيا عبر حرب أسعار النفط».

وكانت ايران قد بدت واضحة للغاية بعد رفع العقوبات، بأن ليس لديها أي سبب للشروع في خفض الانتاج. على العكس من ذلك؛ فالنفط يساهم بنسبة ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن بالنسبة للسعودية فإن الأمر أشد ايلاماً حين يتعلق بعجز الميزانية الذي بلغ ٩٨ مليار دولار بحسب موازنة ٢٠١٦ التي أعلن عنها في ديسمبر ٢٠١٥، مع أن السعودية وعدت، على لسان وزير البترول السابق علي النعيمي، بخفض معتدل، جنبا إلى جنب مع أكثر دول أوبك وروسيا.

ابن سلمان: أجدادنا لم يعتمدوا على النفط!

بدت الادارة الاميركية حريصة على إبقاء سعر النفط منخفضاً، وفرضت على السعودية ان تبقى مستوى الانتاج مرتفعاً، وكان ذلك موضع اهتمام الرئيس أوباما ووزير خارجيته جون كيري.

اغراق السوق العالمية بالنفط كما رآه آل سعود، يمكن أن يحقّق ثلاثة انتصارات كبرى:

١ ـ القضاء على المنافسة من قبل إيران وصناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة.

٢ ـ منع المنافسة من سرقة الحصّة السوقية للسعودية مع العميل الرئيسي للطاقة المتمثل في الصين.

٣ ـ إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الروسي.

في صميم ذلك كله يكمن تهديد واشنطن للرياض بتجميد الأصول السعودية في جميع أنحاء الطيف، إذا لم تتعاون الأسرة المالكة في السعودية في حرب أسعار النفط ضد روسيا.

لقد تدخّل الكونجرس للنظر في مشروع قانون يربط السعودية بهجمات الحادي عشر من سبتمبر بما يؤدي الى تجميد جميع الأصول السعودية في جميع أنحاء المعمورة. ان رفع السرية والإفراج عن ٢٨ صفحة سيئة السمعة أثارت فزع آل سعود. وليس من قبيل المصادفة أن يكون طرح هذا الموضوع قبل احتفاظ أوبك، حيث يراد الضغط على السعوديين لمواصلة حرب النفط ضد روسيا.

لا أحد يعرف حقاً كم وظفت السعودية من أموال في سندات الخزانة الاميركية، باستثناء قلة من المطلعين في كل من الرياض وواشنطن، وهؤلاء لا يتحدثون. ما هو معروف هو أن وزراة الخزانة الأميركية تجمع ممتلكات الرياض مع ممتلكات مشيخات خليجية أخرى. وقد بلغت مجتمعة ٢٨١ مليار دولار قبل شهرين.

السعوديون يقولون أنهم يريدون التخلص من ٧٥٠ مليار دولار. المصرف الاستثماري في نيويورك ذكر أن «ستة تريليون دولار قد يكون رقماً قريباً من ذلك». وفي وقت سابق من هذا العام ذكر الكاتب كيف كان آل سعود يقومون بتفريغ تريليون دولار من الأوراق المالية الأمريكية في السوق، لتحقيق التوازن في ميزانيتها الكارثية. المشكلة أنه ليس هناك احد كان من المفترض معرفة ذلك.

والحقيقة هي أن الولايات المتحدة والغرب جمّدوا ٨٠ مليار دولارا من الأصول التي تخص الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك. لذلك فإن التجميد ارتبط باتهام المملكة السعودية بالإرهاب قد لا يكون من الصعب تسويقها.

السعودية التي تنتظر بشغف انتهاء فترة الرئيس أوباما، لا تتوقع ان تكون المرحلة المقبلة وردية بالضرورة في ظل ازدراء الحزبين الجمهوري والديمقراطي لها. واشنطن بلا شك تحتاج الرياض لمواصلة سياسة فرق تسد ولمحاصرة ايران، وهذا لا يعني بالضرورة أن آل سعود قد لا يُرمون تحت الحافلة في ومضة إذا اقتضت الضرورة.

خيار الرياض المربح هو: الدخول في تعاون

مع روسيا في تحالف جديد لخفض انتاج النفط بنسبة ٢٠٪ لتؤدي الى ارتفاع سعر النفط الى ٢٠٠ دولار للبرميل، وتعويض الخسائر الهائلة التي تسبّبتها الضغوط الأميركية. ولكن هذا لم يعد ممكناً، وربما هذا ما أملى على محمد بن سلمان أن يستعجل بطرح رؤيته.

في ٢٥ إبريل الماضي، أطلّ محمد بن سلمان عبر شاشة «العربية»، ليكشف النقاب عن خطته الإقتصادية الإستراتيجية الهادفة إلى إنهاء اعتماد – أو حتّى إدمان – المملكة على النفط وعائداته، في عملية إصلاحية أثارت موجة تحليلات لتقييم القدرة الفعلية للسعودية على إحداث تغيير جذري في مسار اعتُبر على مرّ عقود العمود الفقري لقوة النظام الحالي.

لكن هذا الطرح المتفائل تقابله سلّة عوامل ووقائع بارزة، وضوابط يفرضها منطق الواقعية السياسية، تجعل من رؤية محمد بن سلمان التي ينوي إنجازها بحلول العام ٢٠٣٠، مراداً بعيد المنال، أقلّه إن لم نجزم بعدم قابليّته للتحقّق. فهل ما تعهّد به نجل العاهل السعودي هدف ليس تحقيقه بالمستحيل، أم حلم سوريالي؟

في مقال نشره موقع «جيوبوليتيكال فيوتشرز» في ٢٦ إبريل الماضي بعنوان (المشروع الاصلاحي المحفوف بالخطر في السعودية)، يصف الكاتب كامران بخاري مشروع ابن سلمان الإصلاحي

حرص الأميركيون على إبقاء سعر النفط منخفضاً وفرضوا على السعودية رفع مستوى الانتاج، وكان ذلك موضع اهتمام أوباما وكيري

بأنّه «محفوف بالمجازفات»، مشيراً بدايةً إلى أنّ هدف ولي ولي العهد بيع حصة من شركة «أرامكو» النفطية وإنشاء صندوق سيادي، يصطدم بجملة القيود التي تفرضها التحديات الداخلية والخارجية التي تواجها المملكة.

ويأتي طرح ابن سلمان في وقت لجأت فيه المملكة إلى إستدانة عشرة مليارات الدولارات من الخارج للمرة الأولى منذ ٢٥ عاماً، فيما يعوّل الأمير السعودي على تفعيل الإستثمارات غير النفطية، وتطوير قطاعات حيوية بعيداً عن البترول، خصوصاً في مجالات الدفاع والطاقة المتجددة.

أمّا مشروعه بشأن منح الأجانب بطاقات إقامة دائمة في السعودية، على غرار النظام المعتمد من قبل أميركا، فليس مرشّحاً لجذب الكثيرين إلى المملكة، ذلك أنّ التيار المحافظ لن يرحّب بما يستوجبه هذا الإقتراح من اعتماد قوانين علمانية!

ثمّ إنّ تعهّد ابن سلمان بخلق المزيد من فرص العمل للنساء خاصة، يضعه في موقف لا يحسد عليه في وجه المحافظين الأصوليين الوهابيّ العقيدة، الذين ما زال من شبه المستحيل إقناعهم بالسماح للمرأة بقيادة السيارة!

كما أنّ تصميم بن سلمان إصلاحاته على اعتبار أنّ سعر برميل النفط سيستقرّ عند ٣٠ دولاراً أميركياً، يزعزع قابلية هذا المشروع للتحقّق؛ فماذا لو جاءت الحقيقة عكس توقّعاته وكان سعر البرميل دون ما يراهن عليه؟

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لإبن سلمان أن يفصل رؤيته الإقتصادية عن الواقع الذي فرضه اختراق تنظيميّ «داعش» و«القاعدة» الإرهابيّين لحدود المملكة، ناهيك عن التوغل السعودي في وحول حرب اليمن.

في ٢٥ إبريل قال بن سلمان إنّ ما أعلنه «ليس حلماً، بل واقعاً سيُنجز حتماً، بمشيئة الله»؛ وعلى مرّ عقود، كانت السعودية تقول في أكثر من محطة إنّ الوقت قد حان لوقف الإعتماد على النفط؛ واليوم، يقول الواقع، في البيت السعودي وفي محيطه الأقرب والأبعد، إنّ خطة ابن سلمان الإصلاحية تفتقر إلى بعض من الواقعية، في بلاد حفرت إسمها في التاريخ الحديث بحروف من الذهب الأسود.

ويرى كامران بخاري بأن الوضع الاقليمي المعقّد والقيود المحليه تمنح السعودية مساحة محدودة للغاية للمناورة. ومن المستبعد جداً أن تنجح الرياض في جهودها لإصلاح الاقتصاد السياسي. في هذه العملية، قد ينتهي المطاف بالمملكة الى المزيد من المشاكل أكثر مما تتواجهه في الوقت الحالي.

في تقييم رؤية ابن سلمان، كتبت جين كينينمونت نائبة، رئيس والباحثة الزميلة في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز تشاتام هاوس في لندن، مقالة في ٢٩ نيسان الماضي بعنوان (السعودية تواجه مستقبلها في الخطة الاصلاحية رؤية ٢٠٣٠). ترى كينينمونت بأن سياسات تنويع الاقتصاد التي كانت دول الخليج تعمل على تطويرها على مدى أعوام ليست من الناحية الجذرية جديدة، ولكن تدل على محرك بعيد المدى للإصلاح الاقتصادي والذي اكتسب طابعاً ملحّاً جديداً من خلال انخفاض أسعار النفط وقيادة الجيل الجديد.

العناصر التي تعد جديدة في الرؤية، بحسب الباحثة كينينمونت، تشمل الخصخصة من خلال طرح عام أولي لبيع حصة صغيرة من شركة أرامكو. الخطوة الدراماتيكية الأخرى هي حصول العمال الاجانب على البطاقة الخضراء، وإنهاء نظام الكفالة الحالي والذي سهلّ انتهاكات حقوق الانسان. تستحضر كينينمونت تجربة البحرين في هذا السياق، وبرغم من الغاء نظام الكفيل فإن الممارسات التعسفية بحق العمال في البحرين بقيت عملية معقّدة جداً.

الطموحات لتنويع الإقتصاد وتطوير القطاع الخاص كان بعيداً جداً عن التنفيذ لأسباب أربعة: الأول أن هذه المبادرات ليست متواشجة مع عمل الحكومة، وثانياً: لم تأخذ الحكومة في نظر الاعتبار، وتبني على، المصالح الخاصة للنخبة التجارية التقليدية ورجال الاعمال في العائلة المالكة في الحفاظ على الوضع الراهن: الحفاظ على نموذج الاعمال التجارية التي تعتمد على الطاقة الرخيصة، والعمالة الرخيصة، والرعاية وحسن نيّة الحكومة (الضرورية للعقود، والحصول على الأراضي والتراخيص في اقتصاد خاضع للدولة بصورة معقّدة)، ثالثا: يتوقع الجمهور العريض تقليدياً مزايا تقدّمها الدولة مثل الإعانات، وظائف

لا أحد يعرف كم وظفت السعودية من أموال في سندات الخزانة الاميركية باستثناء قلة من المطلّعين في كل من الرياض وواشنطن

وخدمات في القطاع العام والذي ينظر اليه بكونه حصة مشروعة في الثروة الوطنية، وكثيراً ما توصف بأنها جزء من «الصفقة الريعية»، أو العقد الاجتماعي. رابعاً، أن أسعار النفط المرتفعة في السنوات الأخيرة مكّنت القيادة من تأجيل أو تخفيف بعض الإصلاحات المخطط لها، وعلى وجه التحديد زيادة الإنفاق العام في كل عام، مع التقديمات الواسعة لا سيما في وقت الربيع العربي وصولاً الى لحظة تولي الملك سلمان العرش.

إن الدعم الذي حظي به محمد بن سلمان لتعميم رؤيته من والده، الملك، يواجه كثيراً من التحديات. فإضافة الى التحديات الاقتصادية والتشريعية والسياسية، فإن ثمة هواجس تبعثها رؤية ابن سلمان على مستوى وراثة العرش. فالحضور الكثيف لشخصية بن سلمان في الاعلام كما في السياسة يبعث دون ريب مخاوف لدى ولي العهد محمد بن نايف الذي وجد نفسه على هامش السياسة السعودية.

يمكن تلمّس هواجس محمد بن نايف إزاء رؤية ابن سلمان، التي لم تعد خافية بأنها - أي الرؤية - تمثل الرهان الجديد للفوز بالعرش. وقد انفرد ابن سلمان بالرهانات المتوالية منذ الحرب على اليمن مروراً بالتحالف العسكري الإسلامي وما بينهما من مبادرات جزئية أدارها والصلاحيات التي حصل عليها في ملفات الاقتصاد والأمن، والسياسة الخارجية والدفاع، وهو ما لم ينل معشاره ولي العهد محمد بن نايف.

بين واشنطن والرياض:

طلاق أم تعديل في صيغة عقد الزواج؟

ناصر عنقاوي

يطرح في السنوات الأخيرة سؤال كبير حول مستقبل العلاقات الأميركية السعودية. وتتصدر الاجابات جميعها انتهاء شهر العسل الطويل بين الرياض وواشنطن، وبدء مرحلة الطلاق الطويل.

هناك من يرى أن العلاقة دخلت طوراً جديداً ولم تتراجع، وهناك من يرى بأنها راسخة وليس هناك من يريد أو يستطيع المساس بها، وثالث يرى بأنها علاقة ضرورية وتتأكد باتساع أفق المصالح.

الباحث الاميركي سيمون هندرسون الباحث في الشؤون السعودية كتب مقالة في مجلة فورين بوليسي في ١٩ إبريل الماضي حملت عنوان «الطلاق الطويل". ذكّر الكاتب فيها بخطاب ألقاه الرئيس الاميركي باراك اوباما عام ٢٠٠٢ بمدينة شيكاغو عندما كان لا يزال عضواً في مجلس الشيوخ الاميركي، إذ انتقد حينذاك الرئيس الاميركي جورج بوش على خلفية الحرب على العراق وقال: اذا اراد بوش خوض معركة فلنخضها «لنضمن وقف ما يسمى بحلفائنا في الشرق الاوسط – المصريين والسعوديين – عن قمع شعوبهم وقمع المعارضة، وكذلك عن التغاضي عن الفساد وعدم المساواة".

الكاتب أضاف بأن موقف اوباما تجاه السعودية لا يبدو أنه تغير منذ خطابه عام ٢٠٠٢. وذكّر بما كتبه جولدبرغ في مجلة اتلانتك من أن أوباما «منزعج من كون عقيدة السياسة الخارجية تجبره على معاملة السعودية كحليف"؛ وقال هندرسون بأن شكوك اوباما حيال السعودية انتشرت في ادارته، ووصلت الى مرحلة بات يخشى السعوديون من ان الادارة الاميركية تفضّل طهران على الرياض. كما اعتبر ان الجملة التي استحوذت على الاهتمام الاكبر في الرياض ضمن ما ورد في مقالة جولدبرغ هي تلك المتعلقة بضرورة ان تتقاسم السعودية النفوذ في المنطقة مع ايران.

هندرسون قال بان السعودية لا تريد اطلاقاً مشاركة المنطقة مع منافسها، وتراها تمثل تحدياً لما أسماه «زعامة السعودية للعالم الاسلامي» وتقوّض كذلك مكانة الرياض في العالم العربي، وأن ايران تمثل أيضاً تحدياً لمكانة الرياض كزعيمة «عالم الطاقة»، بعد احياء انتاج النفط الايراني في أعقاب الاتفاق النووي.

ويرى هندرسون أن مشكلة أوباما مع الملك سلمان لا تقتصر عند هذا الحد، فثمة قضية خطيرة وكبيرة وهي دور السعودية في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، في ظل دعوات أعضاء الكونغرس برفع السرية عن «الصفحات الثماني والعشرين» الواردة ضمن تقرير اعدته لجنة تابعة للكونغرس قبل اعوام، والتي يقال أنها تشير الى دعم سعودي على المستوى الحكومي وغيره لمنفذي الهجمات. ولفت هندرسون الى «حساسية» الرياض تجاه هذا الموضوع والتي ظهرت جلياً عندما حذّرت من انها ستقوم ببيع ودائع لها بالولايات المتحدة بقيمة مليارات الدولارات في حال مرّر الكونغرس مشروع قرار يسمح برفع دعاوى قضائية على الحكومة السعودية في المحاكم الاميركية على خلفية ضلوع السعودية بهجمات الحادي عشر من سبتمبر (وفعلاً أجاز الكونغرس لعوائل ضحايا الحادي عشر من سبتمبر ان يرفعوا دعاوى ضد الحكومة السعودية). وكان هندرسون قد كتب مقالاً سابقاً حول هذا الأمر اشتشهد فيه بتقرير حمل عنوان «الرشاوي الاميرية»، كان قد نقل عن رجلي مخابرات اميركيين كبار، وعن مسؤول سابق بإدارة بيل كلينتون، أن اميرين سعوديين إثنين كبار كانا يدفعان المبالغ المالية لزعيم القاعدة السابق اسامة بن لادن منذ تفجيرات الرياض عام ١٩٩٥ التي قتل فيها خمسة مستشارين عسكريين اميركيين.

ومن المؤكد هنا انه يشير الى أن أحدهما هو تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السعودية السابق. فضلاً عن أخته هيفاء الفيصل زوجة الأمير بندر المتهم هو الآخر، والتي دعمت بعض خاطفي الطائرات ومفجري نيويورك وواشنطن.

وأكمل الكاتب بأن المسؤولين الاميركيين والبريطانيين كشفوا إسمي الأميرين السعوديين الاثنين. وأضاف أنهما كانا يدفعان مبالغ الى بن لادن من صندوق الدولة، كي يثير الاضطراب في مختلف الاماكن ولكن ليس داخل المملكة. ولفت بان المبالغ كانت عبارة عن «مئات الملايين من الدولارات» وأن هذه العملية استمرت بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر. وقال هندرسون بأنه سأل مؤخراً مسؤولاً بريطانياً عما اذا كانت عمليات دفع هذه المبالغ قد توقفت، فاجاب بانه «يأمل ذلك، لكنه ليس متأكداً».

وشدّد الكاتب على أن القيادة السعودية، وفي حال ارادت ترميم العلاقة مع الولايات المتحدة، فعليها إيجاد سبيل لازالة الاجابة عن كل هذه الاسئلة، لكنّه اعتبر بالوقت نفسه أن الانتقادات التي وجّهها أوباما في مقالة الصحفي جولدبرغ تجعل العودة الى «الالفة الدبلوماسية والاقتصادية بين السعودية والولايات المتحدة مستحيلة على الارجح بأية حالة من الاحوال".

وختم هندرسون بالقول ان ادارة اوباما ربما دخلت عصراً جديداً من العلاقات بين واشنطن والرياض، وهو عصر تسوده الشبهات وتوسيع الهوة اكثر من الاعوام السابقة.

ماذا فعل السعوديون لنا؟

المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية باول بيلر كتب مقالة في ناشيونال انترست بتاريخ التاسع عشر من إبريل الماضي بعنوان «ما الذي فعله السعوديون من أجلنا مؤخراً؟"، جاء فيها قوله أن مسألة النفط لا تفرض اعطاء اميركا لقب (الحليف) للسعودية، مشيراً الى ثورة النفط الصخري التي غيرت اعتماد واشنطن على النفط السعودي. وأضاف ان المصلحة الاميركية تقتضي استمرار صادرات النفط على المستوى العالمي، وبالتالي فكلّما توسعت قاعدة الدول التي تستورد النفط السعودي، كلّما قلّت امكانية فرض حظر على السعودية لأسباب سياسية.

ورأى بيلر ان التعاون في مجال مكافحة الارهاب عادة ما يشار اليه على انه مرتبط بالعلاقة الاميركية السعودية، لكنه قال أن

«التحالف» غير ضروري من أجل مكافحة الارهاب بشكل فاعل، وان السعودية تشكل جزءً من المشكلة حتى أكثر من الحل فيما يخص محاربة الارهاب، لافتاً الى دور العقيدة الوهابية السعودية في هذا و«مساعي النظام السعودي السابقة لتصدير مشكلة الراديكالية» الى دول اخرى.

وشدّد الكاتب على أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة الوقوف مع طرف معين في الصراع بين السعودية وايران، ومتهما السعودية بأنها تزعزع استقرار المنطقة جرّاء دعمها الجماعات المسلحة. كما لفت الى ان الوقوف ضد ايران لا يمكن ان يكون تحت حجة التصدي لانتشار الاسلحة البالستية في الشرق الاوسط، إذ ان السعوديين سبقوا ايران بهذا المجال عندما قاموا بشراء اسلحة متوسطة المدى من الصين قبل اعوام (والتي تعرف باسم سيلك وورم).

وتابع الكاتب بأنه لا يمكن الوقوف الى جانب السعودية ضد ايران بحجة الوقوف مع من يشارك القيم مع اميركا، واصفاً النظام السعودي بأنه من بين الأنظمة الاقل ديمقراطية في العالم، حيث لا يوجد في السعودية حريات دينية، ويفرض قيودا كبيرة على حريات الافراد. وقال بأن إيران هي «اقرب الى الغرب في هذه النواحي من السعودية".

السناتور مورفي: إعادة النظر في العلاقات

من جانبه، وجّه السناتور الأميركي عن الحزب الديمقراطي كريس مورفي انتقادات لاذعة للسعودية. ودعا خلال ندوة نظمها معهد بروكنز في الحادي والعشرين من إبريل الماضي الى اعادة النظر بطبيعة العلاقات الاميركية السعودية. وقال مورفي الذي يرعى هو والسناتور الجمهوري راندل باول مشروع قرار قدّماه الى الكونغرس منتصف إبريل الماضي يحدّد شروط جديدة لتقديم المساعدات العسكرية الاميركية الى السعودية في ظل الحرب على اليمن، قال إن «الناس يلحظون نفاقنا بالشرق الاوسط عندما نتحدث عن القيم بينما يبدو ان (مسألة القيم) في اسفل الاولويات» في إطار العلاقات الاميركية السعودية.

وشكك مورفي بمدى التزام الرياض بمحاربة تنظيمي القاعدة وداعش على ضوء الحرب على اليمن، ولفت الى ان النزاع في اليمن «أوجد مساحة هائلة كي تنمو القاعدة»، وتحدّث عن نمو «بلا منازع» للقاعدة بسبب عدم ملاحقة الجماعة من قبل التحالف الذي تقوده السعودية. وشدد السناتور الاميركي على أنه «لم يسبق وان رأينا تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يسيطر على مساحات كبيرة من الاراضي ويحصل على الدخل المالي»، مضيفاً انه ليس هناك الكثير من الكلام يقال عن سبب سماحنا بمواصلة ذلك.

وأكد مورفي خلال مقابلة اجريت معه ضمن برنامج PBS News hour في الحادي والعشرين من إبريل الماضي، على ان ضحايا الحرب على اليمن هم في وضعية «كارثية»، ونبّه الى ان الحرب على اليمن تشن بالاسلحة والطيران الاميركي. وكرّر كلامه عن عدم استهداف السعوديين أي من القاعدة أو داعش في اليمن، وشدّد على انه ما من شك بأن «جزءً من جذور القاعدة وداعش يمر عبر تصدير السعودية للوهابية".

مملكة التخلف وتصدير التعصّب

الصحفي الاميركي نيكولاس كريستوف كتب مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في العشرين من إبريل الماضي وحملت عنوان: «أوباما في السعودية: مصدّرة النفط والتعصب الديني"، قال فيها أنه من المهم الاعتراف بوجود «سلالات تعصب وتطرف داخل العالم الاسلامي»، لافتاً الى ان السعودية هي مصدر الكثير من هذه السلالات. وتحدّث الكاتب عن «دور غادر» تلعبه السعودية بزرع الفوضى و«تشويه صورة الاسلام في جميع انحاء العالم»، معتبراً أن «القادة السعوديين يلحقون ضرراً أكبر بكثير بالاسلام مما يمكن ان يلحقه أي من ترامب وكروز».

واتهم الكاتب السعودية بالترويج للتطرف والكراهية خاصة تجاه النساء، إضافة الى تأجيج الانقسام «السنّي ـ الشيعي الذي يتجسّد بالحرب الأهلية الشرق أوسطية» على حد وصفه. وعليه، يجب اعادة تسمية السعودية «بمملكة التخلف".

وقال الكاتب بأن الأمر يتعدى قضية أن النساء السعوديات ممنوعات من قيادة السيارة، كما يتعدى منع بناء الكنائس في السعودية، أو بكون الشيعة داخل السعودية يتعرضون للقمع الوحشي.. فهناك تأثير كبير لرجال الدين السعوديين ونشر عالمي لآرائهم المتطرفة، وتمويل المدارس «الدينية» في الدول الفقيرة بغية زرع الكراهية. فمن «باكستان الى مالي»، لعبت المدارس «الدينية» المموّلة سعودياً في زراعة التطرف الديني وأحياناً انتاج الارهابيين.

ورأى الصحفي كريستوف أن «السعوية تشرّع التطرف والتعصب الاسلامي حول العالم»، وأن وقف التفجيرات في أماكن مثل بروكسل أو سان برناردينو بولاية كاليفورنيا يتطلب وقف التحريض من قبل السعودية ودول خليجية أخرى.

وقال بأن الخطأ الاكبر الذي ارتكبه اوباما هو توفير السلاح للسعودية من اجل شن الحرب على اليمن، منبّهاً من أن ذلك يورّط اميركا بأعمال قد تكون جرائم حرب بحسب منظمة هيومان رايتس ووتش.

وختم بأنه حان الوقت للإعتراف بأن السعودية ليست مجرد «محطة وقودنا»، بل إنها أيضاً «منبع السم في العالم الاسلامي» وإن «تعصّبها الأعمى» هو الذي يؤجج التعصب الاعمى بالداخل الاميركي.

إجبار الرياض على التغيير

الكاتب الباكستاني سلمان رافي شيخ كتب مقالة نشرت على موقع (آسيا تايمز) في الثاني من مايو الجاري، قال فيها أن الهوة بين الولايات المتحدة والسعودية تتسع في الوقت الذي تمضي به أميركا نحو تطوير العلاقات مع ايران، مشدداً على ان «ثمانية عقود من العلاقات الاستراتيجية بين واشنطن و الرياض تشهد تغيراً جوهرياً». وبينما استبعد زوال علاقة الصداقة بالكامل والتحول نحو العداوة، فإنه ينظر الى شروط العلاقة القوية والاستراتيجية بين الجانبين بأنها تتغير بشكل تدريجي.

ورأى الكاتب أن من اهم أسباب ذلك هو عامل النفط، إذ لفت الى ان تقلص اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي، ودور الرياض في «إثارة نزاعات جهادية» والترويج لجماعات متطرفة، ودورها في تفجيرات سبتمبر، كان من جملة الأسباب في فتور العلاقات بين البلدين.

واستبعد الكاتب ان تتخلى الولايات المتحدة بالكامل عن السعودية، اذ أن ذلك سيخلق فراغاً بين الولايات المتحدة وأغلب دول الخليج قد تملؤه روسيا والصين. وأضاف ان واشنطن غير مستعدة لهذه المجازفة وأن تركيزها الاساس هو على إجبار السعودية على تغيير بعض سياستها، خاصة الدعم المستمر الذي تقدّمه لبعض الجماعات المتطرفة في سوريا واليمن. واستبعد الكاتب عودة العلاقات الاميركية السعودية الى طبيعتها مع انتخاب الرئيس الجديد في الولايات المتحدة، اذ إن واشنطن لا تستطيع إعادة علاقاتها مع ايران الى ما كانت عليه قبل الاتفاق النووي، وكذلك لا تستطيع ان تتحمل الانخراط العسكري لوقت طويل في الحروب التي اشعلها آل سعود في الشرق الاوسط.

تاريخ من التواطؤ والعمل المشترك وصولا الى التحالف

جذور العلاقات السعودية الإسرائيلية وآفاقها

جدد اللقاء بين تركي الفيصل ومستشار الأمن القومي الصهيوني السابق الجنرال يعقوب اميدور في ندوة أعدها معهد واشنطن، الحديث عن العلاقات السعودية الإسرائيلية، وخلفياتها، وسوابقها، فكان هذا التحقيق

عبد الوهاب فقي

حين نستعرض سيرة العلاقات السعودية ـ الإسرائيلية نكون أمام سؤالين مفتاحيين وفي الوقت نفسه متداخلين:

ـ ليس سؤال العلاقة وجوداً وعدماً هو المطروح حالياً، بل المستوى الذي وصلت اليه، فما هو هذا المستوى؟

ـ وليس مستوى العلاقة الذي بلغته هو الجوهري، بل درجة الاستعلان لكل مستوى، فما هي درجة الكشف عن مستوى العلاقات بين المملكة السعودية والكيان الاسرائيلي؟

وبادىء ذي بدء، تفرض العلاقة الشائكة والمعقّدة والمحفوفة بكل أشكال السريّة، والريبة، والتوجيه بين المملكة السعودية والكيان الاسرائيلي حذراً شديداً في التعامل مع كل ما يتّصل بهذه العلاقة. هي دون ريب علاقة حبلى بكل ما هو عار، وتستوجب مكاشفة مفتوحة وملاحقة لكل ذيولها لأنها العلاقة الوحيدة التي تنسج بطريقة ذكية وتشارك فيها أطراف عدّة وتستهدف حقيقة «كي الوعي» العربي والاسلامي وصولاً الى بلوغ مرحلة التطبيع والتسليم.

ليس من قبيل المصادفة أن تتظهّر العلاقة بين السعودية واسرائيل على وقع الانقسامات المتواصلة على قاعدة سياسية ومذهبية عربياً وإسلامياً. إن أخطر ما ينتجه تظهير العلاقة تلك إطاحة المفاهيم القومية والدينية التي أسست لوعي جمعي يكون فيه مجرد التفكير في الانفتاح على الكيان الاسرائيلي خيانة. في ظل غياب مرجعية قيمية راسخة أو عقب تدميرها سواء على قاعدة قومية عربية أو أممية إسلامية، يصبح ما كان يراه العرب والمسلمون خيانة بات اليوم خياراً سياسياً مشروعاً.

إن التشظي الذي تعيشه الأمة على مستوى الوعي، وعلى مستوى علاقات الشعوب مع بعضها البعض بفعل السلاح الطائفي الفتّاك، وعلى مستوى الدول التي تزداد ترهّلاً ووهناً بعد الربيع العربي، يجعل من أي قيم عليا مجرد ذكريات لم يحسم بعد ما إذا كانت جميلة أم قبيحة..

لقد بات طرح ملف العلاقات السعودية الاسرائيلية شديد الإلحاح، لأنه يؤسس لمرحلة قادمة سوف تحمل في طياتها تهديدات على هوية، مسار، مصير الشعوب العربية. مستوى الشراكة الاستراتيجية الذي بلغته علاقة الرياض وتل أبيب ليس ناجماً عن تطوّر طبيعي لعلاقات الدول، وإنما، وفي هذه العلاقة على وجه الخصوص، كان الإرتجال آخر ما يمكن التفكير فيه، وإنما هي علاقة مدروسة بعناية فائقة.

سوف نعتمد هنا على ما ثبت في مصادر موثوقة سواء كانت وثائق أو مراجع عالية الثقة. على سبيل المثال، هناك أقاويل شتى عن مجالات تعاون وطلب مساعدة سواء في حرب اليمن في الستينيات، ولقاءات في فترات متفرّقة، وهناك من المصادر ما يكفي لإثبات ذلك ولكن سوف نؤجّل الكلام فيها وحولها في هذه المرحلة ريثما تتوافر معطيات أخرى تسندها. ولابد من التذكير الدائم بأن النظام السعودي وهو يمضي في إرساء روابط متينة مع الكيان الاسرائيلي يتلطى وراء السريّة والكتمان.

على سبيل المثال، نقلت صحيفة (يديعوت أحرونوت) في ٢٦ (إبريل) سنة ٢٠١٣ خبر لقاء جمع ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز، الملك الحالي، ووزير الدفاع الاسرائيلي السابق إيهود باراك في مؤتمر وزراء الدفاع بألمانيا في شباط

(فبراير) من العام نفسه. قصة اللقاء، بحسب رواية الصحيفة الاسرائيلية، أن الأمير سلمان كان يسير في رواق ومن خلفه مجموعة مستشارين ومساعدين وحُراس. ووقف فجأة منفصلاً عن المجموعة ليصافح بحرارة وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك ايهود باراك الذي مرَّ بجانبه. ووقف الحراس من الطرفين حائرين حينما كان ربّا العمل يتحادثان كمن يبدوان على معرفة قديمة. وبعد دقائق معدودة ومصافحة وتسليم انفصلت الحاشيتان بعضهما عن بعض.

كادت أن تمر رواية (يديعوت أحرونوت) بهدوء، ولكن قيام صحيفة (السفير) بإعادة نشرها نقلاً عن الصحيفة الاسرائيلية، أجبر السفارة السعودية في بيروت في ٢٩ ابريل ٢٠١٣ على إصدار بيان تنفي فيه حصول اللقاء وقالت إنها «روايات ملفّقة»، وأكّد البيان بأن الأمير سلمان «لم يقم بأي زيارة الى ألمانيا في التاريخ الذي أوردته الصحيفة ولم يشارك في أي مؤتمر وأن كل ما تمّ حياكته حول هذه الزيارة هو من باب التضليل».

على أية حال، وفي ضوء هذا الخبر، نحن أمام ميلين متناقضين: الميل الاسرائيلي الى استعلان العلاقة طمعاً في تسريع مسار تطبيعها، والميل السعودي نحو الابقاء على سريّة العلاقة، وفي أحسن الأحوال التطبيع البطيء كما يجري حالياً.. ظهر هذان الميلان بوضوح في اللقاء الأخير الذي جمع يعقوب أميدور مستشار الأمن القومي الاسرائيلي السابق لرئيس الحكومة نتنياهو والأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات العامة في المملكة السعودية في ٦ حزيران (يونيو) الجاري برعاية معهد واشنطن لدراسات الشرق الأقصى. تحدّث أميدور بما نصه: «إن هناك الكثير من اللقاءات غير الرسمية بين إسرائيل والسعودية، ضمن محاولات متعددة للوصول لمصالح مشتركة، والمساهمة في العلاقات مع الجيران، سواء كانوا فلسطينيين أم سواهم..».

من جانبه، نفي الفيصل «حصول لقاءات رسمية ما لم توافق إسرائيل على حل الدولتين والالتزام بحدود الـ٦٧، داعياً لعدم البناء كثيراً على هذا اللقاء». لقد بات معلوماً الغرض من لعبة الإثبات والنفي بين الطرفين، فهي تحقق تدريجياً ما هو مطلوب من تطبيع العلاقة بين الرياض وتل أبيب.

توطئة تاريخية

في مؤتمر القاهرة في الفترة ما بين ١٢ ـ ٢٣ مارس ١٩٢١ بهدف إرساء سياسة بريطانية موحدة في الشرق الأوسط، في أعقاب الإرباكات المتوالية التي أحدثتها مراسلات مكماهون سنة ١٩١٥ (مع الشريف حسين والتي تدور حول المستقبل السياسي للأراضي العربية في الشرق الأوسط)، ثم اتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦ وتالياً وعد بلفور سنة ١٩١٧. وزير المستعمرات الجديد حينذاك وينستون تشرشل استدعى القادة العسكريين والمدراء المدنيين في الشرق الأوسط لحضور المؤتمر واجتمع بهم في القاهرة، وتمّ الاتفاق على بقاء لبنان وسوريا تحت الإدارة الفرنسية، فيما تحافظ بريطانيا على الانتداب في فلسطين وصولاً الى تأسيس الوطني القومي لليهود. وتقرّر انهاء الحماية البريطانية في العراق وأن يصبح فيصل الأول ملكاً عليه، والابقاء على الدعم المالي لكل من الشريف حسين في مكة، والملك عبد العزيز في نجد.

بعد المؤتمر أرسل تشرشل الكولونيل لورانس، للقاء الشريف حسين وعرض هديّة سخيّة عليه للقبول بالمشروع البريطاني في فلسطين. وكان أول عرض مالي قدّمه لورانس للشريف هو ٨٠ ألف روربية، ولكن الشريف رفض. ثم زاد لورانس في العرض المالي وكان عبارة عن ١٠٠ ألف جنيه استرليني سنوياً ولكن الشريف رفض المساومة وبيع فلسطين لليهود(١).

تسبّب قرار الشريف في خسارته مملكته، وهدّده لورانس بإطلاق العنان لجيش ابن سعود لاحتلال الحجاز، فيما بدأت بريطانيا بتخفيض المعونة المالية السنوية الى أن تمّ إيقافها بصورة كاملة فيما بعد. وفي آذار (مارس) ١٩٢٤ قدّمت بريطانيا معونة مقطوعة مهّدت لحملة عسكرية واسعة على الحجاز انتهت بإطاحة حكم الشريف حسين وسيطرة عبد العزيز، الذي نال اعتراف بريطانيا في فبراير ١٩٢٦، أي بعد شهر من استكماله السيطرة على الحجاز.

تدور الأيام، ويلتقي العرب في مؤتمر آخر ولكن هذه المرة في لندن في ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩ واستمر المؤتمر حتى منتصف آذار (مارس) من العام نفسه وأطلق عليه مؤتمر المائدة المستديرة، لمناقشة المسألة الفلسطينية واحتواء خطر الحرب.

أوفد الملك عبد العزيز إبنه فيصل للمشاركة في المؤتمر، وحضره مندوبون من مصر وسوريا والعراق والاردن واليمن. كان المقترح البريطاني يقوم على الجمع بين اليهود والعرب في جولات نقاش منفصلة، فيما كان الموقف الفلسطيني المبدئي يقوم على إقامة حكومة وطنية عربية في فلسطين، ووقف تام للهجرة اليهودية، وحظر بيع الأراضي لليهود، ومنح الحقوق الكاملة للأقلية اليهودية في فلسطين. ديفيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية حينذاك، طرح أربعة مبادىء لاستراتيجية التفاوض بين اليهود والعرب تنسف الخطوط الحمر الفلسطينية كافة وعلى رأسها مسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين والوطن القومي لليهود.

لقاءات سريّة جمعت ممثلين عن الملك عبد العزيز وكبار المسؤولين الصهاينة حينذاك مثل ديفيد بن غوريون، ووزير خارجيته موشيه شاريت، وحاييم وايزمان أول رئيس لدولة إسرائيل، على هامش اجتماعات المائدة المستديرة. التقى فؤاد حمزة، المستشار المقرّب من الملك عبد العزيز وأول سفير سعودي ووزير مفوّض في باريس ثم أنقره، حاييم وايزمان بدعوة من جيمس روتشيلد، من عائلة روتشيلد

رفض الشريف بيع فلسطين فخسر مملكة الحجاز، وابن سعود ساوم عليها

اليهودية والداعمة لمشروع الدولة العبرية، لمناقشة مقترحات تقدّم بها الجانبان اليهودي والسعودي. الرواية السعودية تضع اللقاء في سياق آخر، وأن فؤاد حمزة يحضر اللقاء بصفته الفلسطينية وليس السعودية. ذات الرواية تتكرر اليوم بنفي الصفة الرسمية عن لقاءات الأمير تركي الفيصل بالمسؤولين الاسرائيليين.

ديفيد بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية حتى عام ١٩٤٣ وأحد مؤسسي الكيان الاسرائيلي، وأول رئيس وزراء فيه، أفصح ذات لقاء في لندن مع مستشار الملك عبد العزيز، حافظ وهبة، أول مفوّض من وزارة الخارجية السعودية سنة ١٩٣٠، في ثلاثينيات القرن الماضي بأن «آل سعود وحدهم قادرون على التأثير على المصالحة التاريخية بين العرب واليهود في فلسطين»، كما يذكر ذلك ميخائيل كهانوف في كتابه بعنوان «السعودية والصراع في فلسطين» الصادر سنة ٢٠٠٨ ضمن اطروحات الدكتوراه عن جامعة تل أبيب.

في الأرشيف الوطني البريطاني وثيقة بعنوان (هجرة اليهود الرومانيين)، تتعلق بمفاوضات بين الرئيس الاسرائيلي حاييم وايزمان والمبعوث الخاص للرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت، الكولونيل هوسكينس وجون فيلبي وعبد العزيز بن سعود. وتذكر وثيقتان محفوظتان في الأرشيف القومي البريطاني في سنة ١٩٤٣ وهما بحسب التسلسل: CO ٧٣٣/٤٤٣/١٨، CO ٧٣٣/٤٤٣/١٩ بما نصّهما:

اقترح الاكاديمي والمتخصص في الشؤون العربية هاري سانت جون فيلي (والد الجاسوس السوفياتي كيم فيلبي) تسليم الأراضي الفلسطينية لليهود في مقابل تعويض بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني (نحو ٣٢ مليون دولار). وكانت المؤامرة والمفاوضات السرية تدور بين فيلبي وعبد العزيز ابن سعود (ملك المملكة السعودية)، وحاييم وايزمان (رئيس الوكالة اليهودية في فلسطين ولاحقاً أول رئيس للدولة الاسرائيلية)، والكولونيل هوسكنس (المبعوث الخاص لرئيس

الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت الى الشرق الأوسط)، وروزفلت نفسه أيضاً. ولكن، وبعد أن قام فيليبي بتسريب خبر الصفقة الى قادة عرب آخرين، انسحب ابن سعود من المفاوضات ونفى أي علاقة سابقة له في الموضوع.

تحدّث ميخائيل كهانوف عن تباين في وجهات النظر الاسرائيلية حيال ابن سعود. موشيه شاريت الذي كان مسؤولا عن الشؤون السياسية في الوكالة اليهودية والمسؤول عن قسم العربية، كان يعتقد بأن ليس هناك أي وسيلة للتوصل إلى تسوية مع ابن سعود لأنه كان رجل من الصحراء وهو وهابي متطرف متعصب. حاييم وايزمان كان لديه رأي مخالف تماماً. فبناء على ثقته في قدرته على التوصل إلى تسوية مع ابن سعود، حاول إشراك البريطانيين والأميركيين في خطة بدأها سانت جون فيلبي. يشرح كهانوف قصة الـ ٢٠ مليون جنيه استرليني التي قدّمت لابن سعود لقاء بيع فلسطين، ويقول بأن ثمة خطة مقترحة تفيد بإقامة منطقة حكم ذاتي يهودي يتم تضمينها في اتحاد عربي برئاسة بن سعود. وأشير إلى أن ينقل اليهود ٢٠ مليون جنيه استرليني لابن سعود لتنفيذ الخطة. فشلت الخطة بسبب الأخطاء التكتيكية في تنفيذه، ولأن المنطقة لم تكن جاهزة لقبول فكرة الاتحاد العربي بقيادة ابن سعود. وأدى ذلك في النهاية إلى تفاقم موقف بن سعود تجاه اليهود عندما رأى هذه الخطة بأنها محاولة من قبل اليهود لتقديم رشوة له. التقى بن غوريون مع مسؤولون في الحكومة السعودية أكثر من القادة الصهاينة الآخرين ولكن من دون نتيجة.

وكان بن غوريون يرى لزاماً تعزيز اليشوف أولاً. عندها فقط يمكن إجراء محاولة للتوصل إلى تسوية مع العرب مع الحفاظ على الاستقلال السياسي اليهودي.

حافظت الوكالة اليهودية على علاقات وثيقة مع عبد الله عاهل إمارة شرق الأردن، الذي كان على استعداد لقبول بعض مطالب الصهاينة، على أساس تفاهم يقوم على أن يحكم هو الجزء العربي من فلسطين. وهذه الصفقات كانت معلومة لابن سعود وبقدر معرفته بها، فإنه استبعد أن تكون القيادة الصهيونية شريكاً في أي اتفاق. وعلى الرغم من الاتصالات على مختلف المستويات، ومحاولات وساطة، رفض ابن سعود أي اتصال مباشر مع أي ممثل اليهودي.

وقال إن الادارة العربية في الوكالة اليهودية لا توصي بسياسة إقليمية شاملة لمعظم هذه الفترة الزمنية. وتضمنت سياسة بن سعود العناصر التي يمكن أن تكون بمثابة أساس للتوصل إلى تسوية مع اليشوف:

١. يعترف بأن المفتاح لإيجاد حل للنزاع في المنطقة هو بيد القوى العظمى. وكان واضحاً بالنسبة له أن كلاً من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة لن تقبلا جميع المطالب الفلسطينية وتجاهل قوة اليشوف والشتات اليهودي.

٢. الحفاظ على الاستقرار في المنطقة ومنع النزاعات كان هدفاً رئيسياً لسياسته.

٣. المستوطنات اليهودية في فلسطين من شأنها أن تمنع عبد الله من الاستيلاء على الأرض بأكملها.

٤. ابن سعود كان يعرف أهمية الحدود بين الدول. على الرغم من هذا، فانه قبل لفترة طويلة أن تبقى بلاده بدون حدود ثابتة. واعترف بأن الاتفاقات المؤقتة يمكن أن توفر الاستقرار. (كان هذا هو الحال في شرق المملكة السعودية وكذلك الحدود مع الأردن. المملكة السعودية لم تعترف بمنطقة العقبة. معان كجزء من الأردن إلا بعد وفاة ابن سعود).

٥. يعرف بن سعود سلفاً الخصومات والخلافات بين العرب. كان يعرف بأن قوتهم العسكرية محدودة ومنقسمة. وأن كل زعيم عربي يتصرف وفقا لمصالحه الخاصة.

٦. كان ابن سعود أولاً وقبل كل شيء زعيماً سياسياً. على هذا النحو، تبنى سياسة «الواقعية السياسية»، والاستعداد العملي لقبول الواقع.

في ضوء إطروحة ميخائيل كهانوف التي يستند فيها على الأرشيف الاسرائيلي، كان الاستيطان اليهودي (يشوف) في فلسطين محور الخلاف بين اليهود والعرب في فلسطين، وكان السماح بتمدّد الاستيطان يعني مآلاً نجاح مشروع الدولة اليهودية في سنة ١٩٤٨ والحرب اللاحقة.

المقاومة الفسطينية حينذاك كانت تتمحور حول منع تشكّل الكيانية السياسية الاسرائيلية القائمة على نجاح مشروع الاستيطان، ولذلك لجأ الثوار الفلسطينيون لطلب مساعة البلدان العربية. ابن سعود كان بحكم مكانة الجزيرة العربية ومقدساتها الدينية والمدعيات الإيديولوجية التي يعتنقها مرغماً على التفاعل مع الطلب الفلسطيني لما يحمله من تداعيات على المنطقة والمملكة، بالنظر الى القدس وما تمثّله من رمزية دينية وقومية..لا ننسى الدور الذي لعبه الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، بصفته الدينية والسياسية والذي شكّل تهديداً لمكانة عبد العزيز، الذي أسبغ عليه رشيد رضا خادم الحرمين الشريفين، وكاد الحسيني أن ينال صفة القائد الاسلامي والعربي بفعله النضالي دفاعاً عن المقدّسات وصميمها القدس.

شكّلت التزامات ابن سعود مع الإنجليز، حكّام فلسطين حينذاك، عنصراً ضاغطاً للتعاون معهم لاحتواء التحديات التي كانوا يواجهونها في فلسطين. ولذلك، لم يكن ابن سعود مستعداً لتقديم أي مساعدات فضلاً عن تضحيات للفلسطينيين قد تضّر بالمملكة السعودية. ويقول كهانوف بأن «مساعدة عبد العزيز للفلسطينيين من حيث الأموال والأسلحة كانت محدودة للغاية وتتم سراً. ولم يكن لديه ثقة بالمفتي، الزعيم الفلسطيني، الذي حاول إقحامه في النزاع. ورأى ان الانقسامات في المجتمع الفلسطيني، وقبل كل شيء لم يكن هو مستعداً لتعريف نفسه باعتباره مؤيداً للثوار الفلسطينيين الذين يعملون ضد البريطانيين».

في عام ١٩٣٦ تدخل عبد العزيز مع ملوك عرب آخرين مثل فاروق وبالتنسيق مع البريطانيين لوقف الإضراب الفلسطيني الكبير في تلك السنة. وأقنع اللجنة التنفيذية العربية بالتعاون مع لجنة بيل التي عينها البريطانيون في عام ١٩٣٧، في محاولة لتسوية المسألة الفلسطينية. وعارض توصية اللجنة بتقسيم الأرض لأن ذلك سوف يمنحح قوة لإمارة شرق الأردن التي يديرها عبد الله. كان نهج بن سعود واضحاً في مؤتمر سانت جيمس في لندن (١٩٣٩)، عندما دعا ممثله الأمير فيصل لمبادرة بريطانية لوضع حد للنزاع. وقال انه يؤيد سياسة «الكتاب الأبيض» البريطانية بعد أن فشل المؤتمر. «الكتاب الأبيض» قبل بعض المطالب الفلسطينية ولكن اعترض معظم العرب عليها.

وفي عام ١٩٤٠ عمل ابن سعود على رفض المقترحات التي من شأنها أن تضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى. وتجنب الالتزام بتقديم مساعدات كبيرة للفلسطينيين وعارض الحرب ضد اليهود. وقام على وجه السرعة بالمصالحة مع قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ لتقسيم البلاد. وبعد الإعلان عن قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين سنة ١٩٤٨ وشنّت الجيوش العربية هجوماً واسعاً على الكيان الاسرائيلي، اكتفى هو بمشاركة رمزية – بإرسال قوة غير مدرّبة صغيرة تحت القيادة المصرية التي ساهمت قليلاً في المجهود الحربي العربي...ودفع الواقع الجديد في المنطقة بعد هزيمة الجيوش العربية ابن سعود إلى الكف عن التدخل في شؤون فلسطين.

وبرغم من مشاعر الكراهية لليهود لدى ابن سعود، كما هو شائع، فإن حقائق أخرى تفيد نقيضها تماماً. ونلحظ ذلك في سياسات أبنائه وورثته من بعده، مع إجراء تعديلات بحسب الظروف المتغيرة. وهنا يبدو مناسباً التوقف عند المعلومة الجديدة في كتاب كهانوف حول رحلة العلاج التي قام بها فهد بن عبد العزيز ومنصور بن عبد العزيز أثناء الحرب العالمية الثانية،في مستشفى هداسا بالقدس في جبل سكوبس يطلق عليه ايضاً جبل المشارف وجبل المشهد. الأمير منصور، أصبح فيما بعد أول وزير للدفاع بالمملكة، والثاني فهد بن عبد العزيز الذي كان وزيراً للداخلية ثم ولياً للعهد واخيراً الملك، وقد كتب الأخير خطاباً متوهجاً بالشكر الى المستشفى على ورق ملكي رسمي، يمدح فيه الرعاية التي تلقاها من الاطباء والممرضين بالمستشفى.

لم يكن أي من هذين المريضين ليذهبا الى مستشفى هداسا بدون الموافقة الصريحة من الملك ابن سعود.

في عام ١٩٨١ أعلن ولي العهد الأمير فهد، الملك لاحقاً، عن خطة سلام بثمان نقاط. ويتضمن الباب ٧ منها اعترافاً ضمنياً بإسرائيل وحقها في الوجود سلمياً في المنطقة. وأيضاً، اعترفت مبادرة شباط (فبراير) ٢٠٠٢ التي تقدّم بها ولي

العهد الأمير عبد الله، الملك لاحقاً، بإسرائيل كدولة يهودية. في الأساس، تقترح المبادرة عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ مقابل التطبيع الكامل للعلاقات مع كل الدول العربية.

يخلص كهانوف في تقييم سياسة ابن سعود بالقول: «ظّن القادة الصهاينة، الدبلوماسيون الغربيون والعديد من الباحثين خطأً في موقف ابن سعود إزاء اليهود والنزاع في فلسطين. فقد أعطي وزن كبير جداً لكلماته البغيضة وصورته الوهابية المتطرفة، وليس بما يكفي للنظر في الاعتبار الاستراتيجي بالنسبة له. وكان لصالح مملكته، التي وجّهت بن سعود لانتهاج سياسة معتدلة ومدروسة نحو النزاع في فلسطين».

في المذكرة السرية التي قدّمت الى الرئيس الأميركي بيل كلينتون في بداية عهده بعد انتخابات كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١، والدوائر ذات العلاقة (وزارة الخارجية، ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ)، جاء ما يلي:

«إن العربية السعودية تعتبر الحجر الأساس في سياستنا القومية والدولية. فقد كنا نعتقد على الدوام بأن سياسة حماية إسرائيل وإبقائها قوية يمكن ترسيخهما بوجود النظام السعودي الذي برز مؤخراً في المشهد العربي كقوة مؤثّرة. كان مشروع الملك فهد للتسوية مع اسرائيل نقطة البداية التي يمكن الإنطلاق منها لكسر جبهة الرفض العربية وتحقيق التسوية التي تقترب الآن من مرحلة الاستكمال. فبدون النظام السعودي والسياسة المصريّة التي يتبناها الرئيس مبارك في القيام بخطوات عملية، لن يكون من الممكن تدمير العراق وإزالته من معادلة المنطقة».

وتقول المذكرة في فقرة أخرى، بأنه بعد نشأة إسرائيل وبروز تيارات فكرية قومية وراديكالية في المنطقة، أصبح النظام السعودي هاماً بدرجة كبيرة لقمع طموحات هذه القوى لأنها كانت تهدّد أمن ومستقبل إسرائيل.

وتضيف: «وكما هو دارج في عدم إدراك أبناء آل سعود، فإن فهد (=الملك) فهم من حديث بينه وبين الرئيس الأسبق جورج بوش، بأن إقامة علاقات واضحة وقوية مع إسرائيل سيحقّق الأمن في المنطقة. وقد فسّر فهد أمن المنطقة بأنه يعني أمنه الشخصي. ولهذا السبب، ذهب بعيداً في إقامة علاقات إجتماعية مع إسرائيل على المستويين السياسي والعسكري. وبالرغم من المشاركة السعودية في تمويل الدعم العسكري لإسرائيل خلال حرب العراق، في سبيل إبقائها خارج مجال العمل على أمل تفادي أي مواجهات مع الشعب العربي وإفشال أهداف قوات التحالف، والتي تمّت بناء على إتفاقنا مع الملك شخصياً، فإنه لا يزال ينظر الى أن ذلك مبدأ أساسي أو قانون من أجل السيطرة على سير المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية.

تركي الفيصل مع اميدور

ولسوء الحظ هناك قوى في إسرائيل تستغل ذلك لمصالحها الخاصة، بما قد يهدّد عملية السلام بصورة كاملة كما يهدّد أمن السعودية، وخصوصاً في حال تسرّب وثائق محددة عن علاقتها بها (أي بإسرائيل). ومن المحتمل جداً أن يتم ذلك بأيدي الإسرائيليين، في حال لم يستجب النظام ـ السعودي ـ لمطالب محددة بالنسبة لإسرائيل. ويزوّد النظام السعودي إسرائيل بالخطط المالية والتنسيق في إطار مشاريع مشتركة، سواء داخل أو خارج السوق الشرق أوسطية».

وتلفت المذكرة إلى إن الخطوات السعودية ـ الإسرائيلية غير المحسوبة تتسبب في مشاكل كثيرة بالنسبة للولايات المتحدة ولن تفضي إلى علاقات أمنية صحيّة بين فهد واسرائيل خارج سياق سياستنا. وقد نبّه اللجنة المسؤولة عن إعداد المذكرة الطرفين لذلك. ولكن فهد يحاول أن يجد مبرّراً، بمعنى أنه يريد هذه العلاقات كإستمرار للعمل المشترك في اليمن في الستينيات (القرن الماضي) في ضوء تسارع الأحداث بين الحكومتين في اليمن.

يلفت الملحق المضاف الى المذكرة إلى أنه: «بالنسبة لأولئك الذين صاغوا المذكّرة كانوا صائبين، بالرغم من الطريقة المهذبة والدقيقة التي عبّروا فيها عن أنفسهم، فليس هناك ما يمكن إضافته سوى التعاون العسكري السعودي ـ الإسرائيلي الذي يتم الآن بصورة سرية، والذي قد يضع نهاية لمستقبل النظام في حال انكشافه من خلال وثائق ـ وهو أمر قمنا بمنعه حتى الآن من الوقوع، في ضوء استجابة إسرائيل لنا دونما فقدان المكاسب المادية والإستراتيجية والمصالح، بما يشمل، على سبيل المثال، سيطرتها على ست جزر سعودية في البحر الأحمر (ملاحظة: لم يشر التقرير الى أسماء الجزر إن كان المقصود بها تيران وصنافير في شمال البحر الأحمر، أم الجزر الواقعة في جنوبه والمحاذية من المناطق الجنوبية من المملكة والتي تستعملها اسرائيل لمشاريع تجارية مثل رعي الأغنام)، وتبادل المعلومات حول المعارضة السعودية والحركات الإسلامية داخل المناطق المحتلّة وخارجها. كما كنا قادرين على وقف عمل سعودي ـ إسرائيلي مشترك للتسلل الى الجيش السوري لأن أية أخطاء في هذه العملية المريبة ستؤدي الى تقويض كل الجهود من أجل التسوية السلمية، وقد تتسبب في نزاع عربي مرير وقد يكون راديكالياً للغاية في الشكل الذي تأخذه. فالسوريون أذكياء جداً في هذه القضايا، وهم أفضل من الإسرائيليين في قضايا الإبتزاز».

الفيصل مع وزير الدفاع الصهيوني يعلون

ماسبق كان فقرات من المذكرة سالفة الذكر، وتعود الى ما قبل خمسة وعشرين عاماً، وحينذاك كانت العلاقات بين آل سعود والكيان الاسرائيلي على قدر من القوة بما يجعل الطرفين يخططان لقلب نظام الحكم في سورية، فكيف يمكن تخيّل طبيعة التعاون الحالي، ليس في الملف السوري فحسب بل في كل الملفات ذات الاهتمام المشترك، خصوصاً بعد أن بدا واضحاً، على سبيل المثال، أن ايران باتت عدواً مشتركاً لآل سعود وللكيان الاسرائيلي، وكذلك لحركات المقاومة مثل حزب الله وحماس والجهاد وبقية حركات المقاومة في المنطقة..

الرياض وتل أبيب بعد الحرب الباردة

ثمة تحوّل طرأ على التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وكلاً من الرياض وتل أبيب بعد تبدّل نظام القطبية بتفكّك محور الاتحاد السوفييتي. نشير الى أن السعودية واسرائيل لعبا دوراً وظيفياً مركزياً إبان الحرب الباردة، ولا ريب أن السياسات والإمكانيات الضخّمة التي وظّفها الطرفان في صراع القطبين أفضت الى تفوّق القوة الأميركية.

وبرغم من الوقائع الاعتراضية (حرب الخليج الثانية ٩٠/٩١، هجمات ٩/١١ ومتواليتها: حرب أفغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣، وحروب اسرائيل مع لبنان وفلسطين بين ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٣، وثورات الربيع العربي منذ ٢٠١٠) فإن ثمة مساراً استراتيجياً ارتسم أميركياً أفضى الى تخفيض الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وبالحلفاء الحيويين وفي المقدّمة: السعودية واسرائيل.

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كانت أول مكافأة يقدّمها النظام السعودي هو مبادرة الملك عبد الله في قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢، والتي أعلن فيها عن استعداد الدول العربية التطبيع مع الكيان الاسرائيلي في إطار عملية سلام شاملة، مستبعداً قضيتي: اللاجئين والقدس.

لقاءات متكررة تشاورية وتنسيقية بين أمراء سعوديين ونظرائهم الإسرائيليين بدأت تظهر بصورة شبه علنية منذ عام ٢٠٠٦، استهلت بلقاءات الأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني ورئيس الاستخبارات العامة سابقاً، ومائير داغان، رئيس جهاز الموساد، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت في العاصمة الأردنية، عمّان، ثم لقاءات أخرى في مصر ونيويورك وغيرها..

صحيفة (يديعوت أحرونوت) ذكرت في ٢٥ إيلول (سبتمبر) ٢٠٠٦ أن رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت عقد في الآونة الاخيرة محادثات مع احد أفراد

العائلة المالكة السعودية بشأن السلام في الشرق الاوسط والبرنامج النووي الايراني.

لاشك أن ما ظهر من مواقف خلال حرب تموز سنة ٢٠٠٦ وما بعدها من لقاءات شبه علنية بين أمراء آل سعود والمسؤولين الاسرائيليين لم تكن بمثابة نبتات عشوائية، فالعلاقة كما يبدو من موضوعات التعاون بين الطرفين أعمق بكثير وتعود كما تكشف المذكرة الى بدايات نشوء الكيانين، كما يلفت طبيعة الدور المنوط بالسعودية للحفاظ على استقرار الدولة العبرية وبقائها مقابل التهديدات المحتملة التي يمكن أن تواجهها نتيجة ظهور تيارات وقوى معادية لها..

ثمة دون ريب أسرار خطيرة مازالت خافية عن العلاقة الاسرائيلية السعودية، خصوصاً من طرفين يتقنان فن إخفاء الحقائق وتضليل الرأي العام.

بخصوص التخطيط لعملية انقلابية في سوريا سنة ٢٠٠٦، بالتعاون بين الولايات المتحدة والموساد والسعودية، كشف جوليان أسانج من ملجئه في سفارة الأوكوادور في لندن منذ ٢٠١٢، بأن الخطة الاميركية تقضي باستخدام مجموعة عوامل لخلق حالة هلع داخل الحكومة السورية ودفعها للمبالغة في رد الفعل وإشعارها بالخوف من وقوع انقلاب عسكري. يستند اسانج على برقية سرّية تشتمل على تفاصيل خطط إثارة نزاع طائفي في المنطقة وإظهار إيران على أنها التهديد الأكبر لنظام بشار الأسد، والترويج لشائعات تفيد بأن ايران تعمل على تحويل الفقراء السنة في سوريا الى شيعة، وفي الوقت نفسه العمل مع السعودية ومصر لخلق اعتقاد في سبيل تعقيد المهمة على ايران من أن يكون لها تأثير في الساحة السورية وكذلك الحكومة السورية من أن يكون لها نفوذ على شعبها..

برقيات ويكيليكس تكشف أن الخطط جاءت من الحكومة الاسرائيلية وأن الولايات المتحدة كانت تنوي العمل مع السعودية وتركيا وقطر ومصر لتشجيع تفكيك نظام الأسد كسبيل لإضعاف ايران وحزب الله[٢].

وقام موقع (ويكيليكس) بتسريب وثائق تتعلق بالتعاون الاستخباري بين السعودية والموساد، وهي عبارة عن مراسلات من شركة الاستخبارات الأميركية (ستراتفور) وتعود الى شهر أيار (مايو) سنة ٢٠٠٧ وتتعلق بتقديم مساعدة سرية للاستخبارات السعودية.

وقامت صحيفة (الاخبار) اللبنانية بترجمة الوثيقة ونشرها في ٦ آذار (مارس) ٢٠١٢، وتضمنت مناقشات بين نائب رئيس (ستراتفور) لشؤون مكافحة الإرهاب، فريد بورتون، ومحللين في ما يتعلق بالتعاون السري السعودي ـ الإسرائيلي، كما تشير إلى اهتمام (ستراتفور) بإنشاء علاقات تجارية خاصة مع نظام الحكم في السعودية.

بدأت المناقشات بإرسال بورتون رسالة قصيرة إلى أحد المحللين، نقلاً عن مصدر استخباري (بشري) لم يسمّه، وزعم أن الموساد الإسرائيلي عرض مساعدة (سرية) على الاستخبارات السعودية في (جمع المعلومات الاستخبارية وتقديم المشورة بشأن إيران). ومن الواضح أن (مركز العبور الأساسي إلى الرياض) كان مدينة نيقوسيا في قبرص.

وفي سياق ما يشبه النصيحة، لفت المصدر إلى أن السعودية تلعب (على جانبي السياج، مع الجهاديين والإسرائيليين، خوفاً من ألا يكون لدى الولايات المتحدة قدرة على السيطرة على أي منهما).

وفي الختام، كشف المصدر أن (مجموعة من ضباط الموساد الطموحين، السابقين والحاليين، يعقدون حزمة من الصفقات لبيع السعوديين معدات أمنية، معلومات استخبارية، وخدمات استشارية). وهذه الجملة تعني أن علاقة أمن وتجارة جمعت الدولة العبرية والنظام الحاكم في المملكة السعودية.

الرئيس والمدير المالي في (ستراتفور)، دون كايكندال، شارك في رسالة بورتون أيضاً، حيث سأل الأخير: (هل ضممنا وزارة الخارجية السعودية واستخباراتها إلى لائحة عملائنا؟ إنني أقترح إرسال مايك باركس (أحد موظفي ستراتفور المعنيين باستقدام العملاء)، صديق الأمير بندر بن سلطان، لإقناعهم)[٣].

في ٢٩ آذار (مارس) ٢٠٠٧، عقدت القمة العربية في الرياض، وجدّدت السعودية تأييدها لمبادرة السلام مع الكيان الاسرائيلي. في تلك القمة استقبلت الرياض أول مراسلة إسرائيلية من صحيفة (يديعوت احرونوت)، وتدعى اورلي ازولاي التي لاقت ترحيباً من فريق التشريفات في الرياض وأرسلت تقريراً للصحيفة عن القمة. وعادت أزولاي مرة أخرى، بحسب الصحيفة نفسها في عددها الصادر في ١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨ وكانت ضمن حاشية الرئيس الأميركي. ونشرت الصحيفة صورة للمراسلة من الرياض وعنوّنت مقالتها (إسرائيلية في أرض الإسلام).

وتقول الصحافية: « بعد وصول الطائرة إلى مطار الرياض الدولي، قام ممثل وزارة الإعلام السعودية بمنحها بطاقة الصحافة السعودية الرسمية، وأنها افتتحت مكتباً مؤقتاً للصحيفة (الإسرائيلية) في العاصمة السعودية..ولفتت الصحافية في تقريرها الذي وصل مباشرة من الرياض، أنها فوجئت عندما وصلت إلى غرفة الصحافة وشاهدت لافتة وقد كتب عليها باللغة الإنكليزية صحيفة (يديعوت أحرونوت)، مؤكدة أن جميع هذه الإجراءات تمت بعلم وبموافقة من السلطات الرسمية في المملكة. مؤكدة أن ممثل وزارة الإعلام السعودية كان في انتظارها في بهو الفندق وقال لها: (إنه يأمل أن يتم السلام هذه المرة بين (إسرائيل) وجميع الدول العربية).

وفي ١٦ كانون أول (ديسمبر) سنة ٢٠١٠ نشرت وكالة الأنباء الفرنسية خبر زيارة أبرز المؤرخين الجدد في الكيان الاسرائيلي افي شلايم الرياض بدعوة من الأمير تركي الفيصل، وألقى محاضرة في مركز الملك الفيصل للأبحاث والدراسات الاسلامية، واكتشف حينذاك «براغماتية» السعوديين واستعدادهم للاعتراف باسرائيل مقابل قيام الدولة الفلسطينية. والتقى شلايم في زيارته الرياض التي دامت اسبوعاً دبلوماسيين ورجال اعمال واكاديميين سعوديين، وقال أن الذين التقاهم كانوا «براغماتيين» ومستعدين للاعتراف بحق اسرائيل بالوجود اذا ما قامت دولة فلسطينية ضمن حدود العام ١٩٦٧.

يمكن في ضوء ما سبق فهم خلفية قيام موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية بإعادة نشر مقالات كتّاب سعوديين (وضعت أسماؤهم ضمن قائمة أطلق عليها قائمة العار) خلال الحروب الاسرائيلية على غزة، وأيضاً فهم سر لقاءات الصدفة بين تركي الفيصل ومسؤولين اسرائيليين وكذلك محازبيه من قبيل أنور عشقي وأضرابه، وكذلك حوار الأديان الذي شرع الباب أمام الإسرائيليين للدخول المريح الى عالم العرب..

الفيصل مع أيالون نائب وزير الخارجية الاسرائيلي

حوار الأديان الذي رعاه الملك عبد الله، وعقد من أجله عدداً من المؤتمرات في مدريد في تموز (يوليو) ٢٠٠٨، ونيويورك في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ وتتويجاً بافتتاح (مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان) في فيينا في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢ واختيار الحاخام الأرثوذوكسي الإسرائيلي دافيد روزين ضمن مجلس إدارة المركز المؤلف من تسعة مقاعد. وقد شكر روزين الملك عبد الله على (شجاعته في تعيين حاخام إسرائيلي ضمن مجلس إدارة المركز). ولم يتردد الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز في أن يخاطب الملك عبد الله معلناً تأييده للمبادرة السعودية للسلام، وجلس الملك على المائدة مع شيمعون بيريز، ولم يكن في ذلك حرج.

أخطر نتائج تلك الحزمة التطبيعية المنتظمة هو ما ورد على لسان الرئيس الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز إبان العدوان على قطاع غزّة في تموز ـ آب ٢٠١٤، إذ قال في مؤتمر صحافي عقده في بئر السبع ونقلته الإذاعة الإسرائيلية العامة: «أن هذه هي الحرب الأولى التي تشنها تل أبيب وغالبية العرب معها»، مشيراً إلى «أن العالم العربي يمارس العزلة على المقاومة الفلسطينية».

إن ذروة تظهيرات التطوّر في العلاقة بين النظام السعودي والكيان الاسرائيلي ما جاء في تفاصيل اللقاء الذي جمع مستشار الأمن القومي الاسرائيلي السابق يعقوب أميدور ورئيس الاستخبارات العامة الأسبق في المملكة السعودية الأمير

تركي الفيصل. فقد تناول الأخير أهم مجال للتعاون السعودي الاسرائيلي وهو إيران، القاسم المشترك في العلاقة بين الطرفين. وذكّر الفيصل بالمبادرة السعودية للسلام مع اسرائيل وقال بأن «إسرائيل لديها سلام مع العالم العربي، واعتقد أن بإمكاننا مجابهة أي تحدي، ومبادرة السلام العربية المقدمة من السعودية في العام ٢٠٠٢ تقدم أفضل معادلة لتأسيس السلام بين إسرائيل والعالم العربي...»

وأثنى الفيصل على كلام الجنرال أميدور بقوله «كما قال الجنرال، فإن التعاون بين الدول العربية وإسرائيل لمواجهة التحديات مهما كان مصدرها سواء كانت إيران أو أي مصدر آخر ستكون مدعمة بصورة أقوى في ظرف يكون فيه سلام بين الدول العربية وإسرائيل، ولا أستطيع أن أرى أي صعوبات بالأخذ بذلك.» وتابع قائلا: «أقول دائماً للمشاهدين اليهود أنه وبالعقول العربية والمال اليهودي يمكننا المضي قدماً بصورة جيدة، وفكروا ما يمكن تحقيقه في المواضيع العلمية والتكنولوجيا والمسائل الإنسانية والعديد من الأمور الأخرى التي بحاجة إلى النظر إليها..»

الملك عبدالله حوار أديان، أم حوار مع الصهاينة؟

من جانبه، أبدى الجنرال الاسرائيلي أميدور وجهة النظر الاسرائيلية على أساس أن ايران سوف تمتلك في يوم ما القدرة النووية بطريقة من الطرق وعليه «فإن هذا تهديد لوجودنا، ولن نسمح بحصول ذلك، بمساعدة الأمريكيين أو بدونهم، إسرائيل مستعدة للدفاع عن نفسها.» وأضاف الى ذلك دعم ايران لحزب الله الذي يملك «أكثر من مائة ألف صاروخ وقذيفة، والعديد منها دقيق ويهدد وسط إسرائيل وأهداف أخرى حساسة داخل إسرائيل..»، وراح يتحدّث عن نشاط ايران في سوريا الأمر الذي يجعلها قضية مشتركة مع الجانب السعودي، على قاعدة منع ايران من بناء قاعدة للانطلاق منها إلى إسرائيل..ويمضي في شرح الأخطار المتخيّلة للوجود الايراني في الإقليم بأن الايرانيين « يحاولون بناء شبكة للإرهاب حول العالم من أفريقيا إلى آسيا، ومن آسيا إلى أوروبا وهذه حرب مستمرة..»[٤].

خلاصة الأمر، إن ما كان يطلبه بن غورويون بأن تكون السعودية المدخل لتطبيع العلاقات بين اسرائيل والعرب بات حقيقة شاخصة، فقد أنجزت دون علاقات رسمية ما لم تنجزه مصر والاردن والمغرب مجتمعة. يكفي أن اسرائيل لم تعد في قائمة الأعداء بل تقترب من صفة الدولة الحليفة وليست الصديقة فحسب..

ونختم بتقريرين نشرا في ١٣ نيسان الماضي، الأول في موقع "Veterans Today" الأمريكي المختّص بالشؤون العسكرية عن إبرام مذكرة تفاهم حول التعاون العسكري المشترك بين إسرائيل والسعودية في البحر الأحمر منذ العام ٢٠١٤. ونشر الموقع أسماء الجنرالات والضباط السعوديين والرمز العسكري لكل منهم والذين شاركوا بدورات عسكرية بحيفا عام ٢٠١٥.

يستند الموقع سالف الذّكر إلى وثيقة كشف عنها أحد المسؤولين في حزب «ميرتس» الإسرائيليّ، حيث خلص الاتفاقَ، إلى أنّ السعودية وإسرائيل ستديران مضيق باب المندب وخليج عدن وقناة السويس، بالإضافة إلى الدول المطلّة أيضًا على البحر الأحمر.

الموقع ذكر أيضاً أن إسرائيل استضافت عدداً من الضباط السعوديين للمشاركة في دورات تدريبية عسكرية في قاعدة البولونيوم من ميناء حيفا في عام ٢٠١٥.

وقال الموقع إنّه بحسب الاتفاق السعوديّ– الإسرائيليّ: «ستقوم الدولتان بمُحاربة العناصر الإرهابيّة التي تنشط بالقرب من البحر الأحمر، بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط». وبناء على مصادر اسرائيلية فإن طاقمًا مُشتركاً من البلدين يُدير هذه العمليات، حيث يترأس الجانب الإسرائيلي الجنرال دافيد سلامي، أمّا الجانب السعوديّ فيترأسه الميجور جنرال صالح الزهراني[٥].

وتحدّث الموقع عن التعاون العسكري المشترك بما يشمل تدريب العسكريين السعوديين في اسرائيل والتنسيق العملياتي في البحر الأحمر ولا سيما في مضائق تيران.

في اليوم نفسه، نشرت صحيفة (الواشنطن بوست) تقريراً للكاتب بعنوان (How two Red Sea islands shed light on secret relations between Israel and Saudi Arabia) جاء فيه: ليس لدى الدولتين علاقات رسمية، ولكن هناك ايحاءات بالتعاون الهادىء - أو على الأقل حوار استراتيجي - حول قضايا محدّدة مثل النفوذ الإيراني في المنطقة.

موشي أيالون، وزير الدفاع الاسرائيلي كشف عن أمرين: ان عودة تيران وصنافير الى السعودية تمّت بالتوافق بين أربع دول: الولايات المتحدة، اسرائيل، السعودية، مصر، وثانياً أن السعودية هي من تتحمّل مسؤولية تسهيل مرور السفن الاسرائيلية[٦].

ويبقى السؤال الكبير: هل دخلت السعودية في مرحلة الشراكة الاستراتيجية الكاملة؟

ثمة، دون ريب، عوامل تسهّل هذه المهمة وعلى رأسها:

- حالة التشظي التي تعاني منها الأمة العربية والاسلامية نتيجة الحروب والخلافات السياسية والاقتصادية.
- حملة الشيطنة المفتوحة ضد حركات المقاومة التي تقودها السعودية عبر مكائنها الاعلامية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية..
- انهيار النظام الرسمي العربي الذي يؤول الى إسقاط آخر مرجعية رسمية يمكن الاستناد اليها في إقامة علاقة مع الكيان الاسرائيلي.
- غياب المرجعية الايديولوجية القومية والدينية التي يمكن الاعتصام بها إزاء هذا النوع من الجنوح نحو علاقات على حساب قضايا الأمة ورهاناتها المصيرية..

وفي الأخير، فإن المرحلة المقبلة سوف تشهد تحدّياً كبيراً على مستوى قبول أو رفض شعوب المنطقة والسكّان في المملكة السعودية لجهة التعامل مع مخطط إدخال الكيان الاسرائيلي الى المجال العربي والاسلامي وتقديمه بوصفه كياناً طبيعياً يمكن التعايش والدخول في شراكة استراتيجية معه..

هوامش

(1) Askar H. al-Enazy, " The Creation of Saudi Arabia: Ibn Saud and British Imperial Policy, 1914-1927" (London: Routledge, 2010), p. 105-106, 109, 111

(2) This article (WikiLeaks: US, Israel, and Saudi Arabia Planned to Overthrow Syrian Govt. in 2006) originally appeared on MintPressNews.com and was used with permission ; see Julian Assange on: https://www.youtube.com/watch?v=W3HWiydFlJc&feature=youtu.be

(3) https://wikileaks.org/gifiles/docs/12/1233507_re-humint-mossad-covert-assistance-to-saudi-intelligence-.html

(4) http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/05/06/prince-turkey-saudi-israel-iran-threat

(5) http://www.veteranstoday.com/2016/04/13/formation-of-joint-militia-between-saudi-arabia-and-israel-in-red-sea/

(6) https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/04/13/how-two-red-sea-islands-shed-light-on-secret-relations-between-israel-and-saudi-arabia/

مستقبل الخطاب.. مستقبل الدولة السعودية

الغذّامي.. السلفي الحديث!

(الحلقة الخامسة)

تساؤل برز في عهد الملك سلمان هو: ما طبيعة الخطاب الذي ينتج في المملكة السعودية؟ من هو المستهدف بالخطاب؟ وما علاقة هذا الخطاب بالهوية وتالياً بمشروع الدولة؟ وهل يعبّر الخطاب عن عموم المكوّنات السكّانية؟ وهل ينسجم مع متطلبات الدولة الوطنية؟ وما تأثير هذا الخطاب على مستقبل المملكة؟

خالد شبكشي

الغذامي رجع الى كتاب (الوصايا) للشيخ محمد مهدي شمس الدين لمقاربة ما وصفه (الفخ النّسقي)، بدعوة الشيخ للشيعة ألا يقعوا في فخ الأقلوية، أي رفض تصنيفهم بكونهم أقلية مهما حمل هذا التصنيف من الإغراءات «بل سيكونون سببا لإضعاف البنية الوطنية لكل مجتمع يجتمعون إليه وفي إضعاف وحدة الأمة». واختار الغذامي فقرة أخرى من وصايا الشيخ شمس الدين حول خشيته من أي «عمل يزيد من درجة الهواجس والمخاوف عند المسلمين الآخرين»، حينما يأخذ الشيعة بنظرية الأقلية وما يستتبعها من وصف للمظالم الواقعة عليهم بأنها بسبب كونهم شيعة[1].

الغذامي وعلى طريقته الانتقائية في مقاربة هذا الموضوع، اختار ما يتناسب مع نزوعه الذاتي، وبدلاً من مناقشة العوامل المسؤولة عن توليد الشعور الاقلوي وتداعياته، عمد الى محاكمة الشيعة على أساس نزوعهم الأقلوي، وتحميلهم المسؤلية كاملة عن هذا النزوع، وإخلاء مسؤولية الدولة وسياساتها.

لابد من إلفات الانتباه إلى أن الأقلية المقصودة في مناقشة الغذامي تنطبق بدرجة أساسية على الشيعة في السعودية. وعليه، تفترض المناقشة استحضار جملة عناصر ثقافية وسياسية وتاريخية وفقهية وإجتماعية لفهم جوهر المشكلة من أبعادها المختلفة. يملي ذلك مناقشة برنامج الاندماج الوطني، ومدى الجهود المبذولة لناحية استيعاب المكوّنات السكانيّة في مشروع الدولة. هي دون ريب مسؤولية مشتركة لدى الشيعة والنظام السياسي. ومن الجدير بالذكر أن الشيعة، في السعودية على الأقل، بذلوا جهوداً كبيرة لجهة تأهيل شروط اندماجهم الوطني. كتابات كثيرة انتشرت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي حول «المواطنة» و«التعايش» و«الدولة الوطنية» و«الوحدة الوطنية» ومفاهيم ذات صلة مثل «التعددية المذهبية» و«التسامح الديني». ومن المناسب الإشارة الى أن الكتابات هذه صدرت عن أولئك الذين ربطتهم علاقة وثيقة مع المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

في واقع الأمر، أن الطائفة الشيعية في السعودية بوصفها مكوّناً في

الغذّامي.. التخندق وراء المنطقة والطائفة

المجال الشيعي، تجاوزت إشكالية العلاقة مع الدولة في عصر الغيبة، وفق التفسير الشيعي الكلاسيكي القديم، ونجح القادة الشيعة في صوغ اجتهادات رصينة في مجال العلاقة بين المجتمع والدولة، بما يزيل أكبر عائق ربما أمام انفتاح الشيعة على الدولة بدرجة أساسية. يبقى السؤال: هل الدولة نجحت في استيعاب الشيعة وإدماجهم؟

في المبدأ، لا يمكن تصوّر احتماء جماعة بإطار ضيق في حال كان الإطار الأوسع يمنحها الشعور بالأمان والحماية. بكلمات أخرى، لا يمكن أن يحتمي الشيعة بالعنوان الأقلوي في حال وفّرت الدولة عنواناً وطنياً حقيقياً يكفل اندماجهم واستيعابهم. فهل فعلت الدولة ذلك؟

الجواب لا يكون على طريقة الغذامي بأن الشيعة بحاجة الى طمأنة الآخرين إزاء هواجسهم، لأن مثل هذا المطلب موجود لدى الشيعة سواء بسواء وربما بدرجة أكبر. وكان يفترض أن يلوذ الغذامي بمفاهيم الدولة الوطنية وأن يؤكد على مبدأ المواطنة، ودولة القانون لكونهما ملاذاً آمناً لكل الأفراد بصرف النظر عن انتماءاتهم الفرعية (المذهبية أو الإثنية)، بدلاً من الانحباس في الواقع المعلول والبناء عليه أو اعتماده مرجعية يلزم الاحتكام إليها..

فكرة الاندماج الوطني لا تتوافق مع فكرة الاقلية، ببساطة لأن الأولى مصمّمة لإنهاء الثانية كحالة مجتمعية شاذة تتعارض مع عمل الدولة الوطنية. ما ينقله الغذامي عن الشيخ شمس الدين يتصّل على وجه الخصوص بالشيعة حصرياً وهذه نصف المهمة، ولكن الإندماج عملية مشتركة وذات طابع متعدّد وليس أحادياً. فحتى لو هيّأ مكوّن إجتماعي ما كل الشروط المطلوبة للإندماج، فإن تحقيق ذلك يتوقف على استجابة الدولة وقدرتها الاستيعابية. فالدول الشمولية وخصوصاً في مشرقنا العربي فشلت في سياسات الادماج بفعل نزوع التسلّط لدى الطبقات الحاكمة على خلفيات مذهبية وقبلية ومناطقية..

يفاجيء الغذامي قارئه بالخلط بين ما هو سياسي وما هو عقدي، وبين ما هي حقائق سياسية وبين ماهي حرب دعائية. دهشة تصيب المراقب وهو يقرأ فقرة من مقالة للغذامي يقول فيها ما نصّه: «فالحوثيون اشتهر عنهم الاستعانة بالسحر والتمائم يحصن بها الزعيم نفسه لتحميه من الصواريخ ومن محاولات الاغتيال، وكذا يعد جماعته بالجنة ويضمنها لهم..». مثل هذا النص تجده في خطب شيوخ الفنتازيا الفضائية من مثل محمد العريفي، وسعد البريك الذين أسهبوا بتساهل في رمي الحوثيين بما لا يصدّقه عاقل، ولم يرد في أدبياتهم ولا تجاربهم ولم يحكه عنهم مصدر محايد.

من الواضح، أن الغذامي خضع لتأثير ما روّج له السعوديون في حربهم على اليمن في ٢٠٠٩ و٢٠١٥ وغاية ما تظهر المشاهد التي تمّ بثها على مواقع الاتصال الاجتماعي أنها مشاهد تبعث على السخرية، ويراد استخدامها لتبرير هزائم الجيش السعودي بدعوى أن الحوثيين لجأوا الى استخدام السحر.. فمن يا ترى وقع تحت تأثير الثقافة التلفزيونية؟!

ينقلب الغذامي على تجربة ذاتية له مع ثقافة الصورة حين استطاع أمين عام حزب الله حسن نصر الله أن يحقق ما عجز عنه أي من القادة العرب في حرب ٢٠٠٦. تناول تأثير الصورة وقوتها في تلك الحرب وقال: «إن الصور التي رأيناها طوال ٣٣ يوماً عبر الفضائيات، أعادت للمواطن العربي والمسلم الضمير المنتصر، وهذا ما لم تستطع القصائد الحماسية فعله»، مضيفاً: «في الماضي، خدعتنا الخطابة البلاغية التي انتهت في عهد الصورة... خلال خمس سنوات لم أشهد خطاباً واحداً يخلو من البلاغة الرنانة، إلا خطاب الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، الذي يسير وفق ما تتطلبه المرحلة، التي لا تعتمد إلا على الفعل قبل القول البليغ»، واصفاً إياه بـ «خطاب المرحلة بكل المقاييس العلمية، التي تتماشى وثقافة الصورة، خصوصاً خطابه الأول الذي أعلن فيه عن تدمير البارجة الإسرائيلية»[٢].

حينذاك، لم يكن الغذامي أسير نسق إيديولوجي أو ثقافي محدّد يتلبّس قراءته، كما عليه الحال الآن حيث تبدو الأشياء مربكة، مضطرّبة، بلا معنى. وعيه الجديد يملي وبأثر رجعي قراءة مختلفة، وكأنه ينتقم لما يعتقده الآن «خدعة» وقع فيها لأنه ناصر ما كان يراه نصراً للأمة، فإذا به، وفق منظوره الجديد، يقع تحت وطأة خدعة بصرية.

يجنح الغذامي الى وضع فرضيات، في جوهرها منتجات غير واقعية لمخيال بات موجّهاً نحو الخصومة مع نموذج شيعي يرسم له صورته، ويضع له خصائصه التي هي ليست أكثر من تصوّره الخاص إزاء الآخر. فهناك نموذجان للتشيع: نموذج يمثّله الشيخ الراحل محمد مهدي شمس الدين والنموذج الايراني المرتبط بولاية الفقيه والإمام المهدي والمسؤول عن إبراز جوانب: الاقلوية، المظلومية الظالمة ومتوالياتها. من شأن هكذا تصنيف إختزالي أن يعيد إحياء التصورات الكلاسيكية عن التشيّع، حين كان يسم التشيع الفارسي بالتطرّف، والغلو والتشيع العربي بالاعتدال والتسامح، ليتبيّن فيما بعد، أي بعد دراسات عميقة وجديّة لتاريخ التشيّع أن العكس هو الصحيح تماماً، ليثبت على حد هاينز هالم بأن الغلو، كما التشيّع، نشأ على أرض عربية خالصة، وهي العراق، وكان مصدره الكوفة[٣].

تخيّل شكل دولة يتمّ محاكمة مواطنيها، على أساس قضايا تقع خارج حدودها لإثبات وطنيتهم، فتكون الوطنيّة وفق معايير مذهبية

وسواء كان الغذامي قد خضع تحت تأثير التصوّرات الكلاسيكية عن التشيّع التاريخي، فإن تلك النمذجة للتشيع سواء على خلفية قومية (عربي/ فارسي)، أو سواء كانت على خلفيات أخرى فكرية أو مدرسية أو حتى حزبية، فإن القراءة التي يقدّمها الغذامي للتشيّع تفتقر الى المواكبة، ولا تغوص عميقاً في خارطة التحولات التي شهدها التشيع خلال العقود الأربعة الماضية، وإن ما يعتقده الغذامي تشيّعاً بات من الماضي، ومن يراه متطرّفاً ربما حجبت العصبية الرؤية عن جوانب الاعتدال في مواقفه.

ومن المؤكّد، أن لا المرجعية الدينية في ايران ولا أي من وكلائها وجهّوا الشيعة العرب في أي بلد نحو التمرّد والقطيعة مع نظرائهم في بلدانهم، وإذا كانت هناك من نصيحة صدرت عن المرجعية الدينية الشيعية سواء في ايران أو العراق فهي تلك التي تدعو الى الاندماج والتعايش مع شركائهم في الوطن. وإن القول بأن إيران تسعى «لفصل الشيعي عن وطنه وتحويل ولائه كي يتبدى الشيعي خائنا لأرضه وأهله ويستبدل بهم أهلاً غير الأهل، وداراً موعودة غير وطنه الأم» ، فهذا كلام مرسل لا دليل عليه، وإنه نتاج الخصومة التي يجيز فيها كل طرف لنفسه رمي خصمه بما ليس فيه.

ما هو غير واقعي أن يتحدث الغذامي عن تلك «الثنائية الوطنية» التي ولدت فجأة حسب قوله، وأرجع سبب نشأتها الى إيران ونموذجها الشيعي، وكأن ما قبل ذلك كان الشيعة والسنة في حال انسجام تام بوجود الدولة الوطنية. والحال، أن الاستقالة الشيعية كانت مسؤولة عن الإنسجام المضلل، وحين تحرّر الشيعة من قيود التاريخ والفقه

والتصوّرات الكلاسيكية للمفاهيم الشيعية مثل الغيبة والتقية وكربلاء والشهادة وبدأوا المطالبة بحقوقهم أسوة بنظرائهم في الوطن أصبحوا منبوذين، وكأن مقولة الاسرائيلي عن الفلسطيني بأن الفلسطيني الطيب هو الفلسطيني الميت تنبعث في رداء مذهبي فيصبح الشيعي الطيب، وربما الوطني، هو الشيعي المستقيل.

يكرر الغذامي أمثلة لا نصيب لها من الحضور الا في مخيلته وحده وننقل حرفياً ما كتبه: «ويصبح الناقد ناصبياً وطائفياً، وهذه من أشد أسلحة الغازي في تدمير خصومه معنوياً، مثلما أبعد السيد الطفيلي، وتم نفي علي الأمين من لبنان، وتتم محاصرة السيد السيستاني في العراق لأنه ضد ولاية الفقيه"[٤]. وحين نعود الى الواقع، سوف نجد أن الطفيلي لا يزال يعمل من مسقط رأسه ولا يزال يتهجم على حزب الله ويقذفه بكل مشينة، ولايزال الأمين في لبنان، ولا يزال المسؤولون الايرانيون يتردّدون على بيت المرجع السيستاني ويصغون إلى نصائحه وإرشاداته.

ومع ذلك، فإن الانغماس في وقائع خارج الحدود ينفي إطارية الدولة والوطن، ويجعل من نفسه معنياً بمناقشة شؤون الآخرين. بكلمة أخرى، أن ثنائية ايران ـ السعودية في ترجمتها الثقافية والسياسية هي نقيض الدولة، لأن المسكون بتلك الثنائية يصبح متحرّراً من مرجعية الدولة، فقد بات فارساً في ساحة حرب تتوارى فيها الحدود، وتصبح الطائفة والفئة والجماعة الخاصة وحدها الهوية النهائية وهي تفرض شكل التعبير عنها.

في النتائج، توحي قراءة الغذامي لـ «الآخر» المتمثل في ايران والتشيع والشيعة بكل أصنافهم وكأنه تحوّل الى حكواتي موتور، أو بالأحرى حكواتي بنسخّة مطوّرة. فمنذ تخلى عن اختصاصه في النقد الادبي ودخل الى مجال اختصاص آخر يتطلب أدوات مختلفة صار مبتدئاً في المجال الجديد، وإن محاولة توظيف اختصاصه الأدبي في تفسير الوقائع السياسية لم تكن موفّقة بل كان أشبه بكائن فضائي يمارس ببلاهة مهنة الغوص في المحيطات.

تنبىء نوعية المعطيات التي يستخدمها الغذامي في مقالاته حول إيران والتشيّع، أن الرجل هبط من مكان ما في الكون على آخر نقطة في سياق تاريخي له ما قبله وما يصاحبه ويتفاعل معه وما يراكمه للمستقبل. على سبيل المثال، إن قراءة الغذامي للتشيّع ليست تاريخية ولا تبدأ من حيث انتهت حركته، بل من حيث نقطة الصراع الذي ينغمس فيه هو. ولذلك، تبدو قراءته بلا مواكبة، وخارج سياق حركة تطوّر التشيّع، بمعنى آخر إنها قراءة سياسية وأيديولوجية بامتياز وليست قراءة تاريخية ومعرفية. وفي النتائج، لا السياسي يفيد من قراءة الغذامي للتشيّع ولا الفكري كذلك، لأنها تخلو من الدقة والمتانة، وهي أشبه ما تكون بتفسير شخصي شديد الإنغلاق والسذاجة، وإن أقصى ما تفصح عنه هي أنها تظهر منسوب وعيه بالتشيع في لحظة تاريخية محدّدة.

في مقالته (نحن وإيران توحش ام واقعية) يذكّر الغذامي بتنظيرات اسبينوزا في القوة وقوانين الطبيعة المشرعنة للاستعمار، إذ تصبح هيمنة القوي على الضعيف حقاً طبيعياً لا مراء فيه، لأن للطبيعة الحق في أن تفعل ما تشاء، وفي هذه الحال تصبح القوة، وليس أي قيمة أو عنصر آخر، وحده الفيصل في المعادلة، وهي، أي القوة، من يقرر حقوق الفرد. الغذامي يعيد إنتاج تلك الفكرة مؤكّداً على «أن الأمم لا تحجم عن ابتلاع غيرها إلا إذا هي عجزت عن هذا الهدف» ولا رادع أخلاقي أو قانوني يحول دون تحقيق ذلك.

ما يبعث على الغرابة أن الغذامي يوظّف قانون التدافع في القرآن الكريم ويفسّره بطريقة تخدم فكرة القوة لشرعنة عدوان السعودية على اليمن بما نصّه: «أرى أن عاصفة الحزم ستكون المفتاح العملي لتحقيق قانون التدافع حتى ليشعر الراغب في التعدي أنه غير قادر على تحقيق خططه، وحينها يأتي قانون الواقعية»[٥]. ويزيد الأمر حيرة حين يتكّل الغذامي على العدوان السعودي على اليمن من أجل الانتقال بإيران من التوحّش الى الواقعية، في ربط يبدو شديد التعسف بين العدوان وزحزحة الموقف الايراني الافتراضي.

برغم من أن المقالات التي كتبها الغذامي أريد لها أن تكون في سياق ثقافي موحّد، فإنها تفتقر الى «تاريخ صلاحية» طويل الأمد. فهي لا تقدّم رؤية استراتيجية بعيدة المدى، بل تعكس خطاب المرحلة التي يعيش فيها. وبإمكان المرء أن يعود اليها في أزمنة لاحقة للتعرف على نوع الخطاب الذي كان ينتج في المملكة السعودية في هذا الوقت. بكلمات أخرى، أن نوع المقالات التي كتبها الغذامي في هذا السياق السجالي ذات أجل محدود، وتكون في عهدة التاريخ لحظة خروجها الى العلن.

يمكن تفسير التحوّل الخطابي لدى الغذامي على هذا النحو: أن ثمة مدارس فكرية وأدبية تمنح أتباعها فرصة إخراج أجمل ما لديهم وفق منهج تفكير ترسمه لهم فتعيرهم محاسنها. وعلى العكس، فإن مدارس أخرى تزرع في أتباعها كل الشرور الكامنة فيها، فتحيلهم ممثلين عنها لا عن أنفسهم. في ضوء هذا التفسير، كان الغذامي ناقداً أدبياً ليس لأن نجد والوهابية كعقيدة نبتت وترعرعت فيها، منحتاه هذه الفرصة، ولكن سفره الى فرنسا ودراسته مناهج البحث العلمي والنقد الأدبي صقلت منه شخصية الناقد الأدبي. وحين قرّر العودة الى المنطقة والمذهب الوهابي، لما يمثلانه من نسق فكري فريد، لا بالمعنى المكاني والعقدي، انبعثت الصفات الأصلية لكليهما في شخصيته، وفقد صفته المكتسبه.

التناقض بين خطابي الدولة والطائفية ينصب فخاً ليس لمن يرفضون أصل فكرة الدولة كالتيار السلفي، ولكن لأولئك المؤمنين بها

لم يكن حال جمع من المثقفين السعوديين الذين قبلوا بملء إرادتهم الانغماس في منازلة النظام السعودي مع خصمه الايراني ليخرجوا أسوأ ما في النفس البشرية من قيم فاسدة، بأفضل من الغذامي فقد بات العقل النمطي مهيمناً.

في مقالة استفزازية بعنوان: (سؤال صريح لسدنة الخطاب الشيعي في الداخل)، بدا الكاتب والأكاديمي علي سعد الموسى كما لو أنّه يرضي منتقديه من التيار السلفي بتركيزه على زلّاتهم فيما يستثني خصومهم الشيعة.

اختار الموسى ساحة الخصومة، وقضاياها، ولغتها، وأخيراً أحكامها. وكان يوحي لمن لا أدنى معرفة له بمجريات الحوادث الواقعة، أن الشيعة و«داعش» على خط استواء في الإرهاب والعنف، هكذا تظهر من نبرة خطابه «لماذا هذا الصمت المطبق بعد وخلف كل حادثة إجرام أو إرهاب يكون فيها بعض دعاة الضلال والإرهاب أو بعض قوائم الموت

من مذهبكم ضلعاً في هذه الجرائم؟». لكل من يقرأ هذا المقطع سوف يتولّد لديه انطباع بأن ثمة عمليات إرهابية متنقلة ينفّذها مقاتلون شيعة بصورة منتظّمة، وأن هناك رجال دين ودعاة من الطائفة الشيعية يتولّون مهمة التحريض على تلك العمليات، في صورة معاكسة تماماً للواقع.

ولأن البيّنات تكشف صدق الدعوى، وبدلاً من إيراد أدلة من داخل المملكة، فتح الموسى الأفق على مصراعيه، في سياق الصراع الطائفي المحتدم في العراق والمنطقة كأحد تمثّلات الصراع الاقليمي بثنائيته السعودي الايراني.

يطلب الموسى من كتّاب ودعاة الشيعة في الداخل إدانة «جرائم الحشد الشعبي في العراق ومجازر حزب الله في سورية» في مقابل إدانة كتّاب الصحف المحلية في المملكة للتفجير الإرهابي في «القديح». تبدو المقايضة مفزعة حين تصدر من أكاديمي وليبرالي الى حد ما، فنحن أمام حالة غير مسبوقة، حين يراد منك دفع ثمن دم أبناء وطنك في قضايا تقع خارجه، فضلاً عن كونها ملتبسة تختلط فيها الحقيقة بالزيف.

في العراق وسوريا الضحايا يتساقطون من أطراف الصراع كافة، وإن الانحياز المطلق الى أحدها يطيح صدقية الدعوى، بينما في «الدالوة» و«القديح» و«العنود» و«سيهات» و«المشاهد» في نجران و«محاسن» الأحساء ليست مواجهة مسلّحة بين طرفين بل هي عمليات اعتداء موصوفة يرتكبها أشخاص من مذهب معيّن ضد أتباع مذهب آخر ليس طلباً لثارات قبلية سابقة، ولا بحثاً عن مغانم مادية محدّدة، بل هو التحريض الطائفي الذي دفع هؤلاء الانتحاريين للبحث عن جنّة عبر الانغماس في أجساد الابرياء المصلين في معظمهم.

أبقى الموسى على نبرة خطاب مرتفعة ومضى في توصيفاته الى ذروتها، فقال عن مدينة العوامية بأنها «كانتون مغلق» بفعل «دعاة الضلال والإرهاب»، وقال عن خطب الشيخ نمر النمر النقدية لسياسات التمييز التي يتبعها النظام السعودي ضد الشيعة بأنها «جرائم»، ولم يثبت الموسى، ومن ورائه القضاء السعودي، دليلاً واحداً على أن الشيخ النمر دعا الى حمل السلاح أو حرّض على العنف. وقد ردّ على اتهامات سابقة للسلطات السعودية بمطالعة مطوّلة بتاريخ ٦ رمضان ١٤٢٩هـ الموافق ٧ سبتمبر ٢٠٠٨ حرّم فيها التعدي على مؤسسات الدولة وقال: «لا يجوز للمتظاهرين التعدي على الحقوق العامة فضلاً عن الحقوق الخاصة، وعندما يتعدى بعض المتظاهرين على حق عام أو حق خاص، فإن الممنوع والمحرم شرعاً هو التعدي على الحقوق وليس التظاهر»[٦].

وقال في خطبة له بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ٢٠١١، أي في ذروة الحراك الشعبي في المنطقة الشرقية: أن «المنهج العام لحراكنا في مقارعة الظلم والسلطات الظالمة، يعتمد على زئير الكلمة، ومنهج السلطات يعتمد على ازيز الرصاص والترهيب والتنكيل والقتل والسجن»[٧].

نقل الموسى عتب وغضب والد أحد الضحايا في منطقة العوامية والذي لم يسمّه واكتفى بحرفي (م. ش)، وقال بأن أصابع الغدر قتلته في الشارع العام للعوامية «وهو يقوم بمهمته العسكرية في حماية خروج طالبات مدرسة ثانوية». وختم هذه القصة «فلم يأت إلى خيمة العزاء فرد واحد منكم جميعاً أيها الإخوة».

ما يغيب عن الموسى وغيره ممن يطالبون كتّاب ورجال الدين الشيعة بالإدلاء بمواقف في شؤون محلية، أن المنطقة التي يقطنها الشيعة كانت مسرحاً لنشاط أمني مكثّف منذ بدء الحراك السلمي في محافظة القطيف منذ مارس ٢٠١١، وسقط على إثره نحو ٣٠ شهيداً برصاص قوات الأمن السعودية، ولن يتذكّر الموسى إسم واحد منهم، فضلاً عن أن يستنكر استخدام الرصاص ضدّهم، وهؤلاء لم يسقطوا في مواجهات مسلّحة بل في مسيرات سلمية أو في اقتحامات لفرق أمنية على أحياء أو ملاحقات لأفراد مطلوبين للداخلية لا بسبب ارتكابهم جرائم قتل أو سرقة بل لأنهم شاركوا في مسيرات رفعوا فيها لافتات تطالب بالافراج عن المعتقلين من كل المكوّنات السكانية بمن فيهم المعتقلين من التيار السلفي الذي حرّض على قتلهم وكفّرهم أو بالحريات السياسية والدينية.

سقط عدد من هؤلاء والكاميرات معلّقة حول رقابهم لأنهم كانوا يقومون بتوثيق المظاهرات بمن فيهم الشاب علي الفلفل وكان في طليعة الشهداء الذين سقطوا في الحراك السلمي، ولحقه آخرون مثل

الغذامي.. "كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا"!

ناصر المحيشي، وعلي قريريص، منيب العدنان، ومحمد الفلفل، وأكبر الشاخوري ومنير الميداني وغيرهم ممن سقطوا برصاص مباشر كان يستهدف القتل كما ظهر على أجسادهم.

لا يستحضر الموسى مثل تلك الحوادث، لأن ثمة بقعة عمياء تحول دون رؤية كامل المشهد، فيما يتكثف حضور الرواية الرسمية بكل تفاصيلها بما في ذلك البعد الدرامي. بتبنيه الرواية الرسمية كاملة دون إخضاعها كلياً أو جزئياً للفحص بما يجعل من العوامية معقل لعصابات إجرامية ويجعل من (م. ش) ضحية مهمة أخلاقية نبيلة «حماية خروج بنات الثانوية»!

لا يغني ذلك كله عن القول بأن ثمة عناصر غير مسؤولة ومنفلتة ومدسوسة تستغل أجواء الاحتقان للقيام بأعمال تتناسب وطبيعتها الإجرامية، ولكن في الوقت نفسه ليس هؤلاء من يمثّلون أهالي العوامية فضلاً عن المكوّن الشيعي بصورة عامة في المملكة. لاريب، أن هناك من يتعمّد تضخيم الأمور بهدف المساواة بين جرائم داعش الارهابية وبين حوادث نادرة تقع من أفراد لا يمثّلون سوى أنفسهم أو العصابة التي ينتمون اليها، وليس لها بعد سياسي.

تقسيم المجتمع على طريقة الموسى الى سنّي وشيعي لتحقيق مبدأ المحاكمة أو بالأحرى المقايضة: إدانة مقابل إدانة، تؤشّر الى نوع الخطاب الذي ينتج في المملكة السعودية، من قبل ليس الجاحدين بمبدأ الدولة، بل من المؤمنين بها. وللمرء أن يتخيّل كيف يكون شكل دولة يتمّ محاكمة مواطنيها، أو بعضهم، على أساس قضايا تقع خارج حدودها لإثبات وطنيتهم، فتكون الوطنيّة مصمّمة وفق معايير مذهبية. ولذلك خيّر الموسى شركاءه في الوطن بين تهمتين: الخوف أو الخيانة «وهذه ذروة الجرائم الإنسانية»[٨].

في النتائج، حين نخرج من فضاء السجال التفصيلي، سوف نواجه الحقيقة الصادمة المتمثّلة في أن مقالة الموسى تشي بعدم مرجعية الدولة الوطنية، ولو كانت كذلك لما طالب شركاءه في الوطن بمواقف من قضايا خارجية، كمن يضع شرطاً لوطنية البريطاني أو الأميركي من الأزمة المستفحلة بين الهند وباكستان، أو الحرب الدائرة بين بوكو حرام والحكومة الصومالية. والأنكى حين يصبح اللاموقف من هذه القضايا ذروة الجرائم الإنسانية.

من الضروري الإشارة إلى أن التناقض الحاصل بين خطابي الدولة والطائفية ينصب فخاً خطيراً ليس لمن يرفضون أصل فكرة الدولة كالتيار السلفي، ولكن لأولئك الذين تشكّل وعيهم السياسي والتاريخي في سياق الدولة نفسها.

يبدو الكاتب قينان الغامدي الأكثر تسامحاً في مقاربة المسألة الشيعية في المملكة السعودية لا على سبيل التعاطي معها كشأن وطني، أو حتى الإنطلاق من رؤية وطنية للحل، بل إنطلاقاً من تصوّر كون المكوّن الشيعي بات مشكلة يراد حلّها. وشأن الغالبية الساحقة من الكتّاب المحليين، فإن الغامدي يؤسس معالجته على تشخيص مبني في الغالب على الرواية الرسمية، وإن بدا الى حد ما متوازناً نسبياً. وأول ما يلفت هو العناوين التي ينتقيها لمقالاته التي تشي بانحياز الى الرواية الرسمية. في مقالته المعنونة (الشيعة السعوديون وإرهاب العوامية: اقتراح لولي العهد) ينبعث السؤال حول مبررات وصف «إرهاب العوامية»؟

حين تصبح الحقوق المشروعة للآخر هدفاً مشروعاً لمن يرى فيها مصدر تهديد، لا يكون هناك وطن ودولة وطنية وإنما نقيضهما

إقرار الغامدي بأن الشيعة يعيشون مواطنين من «الدرجة الثانية»، يتنافى مع حقائق أخرى وردت في مقاله ومن بينها تحميل الثورة الايرانية فساد العلاقة بين السنة والشيعة، وكأن ما قبل ذلك التاريخ كان النظام السعودي سواسيّاً أو أن المؤسسة الدينية الرسمية لم تكفّر الشيعة قبل ذلك، وأنهم كانوا يمارسون حرياتهم الدينية بصورة كاملة.

في حقيقة الأمر، أن الغامدي كما هو حال كثير من الكتّاب المحليين الذين قاربوا المسألة الشيعية من خارجها، يصوغ تصوّراته ومعالجاته من زاوية الصراع الايراني السعودي، ما يجعل مقاربته خارجية أكثر منها داخلية.

من تلك الزاوية يتم شيطنة العوامية بناء على معطيات حول طرق تهريب الاسلحة وتخزينها من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد، برغم من أن ذلك لو صح وحدث،فمثله يجري وربما على نطاق أوسع في مدن أخرى جنوبية وشمالية، والسؤال يبقى: من أين جاء الارهابيون بالأسلحة والمتفجرات؟

إن المبالغة في تصوير الخطر الذي يواجه المثقفين المحليين أو القادمين من مناطق أخرى من قبل المتطرّفين تبدو ضرورية لناحية تأكيد التصوّر النمطي عن منطقة القطيف، بكونها منتجة للتطرف على غرار التطرّف الوهابي في منطقة نجد. نقولات الغامدي لافتة، ومن بينها «إن العقلاء والمثقفين هنا، شبه مضطهدين اجتماعياً وتقريباً مغيبون وخائفون، لأنهم من الممكن جداً أن يتعرضوا للخطر» من متطرفي الشيعة، «أو أحد أتباعهم والمتحمسين لهم». ويثير المقطع أسئلة حول هوية «العقلاء والمثقفين» وكيف هم «مضطهدون اجتماعياً ومغيبون وخائفون» ومن هم «متطرفو الشيعة» و«أتباعهم والمتحمسين لهم»؟ أسئلة تتطلب ليس فقط الانتقال من «التعميم» الى «التخصيص» بل الأهم هو تقديم تعريفات محدّدة واضحة.

ما يلفت أيضاً في نقولات الغامدي قوله بأن «من يتبع - ولاءً - لولاية الفقيه..لا يتورعون عن ارتكاب أي جريمة، بل إنهم يكفرون بقية فرق الشيعة الأخرى..». فبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية، لم يسجّل حادثة قتل أو اعتداء على شخص على خلفية عدم الايمان بولاية الفقيه. وإن القول بوجود قلة تؤمن بولاية الفقيه في الوسط الشيعي هو كلام مرسل وغير دقيق أيضاً، لأن المرجعيات الرئيسة في المنطقة قاطبة (الخامنئي، الشيرازي، السيستاني، فضل الله، وغيرها) تعتنق مبدأ ولاية الفقيه ولكن تتفاوت في اطلاقها وتقييدها، والخامنئي والشيرازي مع اطلاقها، فيما السيستاني وفضل الله من أنصار ولاية الفقيه الواقعية.

لابد من إنصاف الغامدي في دعوته لإحترام حقوق الشيعة، وبقيّة المكوّنات السكانية سواء بسواء، في ممارسة الشعائر الدينية، والاقرار بحقّهم في «المطالبة بها «سلماً»، ومن واجب الحكومة تحقيقها، بل وحمايتها..». وإن القبول بمبدأ المطالبة بالوسائل السلمية يضفي، بالضرورة، مشروعية على الحراك الشعبي ويبطن إدانة لقوات الأمن لاستخدامها بالرصاص ضد المتظاهرين بصورة سلمية.

ولكن، استدرك الغامدي على مقالة زميله الموسى المعنونة «إلى سدنة الخطاب الشيعي» فعادت لعبة «المقايضة»: إدانة مقابل إدانة. ليست المشكلة في إدانة الفعل الارهابي مهما كان مصدره، بل في إرغام الآخر (الشيعي هنا) على تبني رواية خلافية في الحد الأدنى، ما يجعل التسامح في مقدمة الغامدي إزاء من يصفهم «إخواننا الشيعة» مشروطاً. المطلوب، كما يراه الغامدي هو إدانة «إرهاب العوامية» هكذا دون نقاش وضد كل من ينتمي الى هذه البلدة، سواء كان من شباب الحراك السلمي أو رموزه وعلى رأسهم الشهيد الشيخ نمر النمر.

تصويب الغامدي لمقالة الموسى بناء على نقص المعلومات لدى الأخير حول مثقفي الشيعة، ودرءً لمشكلة أخرى قد تنشأ من مقاربة المسألة الشيعية، ليس أحسن حالاً من مزاعم الموسى. يستند الغامدي على فرضية خاطئة بأن هناك مثقفين ومثقفات شيعة يستنكرون «إرهاب العوامية» ويكتبون في الصحف المحلية «لكن هؤلاء كلهم أو أغلبهم ليسوا مقيمين في المنطقة الشرقية..» وأن هؤلاء «يتعرضون لمضايقات،

وشتائم، وتهديدات من سفهاء وجهلاء الشيعة أنفسهم..». أمّا المقيمون في الشرقية، بحسب الغامدي، فهم «لا يستطيعون الجهر بآرائهم لا في «بعض خرافات مذهبهم»، ولا في «الإرهاب» عندهم، ولذلك يتجنبون الكتابة عن الإرهاب في المملكة بصفة عامة، حتى لا يتعرضون لانتقاد.. فهم يخافون من جحور «العوامية» ومخابئها، وتطرف بعض أهلها..».

من الواضح أن الغامدي يفرض معايير خاصة كيما يكتسب شخص ما صفة «المثقف»، وهنا يصبح المتمرّد على ذاته العقدية، أو المتماهي مع السلطة السياسية، أو المنسلخ من كينونته وحده المؤهل لنيل شهادة «المثقف». أما المتمسكون بهويتهم الثقافية وحقهم في الشراكة والتمثيل المتكافىء والتعبير عن ذواتهم بوسائل سلمية ومشروعة، فهم ليسوا مثقفين. وفي ظل احتدام الاستقطاب الطائفي يراد تصويرهم في هيئة إرهابيين، تماماً كما الارهابيين الذي يفجّرون في المساجد والجوامع والحسينيات.

ما يزيد الأمر غرابة، أن المشروع التنموي الذي يقترحه الغامدي لا ينطلق من إقرار بالغبن الذي أصاب بلدة العوامية وبلدات أخرى تعاني لأسباب طائفية محضة من التهميش والحرمان بل ينطلق من رؤية أمنية خالصة.

يقترح الغامدي توزيع منح أراضي وقروض ميسّرة على الأهالي وإرغام الحكومة الجميع «الانتقال إلى الموقع الجديد بقوة النظام، ثم تباشر إعادة تخطيط تلك الأماكن من جديد واجتثاث منازلها – مع ما تحتها وما حولها من جحور ومخابئ..». الطريف أن مقترح المشروع مقدّم لوزير الداخلية، وكأنه استشارة أمنية أكثر من كونه حلاً سياسياً لمشكلة في الأصل سياسية ولسيت أمنية.. الأطرف من المقترح هو النتيجة المرجوّة، أي أن إتمام «رشوة» المشروع التنموي لأهالي العوامية سوف تطمئن إخوته الشيعة ومن ثم سيضطلعون بمهمة الاستنكار «سيتحدثون، ويكتبون بحرية، ويشاركوننا في الشجب والاستنكار..».

علي سعد الموسى: الوطنية بمنظار طائفي!

خاتمة المقالة تفشي المخبوء في ثناياها، فهو يستعرض ما يعتقده «حقيقة «العوامية»، وما تسببه من رعب وقتل وإرهاب لرجال الأمن، ولبقية المواطنين الذين يعيشون هناك، أو يزورونها، فالإرهاب لا مذهب له ولا عقل!»[٩].

رغم ما يبديه الغامدي من مرونة في مقاربة المسألة الشيعية في المملكة، وفي بلدة «العوامية» على وجه الخصوص، فإنه لم يبرح التصوّرات النمطية التي ينطلق منها لجهة تحميل أهل العوامية مقتل عناصر الأمن وتجاهل جرائم قتل المتظاهرين السلميين للخروج بنتيجة جائرة: أن الارهاب لا مذهب له.

في عودة لاحقة الى الموضوع ذاته، أظهر قينان الغامدي لياقة عالية بتراجعه عن بعض الآراء التي ساقها في مقالته السابقة، وأرجع ذلك الى شح المعلومات وقلتها. واعتذر الغامدي عن تعميم صفة «الإرهاب» على أهالي بلدة العوامية وقال: «وهذا خطأ واضح، ولا مناص أمامي إلاّ الإقرار به والاعتذار عنه، فالفاسدون، المجرمون من أهل العوامية هم قلة، يستنكر وجودها أهل العوامية أنفسهم، قبلنا وقبل أي أحد». حسناً، إن إخراج العوامية من كونها حالة فريدة واستثنائية يحبط شيطنتها، لأنها تصبح كأي بلدة ليس في المملكة بل في كل أنحاء العالم الذي تحتضن قلة من الأشرار والغالبية الساحقة من الأخيار. أما تصوير القطيف وكأنها مرتعاً لتهريب السلاح في سياق تبرئة العوامية من التهمة وتحميلها لمحافظة بأكملها فهي كمن يريد الخروج من حفرة فيقع في منحدر سحيق. وبناء على اتساع التهمة يصبح الحل ليس مقتصراً على العوامية بل يشمل القطيف برمتها، ولذات الأهداف.

مذ تخلى الغذامي عن اختصاصه في النقد الادبي صار مبتدئاً في المجال السياسي الجديد، وإن محاولة توظيف اختصاصه الأدبي في تفسير الوقائع السياسية لم تكن موفّقة

تبدو فكرة الحل للمسألة الشيعية في القطيف صحيحة من الناحية النظرية، أي اعتماد الاندماج الوطني أساساً للحل لأن الكيانات الفرعية (القبيلة والمنطقة والطائفة والفئة) لا تزال حاضرة فيما «الوطن ككيان ما زال غائباً». وهذا مدخل صحيح لفهم المشكلة وتالياً لمعالجتها، ولا ريب أن «مؤسسات المجتمع المدني» تلعب دوراً محورياً في مشروع الاندماج الوطني[١٠]. يبقى أن صراحة الغامدي تقصر عن قراءة الممارسات القمعية لقوات الأمن في اقتحامها للعوامية، وهناك من الشواهد ما يكفي على اقتحام البيوت بطريقة وحشية واطلاق الرصاص بصورة عشوائية وسط الاحياء السكنيّة، وهناك أيضاً من سقط برصاص قوات الأمن لمجرد مصادفته في مكان يتواجد فيه أحد المطلوبين، الذي لم يكن مسلّحاً، فسقط هو ومن معه قتلى كما حصل للمطلوب خالد اللباد الذي سقط شهيداً برصاص الأمن في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢ وسقط معه الشهيد محمد حبيب المناسف (١٦ عاماً)، وجرح بدر اللباد، شقيق خالد، وعبد الله الربيع والطفل حسن محمد الزاهري، استشهد لاحقاً بسبب الاهمال الطبي[١١]. وقد أظهرت صور الرصاص والحرائق التي اشتعلت في بيت المطلوب عباس المزرع في ٢٩ يوليو سنة ٢٠١٣ أن ثمة نيّة مبيّتة بارتكاب كل ما من شأنه الاضرار بالمنزل والمنازل المجاورة وترويع الاهالي، وهذا ما ظهر في شهادة والدة المزرع وأخواته[١٢].

في مقالتي الغامدي تتكشف أفضل ما يمكن رؤيته لدى المكوّن الأقرب إلى السلطة أو في أسوا الحالات الأقدر على التعبير عن مصالحها. في الشكل لا يرى الغامدي في الطائفة الشيعية سوى جانب المشكلة، ومن زاوية أمنية محضة، وفي اقتراح الحل يحصره في الجانب الإجتماعي، على غرار مركز خدمة إجتماعية وتغافل سياق العلاقة التاريخية بين الشيعة والدولة السعودية منذ نشأة الأخيرة ومروراً بتداعيات سياسات التهميش

الشاملة الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية والاجتماعية. وعليه، فإن العلاج الدقيق يستند على تشخيص صحيح وشامل لأزمة ليست وليدة سنوات الربيع العربي بل هي تطاول أزمة الدولة نفسها والتي لامسها الغامدي، أي غياب الاندماج الوطني، ولكن دون الاسهاب في شرح أبعادها وتمظهراتها والحلول المقترحة لمعالجتها.

وعليه، حين تصبح الحقوق المشروعة للآخر هدفاً مشروعاً لمن يرى فيها مصدر تهديد نكون أمام حالة لا صلة لها بوطن أو بدولة وطنية، إذ تنقلنا هذه المنازلة الى سياق آخر، هو السائد اليوم حيث تحضر كل أدوات الانقسام والتقسيم (القبيلة، المنطقة، الطائفة) ويختفى الوطن والدولة والامة تماماً. الأنكى حين تكون الحقوق الأساسية مادة جدل بين مواطنين وليس بينهم وبين السلطة، المتّهمة ابتداءً بانتهاك الحقوق وتعطيلها وحرمان المواطنين منها.

في مقالة للصحافي خالد العويجان حول الحوزات الدينية والحسينيات الشيعية، يعيد تعريف تلك المؤسسات الدينية الأهلية التي تعود الى قرون، ليجعل لها وظائف جديدة في سياق الصراع السعودي الإيراني بطابعه المذهبي المفروض[١٣].

غاية المقالة هو تصعيد ما يسميه «الإرهاب الشيعي» ليكون مكافئاً الى «الإرهاب السنّي» في عملية متعمّدة لتضييع أثر «الإرهاب الوهابي» المسؤول الأول عن ظاهرة الارهاب على مستوى العالم. يتلطى العويجان وراء الشعار ـ الأكذوبة «الارهاب لادين له» لتمرير أكذوبة أخرى: أن ثمة إرهاباً شيعياً يوازي الارهاب السني. ولكن سوف يجد العويجان ومن ينقل عنه من المتماثلين ذهنياً وسياسياً مثل فهد الحارثي الذي يرى الحشد الشعبي مكافئاً لتنظيم داعش، سوى أن لا نشاطات إرهابية للحشد في الرياض أو القاهرة أو باريس أو مالي أو سيناء.

المساواة بين التطرف السني (المقصود الوهابي، والاعلام السعودي يسعى للتغطية بتوصيفه سنيّاً) والشيعي هي غاية معروفة لدى كتّاب رسميين في المملكة السعودية، لأنها تمثّل مصدر حماية ودرءاً للاستهداف العالمي لهم بتهمة الضلوع الكامل والرعاية المطلقة للإرهاب. بالنسبة للضحايا في الداخل، فإن نوع الخطابات التي تساوي القاتل والقتيل تحول دون الوثوق بالدولة ولا مؤسساتها في إنصاف الضحايا، بل قد تسهم في تبرير القتل ضدهم كما تفعل بعض الجهات الدينية والاعلامية والسياسية في تحميلها مسؤولية استهدافها من قبل الارهابيين لأنها مارست حقوقها الدينية المشروعة.

تبدو مقاربة الكاتب الحجازي عبد الله بن يحيى المعلمي، لموضوعة (الشيعة والولاء) واقعية في منطلقها في الحد الأدنى. فقد وجّه المعلمي نقداً لأولئك الذين «كلما برزت أزمة نتيجة أحداث شغب في القطيف أو العوامية أو غيرها ينبري بعض المتحمسين ليطالبوا إخواننا من الشيعة بإعادة تأكيد ولائهم لهذه البلاد، أو ليطالبوا «عقلاء» الشيعة أن يردعوا سفهاءهم..». وبصرف النظر عن تصوّره لتداعيات هذه المقاربة الخاطئة على الواقع الشيعي، أو ما يحسبه «تأكيد مفهوم الوصاية الذي تحاول إيران ان تمارسه على الشيعة في كل مكان»، فإن التأسيس على «ان الشيعة مكون أساسي من مكونات الوطن وجزء لا يتجزأ من الشعب وأنهم مثل النخلة والصحراء والواحات قد عاشوا في هذه البلاد مئات السنين ولا يعرفون لها أو يرتضون عنها بديلاً..» هي الحقيقة التي يلزم الانطلاق منها في أي مداولة ثقافية أو سياسية حول الملف الشيعي وبقية الملفات. ويومىء العلمي الى التحريض غير المباشر على المكوّن الشيعي تحت عنوان الولاء أو الانفصال المعنوي والنفسي والثقافي عن بقية المكوّنات، وطالب بـ «الابتعاد عن التشكيك في الولاء»[١٤].

يمكن للمرء تفهّم الدور المنوط بالمعلمي، كدبلوماسي وممثل عن الحكومة السعودية في الأمم المتحدة، وتفهم رهانه السياسي المطلق، مهما كان الاختلاف معه، ولكنّ تشخيصه للمشكلة جدير بالتأمل والتقدير.

هوامش

(١) عبدالله الغذامي، الإختلاف الساخن ـ٩، صحيفة (الوطن) بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٥

(٢) منير النمر، «بين موت الكتابة وانتصار الصورة» محاضرة في «منتدى القطيف الثقافي» . الغذامي : التفاعل مع الأندية ضعيف ... والشعر الشعبي يحط من القيمة الثقافية للمجتمع، صحيفة (الحياة) بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦، أنظر الرابط:

http://goo.gl/j6byya

(3) Heinz Halm, Shi'ism, (Edinburgh, 1991), p.156

(٤) عبدالله الغذامي، صورتان للتشيع أيهما نرى هل للظالم أن ينوب عن العادل؟ ـ ١١، صحيفة (الوطن) بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٥.

(٥) عبدالله الغذامي، نحن وإيران توحش أم واقعية؟ ـ ١٢، صحيفة (الوطن) بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٥

(٦) رسالة آية الله النمر للحكومة السعودية ينفي فيها التهم الموجهة اليه ويصف مظلوميته، موقع الشيخ نمر باقر آل نمر، بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣

https://www.sknemer.com/web/article/view/240

(٧) امام بلدة شيعية سعودية: سننتصر على السلطة بزئير الكلمة، موقع ميدل إيست أون لاين، ٥ أكتوبر ٢٠١١، الرابط:

http://www.middle-east-online.com/?id=118474

(٨) على سعد الموسى، سؤال صريحة الى سدنة الخطاب الشيعي، (الوطن) ٧ ديسمبر ٢٠١٥، أنظر الرابط:

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=28826

(٩) قينان الغامدي، الشيعة السعوديون وإرهاب العوامية: اقتراح لولي العهد، الوطن، ١٩ ديسمبر ٢٠١٥ أنظر الرابط:

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=28964

(١٠) قينان الغامدي، الشيعة السعوديون والعوامية مرة أخرى: حلول وأنظمة لانتظام التنفس، الوطن، بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥، أنظر الرابط:

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=29024

(١١) معاناة عائلة الربيع واللباد بين المباحث السعودية وشرطة القطيف، مركز الشرق لحقوق الانسان، بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٢، أنظر الرابط:

http://www.alsharqcenter.com/news/local_news/682

(١٢) عائلة الناشط عباس المزرع تروي تفاصيل اقتحام السلطات السعودية منزلها، أنظر اليوتيوب على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=myDN0_TZ-MY

(١٣) خالد العويجان، الحوزات والحسينيات منصات تنفيذ أجندة نظام طهران العدائي، صحيفة مكة، ٦ ديسمبر ٢٠١٥، أنظر:

http://www.makkahnewspaper.com/makkahNews/local/151852#.VmXjfel3tjq

(١٤) عبدالله بن يحيى المعلمي، الشيعة والولاء..أفكار للحوار، صحيفة المدينة، ١١ يناير ٢٠١٦، أنظر:

http://www.al-madina.com/node/653743

وجوه حجازية

(١)

محمد الطبري

(٨٠٧ - ٨٩٤ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم الطبري المكي الشافعي. يُعرف بالمحبّ الطبري الإمام. كان إمام المقام الشافعي. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم، ومجموعة من المتون في الحديث والفقه والقراءات، وأصول الفقه والنحو والمنطق وغير ذلك. وقد عرض ما قرأه على أبيه، وعلى الجمال بن ظهيرة، والنور بن سلامة، وشعبان الآثاري، وأبي عبدالله الوانوغي، والشهاب بن الضيا الحنفي، ومحمد بن علي النويري.

وسمع الطبري على أبيه، وعلى الجمال ابن ظهيرة، وزين الدين المراغي، وابن الجرزي، والتقى الفاسي، ووالده أحمد الفاسي، والمرجاني، والمرشدي، وعبدالملك الدريندي، والشمس الشامي، وحسين وإسماعيل ابني علي الزمزمي وآخرين.

رحل المحب الطبري الى القاهرة سنة ٨٢٨هـ، فأخذ بها عن الجلال البلقيني، والولي العراقي، وابن حجر العسقلاني، وحضر دروسه في المؤيدية وغيرها، والشهاب الطنتدائي، والسراج الدموشي، والشمس الشطنوفي، والشرف السبكي.

سافر الطبري من القاهرة في سنة ٨٢٩هـ الى الصعيد، وحضر بمنشية أخيم دروس الخطيب الوهاتي، والشمس الغزولي والي الاسكندرية ودمياط.

ثم زار بيت المقدس والخليل واجتمع بالشمس الهروي، وخليفته المغربي وغيرهما. ودخل الشام، فحضر مجلس النجم بن حجي، والشمس الكفيري، والتقى الحصيني، وابن قاضي شهبة، ولقي بحمص وحماه ابن الخطيب الدهشة، والبدر العصياني، والشرف بن الشقر؛ وبحلب سمع من حافظها البرهان من لفظه في البخاري وغيره؛ كما قرأ على الشهاب الإعزازي في النحو، وحضر عند ابن أمين الدولة، وعبدالملك البابي، ورجع الى الشام، ثم الى القاهرة، ثم الى مكة المكرمة.

وفي مكة قرأ على النجم الواسطي بن السكاكيني الحاوي، قراءة بحث في سنة ٨٣٤هـ؛ وكذا قرأ عليه النحو والمعاني والبيان والعروض، وقرأ على غيره قراءة بحث وتحقيق في عدة فنون.

رحل المحب الطبري الى اليمن، تعز وعدن وزبيد وأبيات حسين، واجتمع في تعز بالحافظ الجمال بن الخياط، وفي زبيد بالشرف بن المقري، والناشري؛ وفي عدن بالقاضي ابن كبن، وفي أبيات حسين بالبدر حسين الأهدل.

أذن له بالإفتاء والتدريس، فدرّس وأفتى وخطب بالمسجد الحرام، وولي قضاء مكة وأعمالها كجدِّه، عوضاً أبي السعادات ابن ظهيرة.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة[١].

(٢)

محمد بن محب الدين الطبري

(٩٧٠ - ١٠٠٦ هـ)

هو محمد بن محب الدين بن يحي بن مكرم الطبري، ابو السعادات الحسيني الشافعي المكي.

كان إمام المقام. ولد بمكة المكرمة، وحفظ القرآن الكريم، وصلّى به التراويح بمقام ابراهيم بالمسجد الحرام، وأمّ بالناس، وحفظ مجموعة من المتون في النحو الفقه وغير ذلك.

عرض محفوظاته سنة ٩٩٠ هـ على مشايخ عصره، وأجازوه، وأخذ الفقه والنحو عن الشيخ أبي البقاء الغمري، وكان حسن الخلق، جميل السيرة. توفي رحمه الله بمكة المكرمة[٢].

(٣)

محمد بن علي الطبري

(١١٠٠ - ١١٧٣ هـ)

هو محمد بن علي بن فضل بن عبدالله بن محمد بن يحي بن مكرم الطبري الحسيني المكي. إمام المقام الإبراهيمي.

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، فحفظ القرآن الكريم وجوّده، كما حفظ مجموعة من المتون على المفتي عبدالقادر الصديقي، والسيد أسلم بن عبدالرحمن ميرك الحسيني الحنفي السليمان المكي. وقرأ على المحدث عبدالله بن سالم البصري وأجازه إجازة عامّة بجميع ما يجوز له روايته، فبرع حتى بلغ النهاية في المنطوق والمفهوم.

ولم يزل على دوام الإشتغال بالعلم والتدريس والإفادة حتى توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: الحجة الناهجة الناهضة؛ عقود الجمان في سلطنة العثمان؛ إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن؛ وإمتاع البصر والقلب والسمع في شرح المعلقات السبع[٣].

---

(١) محمد عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، جـ٩، ص ١٩١.

(٢) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٥٣؛ وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٦٧.

(٣) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٥٨؛ وعبدالله بن محمد غازي، مصدر سابق، ص ١٠٣؛ وخير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٧، ص ١٨٩؛ وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ١١، ص ٣٤؛ ومجلة المنهل، جـ٧، ص ٢٩٦، وفيها وفاته سنة ١١٦٣هـ؛ ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة المكرمة، ص ٤٠٢.

يوم الحساب

أقـرّ مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قرار يتيح لضحايا وعائلات ضحايا تفجيرات نيويورك وواشنطن، ان يرفعوا دعاوى ضد الحكومة السعودية، باعتبارها ضالعة في دعم من قام بها.

الصفحات الثمان والعشرون التي حجبت من النشر في التقرير المطول والناتج عن التحقيق في تلك الهجمات، تتضمن تفاصيل عن الدور السعودي في دعم الإرهاب. وقد رأت عائلة بوش، الصديقة الحميمة للعائلة المالكة السعودية، حجبها. لكن الأصوات تعالت في الآونة الأخيرة مطالبة بالكشف عنها، وبإقرار قوانين تجيز للضحايا رفع دعاوى على دول.

الصفحات المحجوبة من التقرير، تشير ـ على الأقل ـ الى دور أميرين في دعم الإرهاب القاعدي. أولهما تركي الفيصل، رئيس الإستخبارات السعودية السابق، الذي أوصل كميات هائلة من النقد، وبملايين الدولارات الى أسامة بن لادن في أفغانستان، واستمرت الحكومة السعودية في الدفع حتى بعد أحداث ٩/١١.

يبرر الأمراء ذلك الدعم بالتالي: حين وقعت تفجيرات الخبر ١٩٩٦، وقُتل فيها ١٩ جنديا أمريكياً، طلب الملك فهد من تركي الفيصل بأن يقوم بزيارة الى أفغانستان، وأن يقنع الملا عمر، زعيم حكومة الطالبان حينها، بواحد من إثنين: أن يُسلّم أسامة بن لادن الى السلطات السعودية مقابل مئات الملايين من الدولارات؛ وإذا ما فشل في ذلك، فعليه أن يُقنع الملا عمر، بأن يبعد عمليات ابن لادن عن الأراضي السعودية، وأن يتعهد بذلك مقابل دفعات مالية للطرفين الافغاني والبن لادني. وهكذا كان، دون أن يعلم الأمريكان بالخبر الا متأخراً.

الرواية الإضافية تقول، بأن ابن لادن لم يشأ أن يبدو وكأنه ملتزم بأوامر ال سعود، او أنه كشخص يمكن شراؤه بالمال، او حتى إبعاد الشر عن ال سعود بالمال. لهذا، اتفق مع تركي الفيصل بأن يتم إطلاق سراح مسؤولي تفجير الخبر، ممن ينتمون الى القاعدة، وفي مقدمتهم الشيخ يوسف العييري، اول زعيم للقاعدة في جزيرة العرب.

ولهذا نفهم اليوم، لماذا أراد السعوديون تحميل المواطنين الشيعة مسؤولية تفجيرات الخبر، وتبرئة جماعتها الوهابية القاعدية؟ وايضاً لماذا، لم يقتنع الأميركيون أنفسهم بتحقيقات الرياض في تفجيرات الخبر، وفي خلاصة الاعترافات المنسوبة للمعتقلين على خلفية الحدث، وهم تسعة أشخاص، لازالوا حتى اليوم معتقلين.

هناك أيضاً دورٌ للأمير بندر بن سلطان في دعم خاطفي الطائرات ممن قاموا بهجمات نيويورك وواشنطن. فالثابت أن زوجة الأمير بندر، وهي هيفاء الفيصل، شقيقة الأمير تركي الفيصل، دعمت اثنين من المهاجمين الإنتحاريين. وتحوي الصفحات المحجوبة من التقرير، تورط مسؤولين سعوديين آخرين، ولكن على مستوى أدنى، في تمويل عمليات القاعدة في أكثر من بلد، عبر استخدام الجمعيات الخيرية السعودية.

وفي كل الأحـوال، فإن الضغوط تتجة اليوم لكشف المستور السعودي الداعم لـلإرهـاب. بل أن مرشحي الرئاسة يتسابقون في الدعوة الى كشف محتوى الصفحات للرأي العام الأمريكي، ويطالبون بإقرار تشريع يتيح محاكمة السعودية ومصادرة اموالها في واشنطن.

الرياض خشيت على نفسها وأموالها، وهدد وزير الخارجية عادل الجبير، بسحب استثمارات الرياض من أمريكا، إن تمّ إقرار القانون. ثم تراجع بعد الهجوم الاعلامي الاميركي عليه، وقال أنه لم يقصد ذلك!

أوباما، أكثر رئيس أمريكي يحتقر ال سعود والسعودية، قال أنه ولمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لن تنشر المحجوب من الصفحات، وأنه لن يمرر مشروع قرار مجلس الشيوخ بشأن إجازة رفع دعاوى قضائية على السعودية.

لكن هذا التكتيك قد ينقضه الرئيس القادم الجديد الى البيت الأبيض بعد بضعة أشهر. وتأمل الرياض ان تنجح هيلاري كلينتون في الإنتخابات، لأن من السهل التفاهم معها، في استمرارية حجب الصفحات وإيقاف مشروع القرار من التنفيذ. لكن في حال وصل أوباما، فالأرجح أن رهان الرياض سيكون خاسراً.

في الوقت الحالي، يقوم كيري ورئيسه أوباما، بعملية ابتزاز سياسي للسعودية، في عدد من الملفات المتعلقة بشؤون المنطقة، بما فيها سوريا واليمن وحتى العلاقة مع ايـران. فالغرض في النهاية ليس قطع التحالف مع الرياض، بل إعادتها كلية الى الإتجـاه الصحيح الذي يخدم الاستراتيجية الأميركية كما كانت الرياض تفعل في الماضي، عدا مشاغبتها الجزئية في السنوات الأخيرة.

لكن ماذا ستصنع الرياض، وما هي بدائلها؟

هناك من يقترح ابـتداءً، سحب الأمـوال الممكن سحبها من الولايات المتحدة. فهذه الأموال المدّخرة لإنجاح رؤية ابن سلمان (العمياء)، قد يتم السطو عليها بحجّة أو بأخرى. ومع ان وزارة الخزانة الأميركية حددت حجم استثمارات الرياض لديها بنحو ١١٧ مليار دولار فقط، فإنه لا يعلم بالتحديد أين تُستثمر بقية الأموال، أو ما إذا كانت الأرقام المقدمة من السعودية في الأساس صحيحة.

امريكا تستطيع ان تستغني عن الرياض كحليف، وعلى مضض. لكن الرياض لا تستطيع ان تجد لها حليفاً او حامياً للعرش.

الإرهـاب السعودي الوهـابي الذي أشعل العالم ودمّر الدول، ارتدّ وسيرتدّ أكثر على الرياض، وستدفع الأخيرة ثمن زرعها الدموي لسنوات طويلة قـادمة، قد تفضي الى انكسار لحكم أوغل في الدم والإجرام.

■ الحجاز السياسي
■ الصحافة السعودية
■ قضايا الحجاز
■ الرأي العام
■ إستراحة
■ أخبار
■ تغريدة

■ تراث الحجاز
■ أدب و شعر
■ تاريخ الحجاز
■ جغرافيا الحجاز
■ أعلام الحجاز
■ الحرمان الشريفان
■ مساجد الحجاز
■ آثار الحجاز
■ كتب و مخطوطات

■ البحث

Adobe PDF
النسخة المطبوعة

Adobe PDF
أرشيف المجلة

(شام السعودية ويمنها)!

الجنون السعودي.. عهد الحروب

لقاء جمع مسؤولاً أميركياً كبيراً مع أحد كبار الأمراء في العائلة المالكة قبل أسابيع، ودار نقاش حول خيارات السعودية في المرحلة المقبلة، عقب التحوّل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فاجأ الأمير ضيفه بالقول أن بلاده على استعداد لخوض حرب منفردة ضد إيران، ودون طلب الإذن من أحد، ولا الاستعانة بالولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. الضيف تساءل مستغرباً: ولكن الايرانيين سيقومون بالرد، وقد يدمّرون مدنكم، فهل أنتم مستعدون؟ فرد الأمير على الفور: لا مشكلة لدينا، ليفعلوا ما يشاؤون. ولن تسمح باستمرار هذا الوضع.

سماته.. دوافعه وأهدافه

العنف السعودي الوهابي

تفجيرات الوهابية في مسجدي الامام علي والإمام الحسين في القديح والدمام

لم يعد العنف ظاهرة محلية بل عابرة للمناطق والطوائف ولكن ليس على قاعدة تضييع المسؤولية والأدلة الجنائية، فهناك اليوم عقيدة مسؤولة عن تطويرخطاب العنف وتنميته وتعميمه. إن عبارات من قبيل (الارهاب لا دين له) وأضرابها هي المسؤولة اليوم عن تعويم الأيديولوجية الدينية المسؤولة عن أكثر من 90 بالمئة من العمليات الارهابية في العالم..حين نقول بأن العنف ظاهرة كونية لا يعني سوى توصيف المدى الجغرافي الذي بلغته وليس تبرئة جهة ما بعينها أو تعميم التهمة لتشمل جميع المعتقدات.

في الحديث عن أشكال العنف المألوفة نحن أمام الشكل الأقصى والأقسى للعنف، إذ ثمة معنى متعالياً لممارسته أولاً، وثانياً للتضحية بالذات بناء على محرّضات ذات طبيعة غير بشرية وإن كانت تحقق غايات بشرية..

تشييع شهداء القديح

تفجيرات القديح والدمام

إنهيار الحكم في السعودية حتمي

ثلاث قضايا ستشكل انعطافات في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وقد تودي بها

أسرار خطيرة في مراسلات قادة (القاعدة)

2 من 2

في رسالة بعث بها الشيخ عطية الله الليبي الى زعيم القاعدة أسامة بن لادن في 5 شعبان 1431هـ (17 يوليو 2010م)، استعرض فيها عدداً من القضايا ومن بينها اليمن، بدا فيها التباين واضحاً بين رؤية بن لادن وقيادة التنظيم فرع اليمن. فبينما ينقل بن لادن الأخيرين الى رحاب المعركة الكبرى بين «القاعدة» والولايات المتحدة، كان قادة الفرع اليمني يلحّون على توجيه الحرب نحو الداخل اليمني، على أساس أن ثمة حرباً يخوضها التنظيم في اليمن، وعليه «نحن أمام واقع كيف نستطيع أن نتصرف بحكمة وباستيعاب لشبابنا ورجالنا..».

مؤرّخو الوهابية.. عثمان بن بشر

الغزو أساس المُلك – 4

التفسير الديني لسقوط الدولة السعودية يخفي حقيقة ما كان يعاني منه حكّام آل سعود من أمراض السلطة، وهو ما أشار اليه حفيد محمد بن عبد الوهاب الشيخ حسن آل الشيخ الذي وجّه انتقاداً لحكّام آل سعود لنزوعهم الدنيوي، وتنازلهم عن البعد (الرسولي) الذي حكم الدولة السعودية الأولى.

لقد شهد عام 1229هـ، موت سعود ورئيس الكويت عبد الله بن صباح بن جابر بن سليمان بن أحمد الصباح، وابراهيم بن سليمان بن عفيصان في بلدة عنيزة، وكان سعود جعله أميراً عليها بعدما عزله عن الاحساء. وتحدّث ابن بشر عن وباء أصاب بلدان سدير ومنيخ،

المفاجأة السعودية:

بن سلمان أمير الأمراء

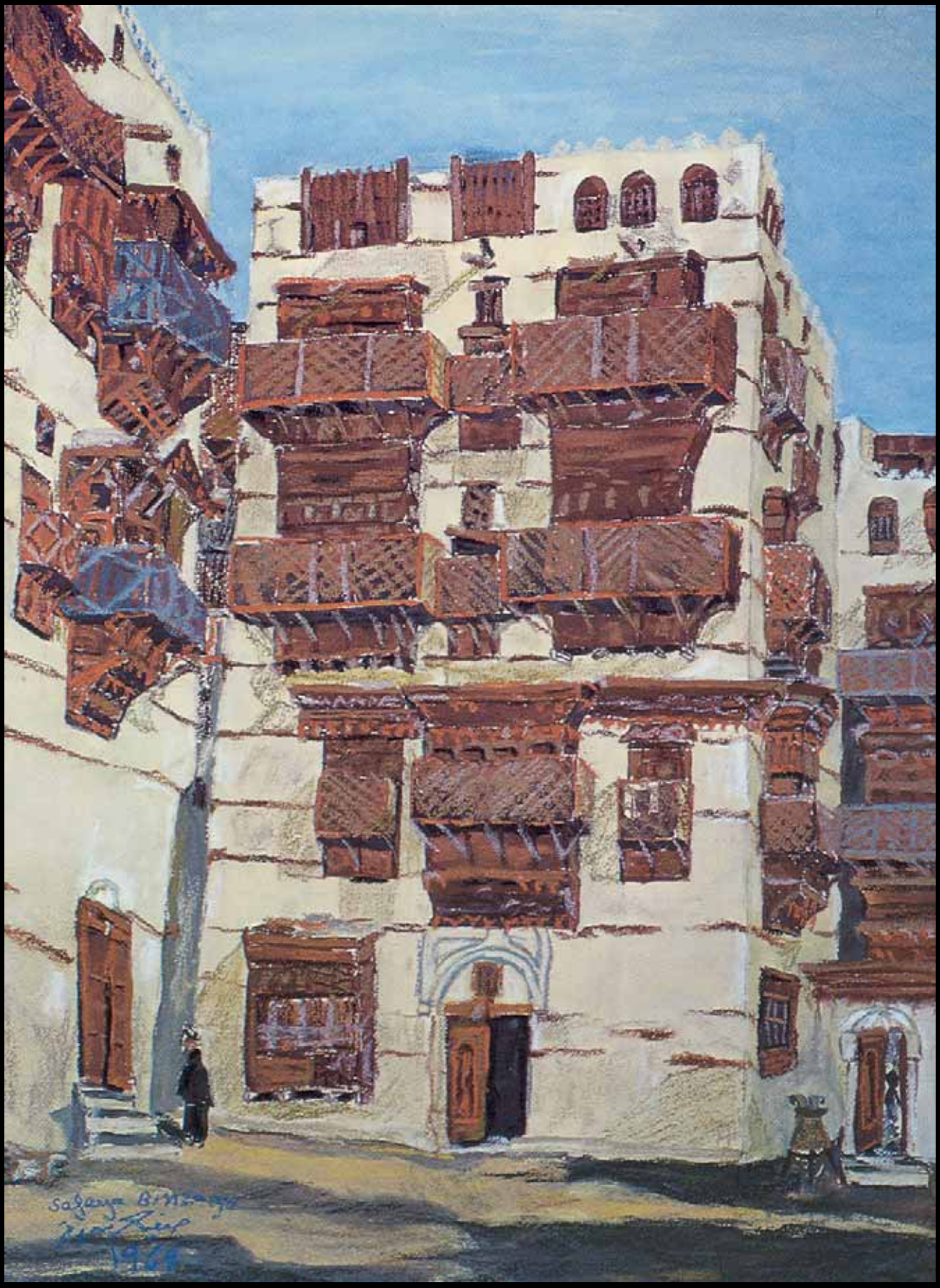

لوحة للفنانة صفيّة بن زقر